

ماركس

يصدرها
حزب العمل الشيوعي
الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

فصلية ماركسية

العدد الأول ٢٠٢١/١١/٢



الافتتاحية

ملف: الماركسية والحركة الشيوعية في سوريا

- ١- الماركسية والشيوعيون: خيارات ومواقف رياض زهر الدين.
- ٢- في المأزق التاريخي لقوى اليسار وافق التغيير السياسي الديمقراطي.
- الجزء الاول... نزار ابو نوار
- ٣- الحركة الشيوعية في سوريا منذ ١١.٢.٢٠٢١ قاسم نصر الدين.
- ٤- في الذكرى التاسعة لتغييب الخير... نزار أبو نوار

ملف: مسألة التنظيم وأشكالات الوحدة

- ١- رؤية و موقف حول مشروع الوحدة ... غازي الصوراني
- ٢- خطوة الى الامام ... محمد حسون
- ٣- مساعدة حول التنظيم الحزبي ... انس الشاهي

قضايا نظرية: مدخل الى الفلسفة الماركسية ... محمد سيد رصاص

الافتتاحية

في ضرورة مجلة للماركسيين اليوم

الم Howell والجبل

هيئة التحرير

يا لها من مهام صعبة نلقاها على عاتقنا على صفحات هذه الفصلية! ففي الوقت الذي يغزو فيه التردد، واليأس، وتوقع الأسوأ مفاسيل الحياة السياسية في سوريا، تُقدم على اصدار مجلة نظرية - سياسية ماركسيّة نريد لها أن تكون قبساً في حلقة هذا الظلام. تنطلق «حوارات» من ما بعد صدمة انهيار الاتحاد السوفيتي، فلقد أحدث ذلك الزلزال ما أحدثه؛ فانهارت أفكار وأبنية وأحزاب وأفراد لتسقط في ودهة اليأس أو في ودهة النيوليبرالية المناقضة لكل قيم العقل والقدم والعدالة، علماً أن هذا الزلزال أصاب اليسار العالمي بمجمله بما فيه اليسار غير السوفيتي أو حتى المناهض للسوفيت، اليوم، وبعد ثلاثين عاماً من الصدمة ندرك أنه فتح الباب واسعاً لإعادة طرح الأسئلة عن المجتمع والتاريخ والحاضر من منطلق ماركسي عقلاني، ثوري ومحرر من القوالب التي جهد السوفيت وغيرهم لتأطير الماركسيّة فيها، ونأمل من صفحاتها أن نساهم في هذه الورشة الهائلة التي امتدت على مساحة العالم بأسره، والتي تُظهر حيوية الماركسيّة بقدر ما تظهر الحاجة الدائمة للبحث عن العدالة ومواجهة الإمبرياليات والديكتاتوريات والاستغلال والتخلف والفقر الذي يضرب اصقاع العالم، والتي تضع نصب عينها - في نهاية الأمر - إنهاء مملكة الحاجة والعبودية للوصول إلى مملكة الكفاية والحرية.

وستتجه «حوارات» لفتح الباب أمام أسئلة الحاضر العربي والسوري، والخروج من مسبق الموقف التي درجت عليها سياسات الأحزاب موالية كانت أم معارضة، في محاولة لتلمس إشكاليات الواقع الراهن لما يتجاوز الموقف السياسي إلى تحليل الواقع كما هو،

ومحاولة رؤية التباساته وغوماضه التي طلما خفيت عن أعيننا أو تم تجاهلها لأسباب أيدиولوجية، في محاولة لإنتاج فكر مطابق، يرى الاجتماعي الكامن تحت السياسي في مواقفنا ورؤانا.

المهمة الثالثة التي ستسعى «حوارات» لمواجهتها هي المسألة التنظيمية، فلقد عانت مختلف الأحزاب في بلدنا وعلى مدى عقود وعقود من موضوع الانشقاقات، ولم ينج من هذه الآلية إلا النادر من الأحزاب، ونحن نأمل أن يضع حزبنا، حزب العمل الشيوعي والحزب الشيوعي السوري – المكتب السياسي بيضهم في سلة الحوار، والحوار المعمق لتلمس جوانب الاتفاقيات بيننا – وهي كثيرة – ومناقشة الخلافات – وهي قليلة – وذلك في جهد يناهض آليات الانشقاق، والذهباب – ربما للمرة الأولى في سوريا – قدماً في مسار التقارب والمشاركة والوحدة، وأمامنا لتحقيق ذلك مهام عدة منها ما هو تنظيمي بحث، ومنها ما هو نظري، والأقل الأقل بينها ما هو سياسي.

وهنا لابد من التتويه إلى أن صفحات «حوارات» ستكون مفتوحة بالطبع لآراء الرفاق في الحزبين، وكذلك لآراء الرفاق الماركسيين السوريين والعرب، لإغناء الحوار والذهباب به إلى ما ينير الواقع ويفعّل أداعنا.

الجبل أمامنا وفي أيدينا معول الإرادة والإصرار، والأيام القادمة ستظهر هل سيظل واقفاً أمامنا أم سنستطيع أن نحفر فيه طريقاً يوصلنا إلى الجانب الآخر.

ملف: **الماركسيّة والحركة الشيوعيّة في سوريا**

الماركسيّة والشيوعيّون: خيارات ومواقيف

رياض زهر الدين

من جملة التحديات التي واجهت الحركة الشيوعية السورية في أعقاب انهيار النموذج السوفياتي للاشتراكية، إجراء مراجعة لطريقة سائدة في فهم الماركسيّة لازمت وجودها منذ دخول الشيوعيّة إلى المنطقة العربيّة بدايات القرن العشرين، والتي اتسمت عموماً بتعطيل دور العقل النّقدي القارئ للنص الأصلي، والقادر على اكتشاف حدوده التاريجية والمعرفية، وإعادة إنتاجه في ضوء الواقع المحلي الملموس. في حين جرى تقديس النصوص المترجمة إلى العربيّة بصورة انتقائيّة ومبتوّرة من قبل السوفيات. مما أبقى النص الأصلي ماركس متوارياً وغائباً عن الحضور، تحت مطمرات الشروحات السوفياتيّة المبسطة لموضوعات النّظرية الماركسيّة ومن أبرزها، وضعها أنماط حتمية لتطور المجتمعات البشريّة، وتقسيم النّظرية الماركسيّة بشكل تعسفي إلى ماديّة ديالكتيكيّة وماديّة تاريجيّة، أي إلى قوانين خاصّة بالمعرفة العقلية وتطور الإنسان، وقوانين خاصّة بتطور المجتمعات. وكان معرفة الإنسان الفرد مستقلة ومنفصلة عن حركة تطور المجتمع؟!

٢

في حين انتشرت الماركسيّة اللّينينيّة شرقاً، تحفظت عليها الحركة الاشتراكية في بلدان الغرب الرأسمالي. ولكن هذا الانتشار الواسع لخط الثورة الاشتراكية الممزوج بمهماّت ديمقراطية واسعة، وتركيبه اجتماعية تهيمن عليها بشكل أساسى نضالات طبقة

ال فلاحين، حمل معه في زمن ستالين، إشكاليات صاحبت وجودها لحين انهيار النموذج السوفياتي للاشتراكية، عززت النزعة الإصلاحية عند أحزابها وأغرقتها بالانتهازية، وقامت بتسخير نضالاتها في خدمة انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا السوفياتية، وذلك على حساب توسيعها في بلدان الشرق الناهض في مواجهة الإمبريالية والاستعمار، وعلى الرغم من كونه متخلقاً اجتماعياً واقتصادياً، وظروفه لا تسمح له بتجاوز الرأسمالية، إلا أن ظروف الثورة الوطنية فيه، كانت تصب في مصلحة انتصار الثورة الاشتراكية العالمية، التي طُمِّست معالمها في سياسات الأحزاب الشيوعية آنذاك، وجرى الاكتفاء بمواقف تدعم انتصار الثورة الاشتراكية في بلد واحد. لذلك منعت الأحزاب الشيوعية من الاندفاع بطريق الثورة والنضال الوطني الديموقراطي تحت راية برنامجها المستقل، عن أحزاب الحركات القومية من قبل الأommie الشيوعية الثالثة، وفرض عليها في زمن الاستعمار، القبول بزعامة القيادات الرجعية لنضالات شعوب الشرق التائز على المستعمر، وحين تم بلوغ مرحلة الاستقلال، فرض عليها مجدداً القبول بالحكومات البرجوازية التي زرعها المستعمر لرعايا مصالحه، والحليلولة دون المسّ عميقاً بتبعية هذه الدول حديثة الاستقلال للاستعمار، حتى أن ذكر الاشتراكية كهدف مؤجل، قد غاب تماماً على سبيل المثال: عن برنامج الحزب الشيوعي السوري - اللبناني، لمدة تزيد عن النصف قرن. في حين كان يرتب دعم الدولة السوفياتية لخط الثورة الاشتراكية العالمية، والحق هزيمة بمصالح الإمبريالية آنذاك، تبعات خوض مواجهات واسعة معها، مما يعُدُّ ظروف تطور روسيا السوفياتية. ولكن المفارقة الكبرى في ذلك الموقف الملتبس، تكمن في أن هذه المفارقة بين مصالح الدولة البيرورقراطية السوفياتية والثورة الاشتراكية العالمية، ظلت قائمة في سياسات الأحزاب الشيوعية، حتى في أعقاب انتصار السوفيات في الحرب العالمية الثانية، وذوال الأommie الثالثة، ومجيء قيادة سوفياتية جديدة خلفاً لستالين !!

والسبب في ذلك الموقف الانتهازي والإصلاحي لسياسات السوفيات، بفأك ارتباطهم بالثورة الاشتراكية العالمية، يكمن في التحول الظبيقي الذي أصاب الدولة السوفياتية وأدى لبقرطتها، وجعل مصالح بيرورقراطية الدولة منفصلة عنها. وهذا ما كشفت عنه سلسلة المؤتمرات التي عقدت بين عامي ١٩٤٣ - ١٩٤٥، ومهدت الطريق لاتفاقية يالطا،

التي وقعتها ستالين عام ١٩٤٥ مع زعماء أمريكا ، وبريطانيا في نهاية الحرب العالمية الثانية، وأسسست مع تفاهمات ومؤتمرات سبقتها مثل: مؤتمر طهران الثلاثي عام ١٩٤٣، ومؤتمر بوتسدام في شهر يوليو عام ١٩٤٥ ، ومؤتمر موسكو الثاني بين السوفييت وبريطانيا عام ١٩٤٤ ، لقواعد الحرب الباردة، حيث جرى بموجبها التواطؤ بين الجبارين المنتصرين الأمريكي - السوفييتي ، على وقف الحرب المباشرة بين الطرفين، وتقسيم دول العالم الثالث إلى مناطق نفوذ بينهما ، وعلى خوض حروبهما مستقبلاً بالوكالة، وجعل من الشعوب الطامحة لتحرر والانعتاق من التبعية، والتخلف، والاستعمار، أدوات لها .

٤

لماذا حدث ذلك التحول الإيديولوجي والطبيقي داخل الدولة السوفييتية، وكيف ترجم ذلك الانزياح نفسه في سياسات ومواقف الحركة الشيوعية العربية؟

قبل وفاة لينين بعامين، طبقت سياسية النيل عام ١٩٢١ ، بسبب كارثة الحرب الأهلية والانهيار الاقتصادي، فتم استبدال إدارة المجالس العمالية لوسائل الإنتاج، بتطبيق رأسمالية الدولة البيروقراطية، التي زادها التحكم بالموارد المادية، انفصلاً عن الطبقة العاملة. وفي مرحلة خروتشوف، وزمن المد الثوري العربي مطلع عقد السبعينات ، تم توجيه الأحزاب الشيوعية العربية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوري ، إلى دعم النموذج الرأسمالي البيروقراطي في التطور، والتوقف عن دعمها لأحزاب البرجوازيات الوطنية ، وتوجهاتها الديمocrاطية البرلمانية ، بذرية بناء الاشتراكية تحت قيادة أحزاب الحركة القومية التقديمية (الديمocratie الثورية)، والتأكيد على ضرورة التحالف معها تحت ذلك الشعار، الذي يسقط مبرر وجود شيوعي مستقل للبروليتاريا ، وذلك بعد أن ثبت للسوفيت المعنكسات السلبية لمعاداتهم التوجهات الوحدوية للحركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر زمن الوحدة ، فعملوا على احتواء حركة التحرر العربية عن طريق تعميم ذلك النموذج، الذي أدى إلى تغيير المشاركة الجماعية لجماهير العمال والفلاحين في إدارة الفائض الاقتصادي الوطني ، وإلى زيادة الهدر وتعميم الفساد البيروقراطي . وعندما نمت مصالح الأنظمة الطبقية وتجذرت وتحولت نحو الديكتاتورية

والتطور الرأسمالي الريث خلال عقد سبعينيات القرن العشرين، انعكس ذلك التراجع سلباً على موقع الحركة الشيوعية العربية، وأدخلها في موجة انشقاقات وصراعات وأزمات داخلية، نتيجة تكشف الحدود الرأسمالية لنموذج التطور البيروقراطي، وثبتت زيف ما روج له السوفيت طوال عقود، عن قدرة أنظمة تقودها أحزاب برجوازية راديكالية، على تخطي الرأسمالية في أطراف النظام الرأسمالي. وفي اعقاب انكفاء الزعامة الناصرية على أثر هزيمة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، حدث لأول مرة انقلاب في وعي النخب الماركسية العربية، سواء الموجودة منها داخل الأحزاب القومية أو خارجها، أدى للانزياح عن خط الماركسية السوفيتية المهيمن عالمياً، حيث ساهمت الدروس المستخلصة من الهزيمة على يد طيف من اليسار الماركسي، بتشكيل تيارات من اليسار الجديد، المستقل في مرجعيته النظرية عن مسلمات الحركة الشيوعية العربية ، فجرت على إثرها محاولات جادة لقراءة واقع المجتمعات العربية ، بالعودة إلى الماركسية الأصلية، وتحطيم التنظيرات السوفيتية عن شكل الخيار الاشتراكي في المنطقة العربية، وإنما يسجل على هذه المراجعات، أنها حدثت بداعي إيديولوجية همها الإنجاز أكثر من كونها قراءات تأصيلية وابداعية ، هدفها تحرير العقل من سلطة القراءات الانتقائية والجاهزة .

٤

مواقف الحركة الشيوعية السورية في مرحلة ما بعد السوفيت
مع انهيار النموذج السوفياتي للاشتراكية، تم فتح فصل جديد في أزمة النظرية الماركسية، وأزمة الحركة الشيوعية السورية، ولكن أزمة الماركسية ليست أزمة معرفية نظرية بحثه، وإنما هي أزمة الحركة العمالية، وأزمة الحامل الاجتماعي القادر على تنفيذ مهام برنامجه، لذلك فإن أزمة الماركسية، هي أزمة البشرية في محاولتها المتكررة والمحفقة لتجاوز النظام الرأسمالي كنمط إنتاج، بات بقاءه يهدد وجود البشرية برمتها . والماركسية هي ضرورة ملحة في ذلك المشروع، كونها الوحيدة التي برهنت على أن الاشتراكية تتبع من البنية الداخلية لنمط الإنتاج الرأسمالي، وتدفع باتجاه تجاوز تناقضاته. لذلك يمكننا تعريف الاشتراكية هنا، بسيورة حل تناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي.
لقد جاء انهيار النموذج البيروقراطي للاشتراكية، ليفتح أمام الحركة الشيوعية في نهاية

الحرب الباردة طريقين متعاكسيين تماماً:

الأول - تجديد المشروع الاشتراكي باستعادة الطابع التجديدي النقدي والعقلاني لفكر ماركس، كوريث شرعي لحداثة عصر الأنوار الأوروبي، ولا تحقق من منجز ديمقراطي في ظل النظام الرأسمالي، يجب المحافظة عليه من قبل البديل الاشتراكي واستكمال تطويره، وإنما بعد استبدال تطور النظام بهدف الربح، إلى جعل غايته تطور الإنسان نفسه، وذلك بما يسهم في تحريره من قيود الاستغلال الظبيقي ومشاعر الاغتراب، والقلق على مصيره الإنساني، نتيجة اعتماد الرأسمالية في تطورها على وسائلها الحرب والموت.

الثاني - اعتماد طريق التبعية الاقتصادية والتطور الرأسمالي الرث (الريعي) ، بتطبيق الإصلاحات الليبرالية والعمل وفق آليات السوق، وبصفات صندوق النقد الدولي ، بما يسهم بارتفاع النهب والاقفار الشديدين للشعب، وإجهاض محاولات ظهور برجوازية وطنية، ترفض التبعية ومنحازة لخيار التنمية المستقلة (١).

والذي حدث على صعيد واقع الحركة الشيوعية في سوريا، إن المراجعات خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، ذهبت باتجاه إعادة تفسير الاشتراكية بالإصلاحية الليبرالية، والعودة لاستخدامها بدلاله مفهوم العدالة الاجتماعية، والذي سبق لماركس انتقاده وتقنيده بإسهاب عند برودون في كتابه (بؤس الفلسفة). وما هذه الإصلاحية الليبرالية، سوى الإيديولوجية الجديدة للشيوعيين السوريين، ولل الفكر البيروقراطي التنموي السوفياتي في مرحلة احتضاره وأفوله.

حيث وصلت المراجعة النقدية بالبعض إلى درجة اعتبار الماركسية منهجاً لا نظرية، وتحميم النظرية، مسؤولية وقوع النخب الشيوعية في مرض الجمود العقائدي (٢) والقول: إن الماركسية هي منهج معرفي وليس نظرية، يحولها إلى جملة قواعد إجرائية

(١) - وهذا ما تم اختياره فعلياً من قبل نخب اليسار السوري زمن ربيع دمشق، حيث جرى التغطية على هذه التراجعات عن خيار التنمية بالاعتماد على الذات، وتقديم الدولة خدمات الرعاية الاجتماعية للقراء، والاكتفاء بمحاللة النظام السوري بالإصلاحات السياسية الديمقرطية، دون التعرض إلى ما كان ينوي الأقدام عليه، من إصلاحات اقتصادية كارثية في نتائجها على عموم الشعب السوري، بكافة طبقاته بدون استثناء

(٢) - (الماركسية من فلسفة لتغيير إلى فلسفة لتبرير) عطية مسح، دار الينابيع- دمشق

بلا مضمون معرفي، فتصبح بذلك البتر، عاجزة عن التحليل أو استخلاص من معطيات الواقع نتائج نظرية محددة، وتصبح عبارة عن تجريدات عقلية مفصلة عن الممارسة، فيتم العودة بنا مجدداً إلى أحضان هيجل، وجدل الفكر المحسن، والتضوف الفلسفية. وقد شاهدنا كيف تم تفسير العالم من قبل الماركسية السوفيتية، كسيرونة مادية خالصة، واعتباره جزءاً من دialeكتيك الطبيعة، في حين تاريخ العالم من وجهة نظر ماركس، هو: عبارة عن سيرونة مادية روحية معاً، والبشر هم من يصنون تاريخهم، ومن ثم لا يوجد قوانين مادية تاريخية، تعمل بشكل مستقل أو منفصل عن أنشطة البشر. لقد بقي ماركس في كل أعماله حذراً جداً بعكس صديقه إنجلز، من سحب قوانين التاريخ على الطبيعة، أو محاولة سحب قوانين الطبيعة على التاريخ، حيث تركز جهده على نقل دراسة تاريخ المجتمعات الإنسانية من حقل الفلسفة إلى حقل العلم، والتأسيس لعلم جديد هو علم التاريخ، الذي يشمل بدوره عدة علوم أخرى، مثل: علم الاقتصاد، والاجتماع، والسياسية ليصبح ماركس بذلك المنجز من وجهة نظر لوي التوسيير، مكتشف حقل معرفي جديد، هو: علم التاريخ.

لذلك لا يمكن فصل المنهج الديالكتيكي عن النظرية المادية كعلم للتاريخ، دون أن نلغي الماركسية برمتها كعلم للتاريخ، فالنظرية هي مرتكز المنهج، كما أن المنهج هو النظرية في لحظة فعلها وافتتاحها على موضوعها.

وهذا يحيلنا على الموضعية الحادية عشرة لماركس حول فويرياخ، حيث فهم ماركس العالم انطلاقاً من مسألة الوحدة الجدلية بين النظرية والممارسة، والتي تدحض وجهة النظر السابقة حول الفصل بينهما على طول الخط. والتجربة السوفيتية مثال تاريخي طري، على فصل النظرية عن الممارسة. أما السبب الحقيقي في الجمود العقائدي الذي حصل للماركسية السوفيتية، فيكمن في تعطيل دور النظرية الكاشف للحدود الرأسمالية للنموذج السوفييتي البيروقراطي للتطور، وتبين أنه كنموذج رأسمالي انتقالي، يستحيل تطابقه مع الاشتراكية كنظام إنتاج يدار فائضه الاقتصادي من قبل البروليتاريا دون ثورة سياسية ثانية، تزيل سلطة برجوازية الدولة المسيطرة. ولم يحدث ذلك الجمود العقائدي، بسبب ارتباط المنهج بالنظرية كما يزعم المجددون، بل نتيجة ذلك الفصل بينهما. وتاريخ التجربة ملئ بمتلاين حالات قمع تشكل انتاجنسيا ثورية تمتلك

حرية التفكير والتعبير داخل روسيا، وهناك أمثله كثيرة مارست النقد لذلك الانزياح عن الخط الديمocrاطي العمالـي في الثورة الروسية، ومحذرة من خطر البيروقراطـية على الثورة الاشتراكـية، ونذكر من بين هؤلاء: (روزا لكسـمـبـورـج (٢)، وتروتسـكـي (٤)، وزينـيفـ، وكـامـينـيفـ، وبـوـخـارـينـ، وـلـوـكاـشـ (٥)، وـغـرـامـشـيـ (٦) الخ.....) وغيرـهمـ كـثـيرـينـ، تمـتـ مـلاـحـقـتـهـمـ وـتـصـفـيـتـهـمـ أوـ منـعـتـ مـؤـلـفـاتـهـمـ أوـ الـطـلـبـ مـنـهـمـ تـقـدـيمـ نـقـدـ ذاتـيـ لـنـقـدـهـمـ الانـزـياـحـ الـيـمـينـيـ أوـ جـرـىـ نـفـيـهـمـ لـلـعـلـمـ فيـ مـعـسـكـرـاتـ الـاعـتـقـالـ فيـ سـيـبـيـرـياـ، فـتـحـولـتـ الـأـنـظـمـةـ الـشـمـولـيـةـ إـلـىـ سـجـانـ كـبـيرـ، يـمـارـسـ الـدـكـتـاتـورـيـةـ عـلـىـ الشـعـبـ، باـسـمـ بـرـوـلـيـتـارـيـاـ مـغـيـبـةـ عـنـ السـلـطـنـيـنـ السـيـاسـيـةـ وـالـإـنـتـاجـيـةـ.

٥

على غرار المواقف السابقة للمـفـكـرـ الشـيـوـعـيـ عـطـيـةـ مـسـوحـ ، تـخـلـىـ الحـزـبـ الشـيـوـعـيـ السـوـرـيـ/ـ المـكـتـبـ السـيـاسـيـ عـنـ جـزـءـ مـنـ مـاـرـكـسـيـةـ مـكـتـفـيـاـ بـالـمـنـهـجـ الـهـيـفـلـيـ، كـمـنـهـجـ مـنـفـصـلـ عـنـ النـظـرـيـةـ الـمـادـيـةـ (٧)، الـتـيـ هيـ أـسـاسـ كـلـ الـعـلـمـ الـإـنـسـانـيـةـ الـحـدـيـثـةـ، وـمـنـ ضـمـنـهـاـ الـعـلـمـانـيـةـ كـخـلـفـيـةـ نـظـرـيـةـ لـبـنـاءـ الـدـوـلـةـ الـحـدـيـثـةـ ، حـيـثـ يـمـكـنـ مـمارـسـةـ السـيـاسـةـ وـفـقـ ذـلـكـ المـنـظـورـ بـمـعـزـلـ عـنـ التـوـيـرـ، الـذـيـ أـكـدـ عـلـىـ مـرـكـزـيـةـ تـحـرـيرـ الـعـقـلـ مـنـ سـيـطـرـةـ رـجـالـ الـدـيـنـ وـاحـتـكـارـهـ لـلـمـعـرـفـةـ وـالـثـقـافـةـ، وـلـيـعـيـدـ الحـزـبـ تـحـدـيدـ عـلـاقـتـهـ بـالـمـارـكـسـيـةـ عـلـىـ النـحـوـ التـالـيـ: (الـمـارـكـسـيـةـ لـيـسـتـ عـقـيـدـةـ جـاهـزـةـ وـمـحـكـمـةـ إـلـاـعـلـاقـ، بلـ هـيـ بـالـسـيـاسـةـ مـنـهـجـ تـحـلـيلـيـ مـعـرـيـفـيـ لـبـنـيـةـ اـقـتـصـادـيـةـ -ـ اـجـتمـاعـيـةـ -ـ ثـقـافـيـةـ) (٨) وـبـدـلـاـ مـنـ الـبـحـثـ فيـ الـأـسـبـابـ الـطـبـقـيـةـ، وـالـسـيـاسـيـةـ، وـالـثـقـافـيـةـ الـكـامـنـةـ الـتـيـ تـسـبـبـتـ فيـ وـقـعـ نـخـبـ السـلـطـةـ

(٢) دروس الثورة الروسية، روزا لكسـمـبـورـجـ

(٤) الأـمـمـيـةـ الـثـالـثـةـ وـالـاشـتـراكـيـةـ فيـ بـلـدـ وـاحـدـ، تـرـوـتـسـكـيـ

(٥) التـارـيـخـ وـالـوـعـيـ الطـبـقـيـ، لـوـكاـشـ

(٦) حولـ الـبـيـرـوـقـراـطـيـةـ، الـأـمـيـرـ الـحـدـيـثـ، غـرـامـشـيـ

(٧) حريةـ الـمـارـكـسـيـ المـنـخـرـطـ فيـ السـيـاسـةـ فيـ أـنـ يـعـقـدـ ماـ يـرـاهـ مـنـ مـعـقـدـاتـ دـينـيـةـ أوـ غـيـرـ دـينـيـةـ تـجـاهـ النـظـامـ الـكـوـنـيـ -ـ الطـبـيـعـيـ لـتـكـونـ الـمـارـكـسـيـةـ بـنـاءـ عـلـىـ ذـلـكـ مـحـصـورـةـ فيـ إـطـارـ اـقـتـصـادـيـ -ـ اـجـتمـاعـيـ -ـ ثـقـافـيـةـ -ـ سـيـاسـيـ وـيـحـيـثـ تـكـونـ الـمـارـكـسـيـةـ مـفـصـولـةـ عـنـ عـقـيـدـةـ الـمـارـكـسـيـنـ عـبـرـ عـلـمـيـةـ فـصـلـ بـيـنـ تـخـومـيـ الـعـقـيـدـةـ وـالـسـيـاسـةـ دـاخـلـ الـحـزـبـ الـشـيـوـعـيـ)ـ الـبـرـنـامـجـ السـيـاسـيـ لـلـحـزـبـ الـشـيـوـعـيـ، صـ ٥٦ـ /ـ ٢٠١٩ـ /ـ صـ ٥٥ـ

(٨)ـ الـبـرـنـامـجـ السـيـاسـيـ لـلـحـزـبـ الـشـيـوـعـيـ الـسـوـرـيـ الـمـكـتـبـ السـيـاسـيـ لـعـامـ ٢٠١٩ـ /ـ صـ ٥٥ـ

السوفيتية ، والحزبية السورية التابعة، في مأزق تعطيل دور النظرية في نقد تضليل نخب السلطة و الخط السياسي لأحزابها ؟ نجدهم يسلكون طريق يعزز تحكم المعتقدية بدلاً من إلغاءها، فباسم الانحياز للواقعية السياسية ضد الطبقي، يتم حذف السياسة كعلم أساسه الصراع على المصالح المادية بين قوى اجتماعية سواء كانوا أفراداً أو طبقات أو أمم! وهذا التصور يهبط بالسياسة، لتصبح مجرد تكتيكات ومؤامرات يحيكها الأمير وبطانته بهدف الظفر بالسلطة! إن طريق الانتقاء بحذف نظرية المصالح المادية ، دون تعليل منطقي لذلك البتر والتشويه ، يوقد لهم مجدداً بجمود نظري أكبر، حين ينحازون لمركب نظري انتقائي بلا هوية نظرية ، يجمع ما بين تصوف المنهج الهيغلي في موقفه من السياسة والدين ، والتفسير الستالييني الغائي في شرحة للمادية التاريخية ، حيث نجد الرفاق يسرون على خطى ستالين، فيقررون بوجود قوانين للتطور التاريخي، غائية و كامنة ، منفصلة عن وعي الإنسان وأنشطته، وتحكم بحركة التاريخ وتمرحله ، فتكتل حرية الإنسان وتلغي دوره ، وتجعل من الرأسمالية ضرورة طبيعية غير قابلة للتعديل أو التغيير أو التجاوز ، ونظام اقتصادي لم يستند أبداً على الواقعية جماعة !^(٩) . حيث استخلص برنامج الحزب، أن وجود هذه القوانين، هو من تسبب بفشل السوفيت بتجاوز الرأسمالية، وليس انكفاء أصحاب التجربة عن مضمونها الديمقراطي، وامتناعهم عن إصلاح تشوهات النظام السياسي! فيتم بذلك تأكيد ما طرحة ستالين قبل مائة عام في نظريته عن حتمية المرور ب (مراحل التطور الخمس)، واعتبارها أنمط إنتاج منفصلة في عملها، عن سيرة الصراع الطبقي وأنشطة البشر، وتجبر المجتمعات على اتباع استراتيجية التكيف مع الرأسمالية المتهاكلة كنظام اقتصادي مسيطراً، ونمط ثقافي مهيمن عالمياً، وجرى ترجمة ذلك التوجه من قبل السوفيت عملياً، تحت شعار التعايش معه والنضال السلمي ضده.

(٩) التجربة السوفيتية ١٩١٧-١٩٩١، ثبتت صحة تحليل ماركس وخطأ لينين، بأنه يمكن الدخول في الاشتراكية وتحقيق مهام اشتراكية من دون استفزاز المرحلة الرأسمالية لذاتها. عملياً لم يسعط الشيوعيون في روسيا والصين أكثر من قيادة بلدانهم نحو الرأسمالية المتقدمة، وتجاوز البنية الماقبل رأسمالية بشكل لا يتجاوز مهام الثورتين الإنجليزية والفرنسية .. في فيتام .. هم يقودون الان عملية التحديث الرأسمالي) البرنامج ص ٥٩ - ٦٠

وبذلك المنطق الغائي لتطور، يتم الانزياح عن خط النظرية الماركسية، والتوجه إلى بترها والتعامل معها كمركب انتقائي، دون مراجعة لمسار الثورة الاشتراكية العالمية. وهذا يفسر لنا، لماذا لم يخرج تبني هذه الأطروحات النظرية الجديدة من قبل الشيوعيين السوريين، اليسار الشيوعي من مأزقه التاريخي؟ كونه بحث مسألة التوර الدين في سورية، مسألة استراتيجية ومعقدة، ولا يمكن إحداث انعطافه فيها، بمجرد تراجع حزب شيوعي معارض عن العلمانية، والنظرية المادية، والصالح مع الفكر السائد بل بأخذ قطعية معه، في وقت تعمل فيه السلطة السياسية الاستبدادية القائمة على تمزيق وحدة النسيج الاجتماعي، بحروب أهلية باردة وساخنة لا تقطع، وهناك أحزاب شيوعية متحالفة معها وتدعى العلمانية، فیأخذ الدين هنا وظيفة أو صفة مقاومة للاستبداد، ودلالات تصبح إيجابية في نظر عموم الشعب، ولكن هذا لا ينفي دوره المعرقل لأي مشروع نهضوي قادم، إذا ما استخدمت كعقيدة سياسية، وكسلاح إيديولوجي بيد جماعات الإسلام السياسي، وتيارات الفكر الجهادي والتکفيري. وبذلك الأطروحات، انفصل مسار تطور اليسار الشيوعي الذي قطع مع فكر ماركس ومشروعه، بإعادة الاعتبار لهيجل وفلسفته، عن مسار تطور اليسار الماركسي.

٦

أما الانزياح الكبير الثاني فكان عام ١٩٩٠ بين صفوف اليسار الجديد من حزب العمل الشيوعي، الذي كانت غالبية كوادره ما زالت في المعتقلات. حيث جرت مراجعة من قبل بعض القيادات، أعادت فيها قراءة ماركس بعيون ليبرالية، لتبرير القطع مع الماركسية والانتقال إلى منظومة جديدة، وعدم الاكتفاء بالانتقاء من الماركسية عن طريق تأويل ماركس بهيجل ، حيث تم التسليم من قبل ذلك الفريق، بهزيمة الاشتراكية كنموذج لم يعد صالحًا للتطبيق في ظروف هيمنة القطب الواحد، وتم العزوف عن فكرة، الماركسية «مرشدًا للعمل»، والاتكاء على نظرية فوكوياما، المبنية على فرضية تزعم فيها، تعارض المشروعين الديمقراطي والاشتراكي، لتبرير التراجع عن النظرية الماركسية، انسجاماً مع العقل الخلاصي المتصرف فلسفياً، الذي حول انتصار الاشتراكية على الرأسمالية، لمسألة قوانين تفعل في التاريخ أخلاقياً و غائياً، وتدفع بشكل حتمي لانتصار البشر

الفقراء على مستغليهم الاغنياء، وليس لمسألة صراع مصالح مادية لأمم وطبقات وبشر قادرین على قلب التوازنات الدولية في أية لحظة باتجاه غير متوقع. ونتيجة هزيمة الثورات في أوروبا الشرقية وبلاط السوفويت، تم التسلیم بعدم قدرة النظرية الماركسيّة على اكتشاف حقيقة الرأسمالية، وادعاء عجزها عن استخلاص دروس إخفاق أنظمة الاشتراكية المحققة في تجاوز الرأسمالية، واستحاللة تجديد مشروعها على أرضية استيعاب دروس هزيمة الثورات؟! كانت هذه رؤية بعض القيادات التي وضعت نفسها «منطقياً» خارج الحزب إثر تبنيها هذه الآراء.

في دروس هزيمة الثورات

في كل المراجعات التي حدثت، جرى القفز من فوق الحقيقة التي تفيد: بيان النموذج السوفويتي، كان خياراً إصلاحياً للتكييف مع الرأسمالية منذ البداية، وحمل داخله قيم الثورة المضادة، وكان يمكن أن يكون للثورة الاشتراكية العالمية مصيراً مختلفاً، فيما لو تم دعم الثورة الألمانية بقيادة روزا لكسنبروج عام ١٩١٩ وعدم إجراء الصلح مع الإمبريالية الألمانية من قبل البلاشفة. وفيما لو لم تحدث محاولة اغتيال لينين والتسبب في مرضه ثم وفاته، أو لم ينفَ تروتسكي ويطارد ثم يقتل، أو لم يسجن غراماشي وتنتصر الفاشية في ألمانيا وإيطاليا، ولم يجر التراجع عن قيادة البروليتاريا للثورة ويتم نسف أساس الديمقراطية العمالية في عهد ستالين وتحويلها إلى ثورة اشتراكية تقودها البيروقراطية، وتتصبح مشروعًا هدفه الوصول إلى الرأسمالية لا تجاوزها، وعبر عنه التقارب الذي حدث في آلية عمل النظمتين، وكشفت عنه الدراسات الغربية أواخر عهد ستالين، بشكل مثبت وبيقني، بيان التطور الذي حدث في الاتحاد السوفويتي، هو: بلوغ مرحلة مجتمع صناعي يدار بطريقة رأسمالية (١٠)، وهو النقد الذي عمقته في عهد خروتشوف بريجينيف، المناظرة بين الحزبين الشيوعيين السوفويتي - الصيني (١٩٦٥-١٩٦٠)، ولم يستفد منها عملياً، في تصحيح مسار الخط السياسي الاستراتيجي للحركة الشيوعية العالمية . وان نضال حركة الشعوب في سبيل تجاوز الرأسمالية كنمط إنتاج، حتى

(١٠)- راجع محاضرات ريمون آرون (حول المجتمع الصناعي) في جامعة السوريون عام ١٩٥٥

وإن فشلت في ذلك المسعى، فإن فشلها يؤكد حقيقة صعوبات تجاوزها في نطاق بلد واحد، وأنه حتى يتم تجاوزها، فعلى قاعدة العالمية ذاتها. وإن الرأسمالية كيفت نفسها إيجابياً لتصبح نظاماً عالمياً ، في مجرى الصراع مع حركات التحرر الوطني ، بزيادة حدة نهابها للعالم الثالث واحتياز تطوره، فيما فشل السوفيت بتوظيف انتصارهم في الحرب العالمية الثانية وتحولهم إلى معسكر عالمي، بإصلاح النظام عن طريق إعادة الاعتبار لخط الديمocratية في إدارة وسائل الإنتاج، والتوقف عن تعليم ونشر النزعة الإصلاحية والانتهازية، داخل الحركة الشيوعية العالمية، والبلدان التي تقودها حركات التحرر الوطني زمن الحرب الباردة، الأمر الذي كان سيسماح فيما لو تحقق ، باستئناف مسار الثورة الاشتراكية العالمية.

▼

وهناك انزياح ثالث حدث عام ٢٠٠١ داخل صفوف اليسار الماركسي، والشيوعي، والقومي في سوريا (١١)، باتجاه تبني القيم الليبرالية كعقيدة جاهزة، وتصوره أمكانية أحداث انعطافه في تطور المجتمع المدني السوري، على مستوى الوعي السياسي، يكون منطلقاً لحراك الشارع الشعبي فيما إذا تحرر من خوفه! حيث تم توقع حدوث ذلك التغيير آنذاك، بدون توفر قاعدة اقتصادية – اجتماعية جديدة لذلك التحول، تسمح في بروز قوى اجتماعية جديدة تحمله، وتصدّى لتغيير الأنظمة؟ كما تم الاعتقاد وعن تصور خاطئ أيضاً، إن بر جوازية الدولة البيروقراطية الفاسدة، تصلح أن تكون شريكاً في ذلك المشروع التوريري التأريخي، الذي سيخلص المجتمع السوري من ولايات المجتمع الأهلي؟ مما يدل مجدداً على أن ذلك التحول الأيديولوجي في وعي النخب آنذاك، قد حدث دون تأصيل نظري، يعيد فحص ممكّنات توفر شروط ولادة تنوير عربي في ظل نظام استبدادي؟ مما يؤكد مجدداً عدم زوال أثر الرغبات عن عقل مثلّوم الحد، كان يبحث عن الخلاص بواسطة يقين جديد، وهو ما زال بحاجة إلى تنوير، يدفع به إلى الخروج من مرحلة اليقينيات، والدخول إلى مرحلة الشك بالأحكام الجاهزة وعدم التصديق

(١١) – بيان ٩٩ ، وبيان الألف ، ولجان أحياء المجتمع المدني السوري نموذجاً

إلا بواسطة البرهان، بحيث يقوم بصياغة وعيه وهو يقف على أرضية الواقع، بدلاً من الرغبات. وإن ما تحتاجه هذه النخب فعلاً، ليس قراءه نص ماركس أو الإيمان بما جاء به حرفياً، أو استبعاده دون نقد، بل إلى اكتشاف الطريقة أو الآلية التي فكر بها ماركس في زمن ربيع الثورات الديمقرطية الأوروبية عام ١٨٤٨، لحظة كتابة البيان الشيوعي بلغة متفائلة، وما كتبه لاحقاً في زمن هزيمتها أمام قوى الثورة المضادة، بالانكباب على استخلاص دروس التجربة، وتعزيق معرفته بالواقع. وكيف أنه لو لا تراث عصر التصوير، الذي وثق بقدرات عقل الإنسان على اكتشاف حقيقة ما يدور حوله، فإن فكر ماركس لم يتطور لاحقاً، باتجاه تجاوز الصراع السياسي المباشر ونتائجها السلبية، والقيام بكتابه مؤلفه «الرأسمال»، الذي يركز على ما هو جوهري وثابت بالنظام الرأسمالي، بغض النظر عما ستؤول إليه مجريات الصراع الظبقي من انتصار البرجوازية المتذبذبة في المدى المنظور.



ملف: **الماركسيّة والحركة الشيوعية في سوريا**

في المأزق التاريخي لقوى اليسار وآفاق التغيير السياسي الديمقراطي

الجزء الأول

نزار ابو نوار

حول اسباب وتجليات المأزق النظري والسياسي لطيف واسع من الاحزاب والقوى السياسية، التي ولدت ونمّت في اجواء الحرب الباردة؛ وفي ظل نضالات شعوب المنطقة لتحقيق آمال وأهداف الوحدة والتحرر الاجتماعي والوطني، تحت شعارات القومية والاشتراكية، والشيوعية؛ وركبت لاحقاً، مع انتهاء ظروف الحرب، قطار التغيير الديمقراطي؛ وبما حملته من إرث تاريخي ثقيل !!

تعتمد قراءاتي في هذا البحث على ما اعتقد انه اهم دروس الحرب الكارثية التي خطّطت لها، وفجرتها، بدرجات متصاعدة من العنف ومستويات متفاوتة من التورّط، جميع اطراف قوى «حلف الاستبداد» (١)، في مسعى مشترك لقطع سبل التغيير الديمقراطي السلمي، التي جعل منها حراك السوريين في ربيع ٢٠١١ إمكانية واقعية، وكشف ضرورتها التاريخية؛ خاصةً من زاوية إدراكتنا لحاجة قوى وأحزاب ونخب حركة التغيير الديمقراطي التاريخية والراهنة، الماسّة، لتصحيح ما ظهر من قصور في الوعي، او اعوج من سلوك في الممارسة، على امل إعادة إنتاج وعي سياسي ديمقراطي وطني، يدرك اهم حقائق الصراع، ويساهم في بناء جسم سياسي معارض؛ مثل غيابه خلال سنوات الصراع، نقطة الضعف الاخطر في مسار نضال السوريين لفرض حدوث انتقال سياسي، يفتح ابواب سوريا، المحكمة الاغلاق طيلة عقود حقب الاستبداد السياسي، امام فرص السير على خارطة طريق تغيير ديمقراطي؛ كخيار وحيد، لا بديل له، لإعادة

ترميم التصدّعات المدمرة التي نتجت عن عهود الاستبداد، وعمّقتها بشكل خطير حروب الثورة المضادة، وطالت جميع مقومات الدولة السورية.

اذا كان لا يختلف اثنان على توصيف الحالة السياسية المزرية التي وصلت اليها جميع اطياف المعارضات السورية، وفي مقدمتها «قوى اليسار»؛ سواء من حيث غياب الرؤية السياسية المتكاملة لطبيعة الصراع، ومالاته، التاريخية والراهنة والمستقبلية، أو بما يرتبط بها نتج عنها من قراءات غير موضوعية لراحل حروب «الثورة المضادة» - أذرع «الخيار العسكري» وقوى الميليشياوية - وطبيعة المصالح والعلاقات الجدلية بين القوى الداعمة لها مباشرة، او لوجستيّاً، إضافة إلى ما ادّت اليه ذاتياً، في الممارسة السياسية، من اشكال التفتيت التنظيمي، وحالة العجز، والارتهان السياسي، والتنافس على الدعم المالي، فإنّ السؤال المنطقي الذي يطرح نفسه بقوّة:

لماذا يستمر عجز النخب السياسية والثقافية السورية عن إدراك اسباب مأزقها الحالي، التاريخية والمعاصرة، وكيفية تجاوز نتائجه، والخروج من دوائر أثارة المعيقة لتحقيق اهدافها الديمocrاطية المعلنة في هذه المرحلة التاريخية، وفي مواجهة فاعلة ضدّ أعداء التغيير الديمقراطي؟

الجزء الأول:

اعتقد انّ العامل الاساسي يكمن في التهرب من مواجهه عوائق مكافحة صادقة، شجاعه، يقوم بها الجميع عبر آليات النقد الذاتي، تبيّن نقاط الخلل على جميع الصعد؛ النظرية والسياسية والتنظيمية والبرامجية والعلاقات البنية، وتطرح روئي وخيارات موضوعية لتجاوز الواقع؛ وهي الخطوة الأولى، التي يدلل الإقام عليها على صدقية النوايا المعلنة، ويؤشر على رغبة حقيقية بتجاوز التناقض الذي يبدو انه قد تكيف معه الجميع، بين الشكل والمضمون، وبين الادعاء والحقيقة! (٢).

أولاً، في عوامل السياق التاريخي:

بداية، اود التأكيد على أنّ همّي الأول من تقديم قراءة تاريخية، تحاول تسليط الضوء، بالخطوط العامة، على أهمّ اسباب الذاتية/ الموضوعية للمأزق الذي وصلت اليه «قوى اليسار»، بتiarاتها التاريخية «الايدلوجية» الرئيسية، «الشيوعية - اللينينية

«الستالينية» و«القومية، الوحدوية/ الاشتراكية» - الناصرية والبعثية والسوورية»، وتشظياتها التنظيمية، هو مساعدة ناشطي ونخب هذا التيار العريض، المنحازين وجداً نياً وسياسياً، لقيم الحق والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان، الذين يضعون في مقدمة أولوياتهم العمل من أجل دفع عجلة التغيير الوطني الديمقراطي المُعطلة، على إدراك بعض جوانب الحقائق «المرة»، التي اطّرت صيورة تشكّل الوعي السياسي النخبوi، وما تزال تُعيق نجاح ممارساتهم السياسية، وبالتالي، حتّم على ضرورة بلورة وعي سياسي ديمقراطي موضوعي، يعتمد على قراءة مختلفة لحقائق الصراع، بما يساعد جميع السوريين في الخروج من حالة المأزق التاريخي الراهن. بالطبع يتقاطع موقفi مع اصوات عديدة داخل صفوف النخب السياسية والثقافية المعاشرة، ترى بضرورة إعادة تقييم شاملة للمرحلة الحالية، وما تفرضه من تحديات (٣)، كما واختلفت مع ما تقدّمه شخصيات بارزة في النخب السياسية والثقافية المعاشرة: ترى في الضرورة الموضوعية والذاتية لتحقق هذه المهمة الوطنية الديمocratية الوطنية فرصة للترويج لطروحات تُعيق، انطلاق مسيرة نضالية جديدة؛ سواء التي تعتقد بوجوب البدء من «الصفر»؛ طالما أنه لا جدوى من مساجلة احزاب ونخب قوى «اليسار التقليدية»، حول ضرورة تطوير فكرها، وسائل وادوات عملها؛ أو مع الذين يعتقدون بأنه لا يجب على النخب ان تضع العمل السياسي ضمن أولوياتها، طالما أنّ مسارات التغيير الديمقراطي، التي عرفتها أوروباً غير مناسبة للحالة السورية (٤).

ضمن هذا الهمّ، يأخذنا السياق التاريخي إلى تخوم الحرب العالمية الثانية. تُبرّز القراءة السريعة لطبيعة الصراعات التي شهدتها مرحلة «الحرب الباردة»، وما كشفت عنه حصيلة العقود التالية لانتهائها، الحقيقة المرة التي تقول إنّ تضحيات الحرب، والثمن الذي قدمته البشرية في صراعات السيطرة الإقليمية والعالمية بين سلطات الانظمة الرأسمالية، بأشكالها التاريخية المتاقضة، الفاشية والديكتاتورية والديمقراطية، كانت اكبر بكثير من انجازاتها، المعززة لظروف وقوى السلام العالمي. بمعنى، إنّ ما دفعته «الحضارة الإنسانية» من ثمن لأسقاط الانظمة السياسية الفاشية، الاستبدادية، لم يؤدي كما هو متوقع، وطبيعي، إلى تعزيز قيم الديمocratية السياسية والعدالة الاجتماعية، والاقتصادية، وانتصار حقوق الإنسان، في إطار النظام الرأسمالي،

أو في سياق قيام نظام سياسي أرقى، أكثر قدرة على توفير مناخ سلام عالمي وعلاقة تعاون ندية بين شعوب ودول العالم، وظروف حياة كريمة، على الصعد الوطنية؛ وهي بالطبع نتيجة صادمة، ومؤشر خطير لاتجاه، وطبيعة مالات الصراع المستقبلية !!

فقبل أن تضع الحرب أوزرها، وزع «المنتصرون» بعض مناطق النفوذ والهيمنة، على إشلاء ملايين البشر، وأضخم ركام عرفته البشرية حتى تاريخه، ودخلوا في حرب «باردة»، بالنسبة لقيادتها الأمريكية الروسية، بدماء وثروات الشعوب، وعلى حساب سيادة دولها الوطنية، في محاولة كل قطب الاستفراد بالسيطرة على دول الكوكب، وثرواته الأكثر أهمية. فلم تمثل تلك الانظمة المتسيدة الجديدة، التي انتصرت على الفاشية، نقىضاً بنوياً لطبيعة النظم الفاشية المهزومة، بل جسدوا أشكال سياسية مختلفة، لنفس بنية النظام الرأسمالي العالمي الإمبريالي، بنموذجيه الأبرز، الستاليني، (الشمولي)، الاستبدادي، بخلط من ديكاتوريات الانظمة العسكرية والأمنية، البوليسية، وعلاقة رأسمالية الدولة الاحتكارية البيروقراطية؛ وهي نصف الحقيقة التي عملت على تغييبها ماكينة الدعاية «السوفياتية»، وما تزال تتردد في قولها نخب اليسار، في سياق نقد ذاتي شامل !، و«الديمقراطي الأمريكي»؛ بوجهات سياسية ديمقراطية، تتقاسم في لعبتها السياسية السلطة وتبادلها مجموعة احزاب، ليسوا في الجوهر سوى وكلاء لصالح الشركات الإمبريالية العالمية، التي تربع على قيادة نظامها الولايات المتحدة.

ولأغراية في ذلك، فقد خرجم الطبقة السياسية الاقتصادية المسيطرة على الولايات المتحدة من اتون حربين عالميتين، دمرتا منافسها الرئيسي العالمي، أوروبا، بأقل الخسائر، وحصة الأسد، لنظمها السياسي «الديمقراطي»؛ بينما خرج «السوفيات»، وحلفهم «الاشتراكي»، من تحت دخان حريقها الثاني، منهكين، يعيشون على بقايا حلم اشتراكي، وواقع رأسمالية الدولة البيروقراطية، وواههم بناء إمبراطوريتها المستحيلة، في مواجهة النموذج الديمقراطي، الارقى تاريخياً !!

ضمن هذا السياق العام، وفي إطار حسابات الربح والخسارة في معارك الحرب الباردة، كان من الطبيعي ان تشغل منطقتنا، كامل منطقة الشرق الأوسط، وقلبها، منطقة «مثلث النفط» الاستراتيجي العالمي، بشكل خاص، بالجميع، وتحتل الأولوية على قائمة مواقع التناقض العالمي.

فهل كان يغيب عنوعي القيادتين في موسكو وواشنطن أن الخطوة الأولى، الأكثر أهمية، على طريق نجاح مشروع تحقيق السيطرة الإمبريالية العالمية، تبدأ في إحكام الهيمنة على المنطقة، التي تشكل أعظم كنز عالمي، وأكثر موقعه الجيوسياسية الاستراتيجية أهمية؟!

في سياق خوض تلك الحرب العالمية، التي طالت حرائقها الكبرى معظم مناطق الحزام الكولونيالي، وشكلت منطقتنا واحدة من أهم جبهاتها، (والتي اطلقت عليها الدعاية المشتركة «الحرب الباردة»، تعبيرا عن المصلحة في عدم حصول مواجهات حربية مباشرة، و بما يعني حرص الطرفين على ممارستها بأدوات إقليمية، وجعل دول وثروات وطنية شعوب المنطقة ودولها وقود لها)، كان من الطبيعي ان تكون منطقتنا هي الخاسر الأكبر، على جميع الصعد، وبكلة المعايير، بغض النظر عن نتيجة الحرب!! فرغم تعدد اشكال الخسارة، وتفاوت مستويات الضرر على الصعيد الوطني الخاص، والقومي المشترك، فقد اتى في مقدمة اسبابها، واكثرها نتائجها تأثيرا «طويل الأمد» على المنطقة، «تقاطع مصالح وسياسات القوى الدولية المتصارعة على السيطرة الإقليمية، بقطبيها الأمريكي وال Soviatic، في رفض مسارات التغيير السياسي الديمقراطي، والعداء المتعدد الأشكال والأدوات لأهداف المشروع الديمقراطي، وبالتالي، الانحياز لشتي اشكال قوى وسلطات الاستبداد»؛ وهي أيضا إحدى انصاف الحقيقة المغيبة!! طيلة عقود وسنوات، شكل هذا المبدأ أهم حقائق الصراع، وامتلك ما يكفي من اسباب قوة المصالح، والاستمرارية، جعلت منه اكثرا خطط وسياسات الدولتين، الأمريكية والروسية، السوفياتية تاريخيا، والبوتنية راهنا، ثباتا في قواعد السياسات الاستراتيجية؛ كما تؤكد حديثا موافق وسياسات القوتين الكبير، الأمريكية والروسية، تجاه الاستحقاقات الديمقراطية التي كشفت ضرورتها المصيرية ثورات الربيع العربي، طيلة سنوات العقد الماضي (٥)، وكما تبيّن حقائق الصراع التاريخية.

رغم اعتراف الجميع باعتماد الولايات المتحدة وروسيا السوفياتي طيلة عقود الحرب الباردة، وما تلاها، على مركبات محلية وإقليمية، لم يكن بينها نظام ديمقراطي واحد، ما يزال يتجاهل البعض استمرار هذا النهج، كما جسده موافق وسياسات الدولتين تجاه الصراع في سوريا طيلة السنوات العشر العجاف؛ وهو ما يجعل من المفيد توضيح

طبيعة المصالح المشتركة لكلا النظارتين التي تتعارض مع اهداف ومسارات وقوى التغيير الديمقراطي، والتي تكتسب اهمية استثنائية في سوريا، بفعل العامل «الصهيوني» ودرجة تأثير سياسات ومصالح «إسرائيل» على طبيعة ومالات الصراع على السلطة في سوريا. إذا كان الشكل السياسي «الديمقراطي» للنظام الرأسمالي هو الأفضل، والارقى تاريخياً لبناء مقومات الدولة الوطنية، وتوفير الحدود الدنيا من المساواة وتنظيم التداول السلمي للسلطة؛ وهو كذلك، كما اظهرت تجربة البلدان التي دخلت مسارات «الديمقراطي»؛ بالمقارنة مع تجارب النماذج الموازية، «الاستبدادية والديكتاتورية والشمولية»، التي يجمعها الرفض القاطع لمبدأ التبادل السياسي السلمي للسلطة، وما ينتج عنه من حروب أهلية؛ بما يجعل من تتحقق ضرورة تاريخية، وشرط لازم، لبناء مقومات مشروع حضاري حديث، يوفر مقومات الاستقلال والسيادة الوطنية؛ يصبح من الطبيعي ان تتقاطع مصالح وسياسات الطغم الحاكمة في الولايات المتحدة «الديمقراطية»، وروسيا السوفياتية «الشمولية» (وبعض الأطروحات النبوية!!)، الساعيَتَين نحو حكم السيطرة على دول المنطقة، مع مصالح سلطات الانظمة الاستبدادية، وادواتها، في العمل على قطع سبل الانتقال الديمقراطي، كإجراء حاسم لمنع سير شعوب المنطقة، ومؤسسات دولها، على طرق بناء مقومات الدولة الوطنية، وبما يمنع ظروف ولادة، ونمو، وسائل تغلغل، واستقرار، شباك النهب التشاركي، الإمبريالي، العالمي، والاستبدادي، الإقليمي. يؤكد موضوعية عدم انحياز سياسات الولايات لخيارات شعوب المنطقة الديمقراطية نتائج صراعات الحرب الباردة. فانتصار القوى السياسية التي تحكم الولايات المتحدة الأمريكية «الديمقراطية» وشركاً لها في قيادة النظام الرأسمالي العالمي الإمبريالي، على «معسكر» النموذج الستاليني، الشمولي، لم ينتج عنه انتصار الولايات المتحدة لقيم ومبادئ النظام الديمقراطي، كما يفترض على صعيد الدعاية. تفسير هذا التناقض يمكن استنتاجه موضوعياً، ومنطقياً، فقط في إدراك طبيعة الهدف الاستراتيجي للصراع السوفياتي الأمريكي، خلال حقبة الحرب الباردة.

رغم يافطة تعزيز الديمقراطية، وقيم العالم الحر، التي روّجت لها الدعاية الأمريكية، فلم يكن انتصار نموذج النظام الديمقراطي هو الهدف الاستراتيجي لأعظم الديمقراطيات الإمبريالية، الولايات المتحدة، في حربها ضدّ النموذج الستاليني؛ ولم يكن بالطبع هدف

السياسات السوفياتية أيضاً، التي طالما انحازت لصالح سلطات الانظمة الديكتاتورية، وغضّت النظر عن وسائل سيطرتها الاستبدادية، المعادية لأبسط حقوق الإنسان، رغم ترويج دعايتها السياسية والإيديولوجيا لأفكار التحرر الاجتماعي والوطني والتحول الاشتراكي؛ متجاهلة تماماً أهمية وأولوية قيام مؤسسات الدولة الديمقراطية، وتوفير مناخ الحرريات السياسية، وما تفتحه من آفاق، في دول لم تحقق أيّ من اهداف الثورة البرجوازية «الديمقراطية» !! فهل كانت تجهل القوى المتنفذة في السلطات السوفياتية استحالة تحقيق تلك الاهداف في ظل انظمة «الديكتاتوريات العسكرية»، التي تحالفت معها، وروجت لقيادتها «لحركة التحرر الوطني»، والتي لم تشكّل، في بنيتها الطبقية، وصيغورة تطّورها، وطبيعة سلطاتها السياسية، سوى أدوات، ومرتكزات السيطرة الإمبريالية للولايات المتحدة؟

من المؤسف عدم اعتراف قوى اليسار في سوريا والمنطقة، حتّى تاريخه؛ ورغم كل ما تكشفّ من فضائح حول طبيعة السلطة السوفياتية، المتعلقة بسياستها غير المتساوية عملياً مع أمال شعوب المنطقة في التحرر الوطني، والتغيير الديمقراطي، وما اعقبها في ممارسات القيادة الروسية المعادية، في سياق تقاطع مصالحها مع أهداف الاستراتيجية الأمريكية، لقطع سبل التغيير الديمقراطي للشعب السوري .

ألا تقتضي الموضوعية، والحرص على المصداقية أن تبادر النخب السياسية «اليسارية» على الاعتراف، في إطار سياسات نقد ذاتي، بحقيقة أنّ فرض السيطرة الإمبريالية على العالم، خاصةً في منطقتنا الشرق اوسطية، شكّل الهدف الاستراتيجي المشترك للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ؟ وهو ما يفسر دعم الجانبين، «المتصارعين على السيطرة الإقليمية»، لسلطات الانظمة الديكتاتورية العسكرية، رغم عدائها لأهداف المشروع الديمقراطي، التحرري، وقواه السياسية، القومية والشيوعية.

هو ليس مجرد إتهام !!

يؤكّد موضوعية هذا الاستنتاج ممارسات القوى المتصارعة، سواء في القيادة الأمريكية الروسية، أو في الأدوات، خلال حقبة الحرب، وطيلة العقود التالية لانتهائها .

● على المسرح العالمي:

١- على صعيد «الديمقراطية» الأمريكية، من جهة أولى، لقد كشفت سياقات الصراع

ونتائجه، وما تخلله خلال الحقبة اللاحقة، عدم انعكاس تلك الصيغة إيجابياً على تعميق آليات النظام الديمقراطي، وأنسنتها، على الصعيد الداخلي، الأوروبي والأمريكي، بدرجات متفاوتة، أولاً، وعدم تطبيق ما روّجته دعايتها حول دعم تعميم النموذج، على الصعيد العالمي، والإقليمي، الشرق أوسطي، ثانياً، بما يؤكد عدم مصداقية التزام الولايات المتحدة بقضايا النضال الديمقراطي، والتركيز على استخدامها بشكل رئيسي كأدوات ووسائل مواجهة النموذج الستاليني، وتسهيل الانتصار عليه؛ في حروب السيطرة الإمبريالية على العالم بشكل عام، ومنطقتنا، بشكل خاص .

يضاف إلى ذلك ما شهدته الإنجازات الديمقراطية التي فرضتها تضحيات الشعوب، وانتصاراتها، في مواجهة الفاشية الأوروبية، من تأكيل على الصعيدين الأوروبي والأمريكي، خلال عقود ما بعد الحرب الباردة؛ في قيمها الإنسانية الديمقراطية، أو هيئتها الدولية، الضامنة، والداعمة، للسلم والعدالة العالمية !

طيلة سنوات الحرب الباردة، وخلال السنوات التالية لتزعمها قيادة النظام الرأسمالي العالمي الإمبريالي، عملت السياسات الاستراتيجية الإمبريالية للولايات المتحدة وشركاؤها الأوروبيون، بدرجات متفاوتة، على افراج جميع المؤسسات والهيئات العالمية؛ التي تُعنى بحقوق الإنسان، وتسعي نظرياً لحماية السلم العالمي، والتي تم تأسيسها كبديل تاريخي، وكتعبير عن الأمل في استهلال البشرية لحقبة جديدة، تتراقص جوهرياً مع الفاشية؛ من مضمونها الحقيقي، وقيمها السياسية المناصرة لحقوق الإنسان، وقيم الديمقراطية والسلام، وحولتها إلى هيكل كرتونيّة، أو أدوات، تصب في خدمة اهدافها الإمبريالية، وشبّاك آليات سيطرتها العالمية، خاصةً ما يُسمى «مجلس الأمن الدولي»، وتحويلها إلى «واجهات» لتحقيق مصالحها، وفرض سياساتها. فقد وقفت الولايات المتحدة في خندق القوى المعادية للتغيير الديمقراطي الوطني، سواء في دول أوروبا المتحررة من اليمينة السوفياتية، أو في منطقتنا، حيث استمرّت سياسات العداء التاريخية لفرص قيام تحولات سياسية ديمقراطية؛ وهو ما تجلّى خاصةً، في مواجهة ثورات الربيع العربي.

ففي هذه المرحلة التاريخية الأخطر في مسارات تطور شعوب المنطقة، وفي مواجهة تحديات الربيع العربي والإقليمي الديمقراطي، اختار قادة الولايات المتحدة الأمريكية عملياً، وبما ينسجم مع مبادئ استراتيجية مستمرة منذ مطلع خمسينيات القرن

الماضي، الوقوف في الجانب المظلم من التاريخ، وممارسة دور القيادة السياسية واللوجستية لتحالف القوى السياسية المعادية للتغيير الديمقراطي، بقوتها المحلية وأذرعها الميليشياوية، وانظمتها الإقليمية، وبالتنسيق مع شركائها في موسكو، وغيرها من العواصم العالمية، وتحمّل وبالتالي، المسؤولية السياسية والأخلاقية عن كلّ اشكال التدمير، وما نتج عن هذا المسار من هزيمة تاريخية لأهداف وقوى التغيير الديمقراطي، والحفاظ على اركان النظم السياسية التابعة، ادوات سيطرتها الإقليمية (٦).

٢- من جهة ثانية، على صعيد «الإيديولوجيا الشيوعية»، الستالينية، كانت خيبات الأمل أكبر! فلم تشكّل اليافطة «الشيوعية» (التي ما تزال تستخدمها القيادة الصينية)، سواء على صعيد الممارسة الداخلية، او على صعيد «الرعاية» العالمية والإقليمية، سوى بعض ادوات ووسائل حروب الطبقة المهيمنة على السلطات السوفياتية للسيطرة الداخلية في دول «المنظومة الاشتراكية»، بشكل أساسي، وعالمياً: في مواجهات إقليمية وعالمية، مع ادوات السيطرة الأمريكية. التأكيد على دقة هذا الاستنتاج تقدّمه لنا معرفة طبيعة العلاقات التي عمدت السلطة السوفياتية على بنائها، وترسيخها، مع سلطات أنظمة المنطقة، المعادية للشيوعية، ومع الأحزاب الشيوعية ذاتها! يكاد لا يخلو بلد من مثال لدعم سوفيatici لسلطات الأنظمة العسكرية الديكتاتورية، التي اعتقدت أنها اداة، وركيزة لمدّها الإمبريالي، رغم ممارسة تلك السلطات لجميع وسائل القهر المعادية للشيوعية، وقوتها السياسية!!

فليس لهذا التناقض بين الدعاية المعلنة، والممارسة النقيض، من تفسير سوى استخدام «الشيوعية» السوفياتية كيافطة، على غرار «الديمقراطية» الأمريكية!!

● على المسرح الإقليمي/ المحلي:

دعونا نحاول معرفة كيف انعكست استراتيجيات الدول الكبرى، وممارساتها، في وعي وسلوك نخب، واحزاب شعوب المنطقة، داخل السلطة، وفي مواجهتها.

في السياق العام، يأتي أولاً إدراك الأمريكيان مبكّراً أنّ في صناعة أنظمة مناقضة للنماذج «الديمقراطية البرلمانية» القائمة؛ تتحمّل بسلطاتها جنرالات الجيش الأكثر ميلاً، وقدرة، ودهاء على الاستئثار بالسلطة، وحرمان الآخرين منها، تغلفها بطانة حزبية، شعبوية، أقرب ما تكون إلى «النموذج الستاليني»، بصيغتها الأمريكية المعدلة، هي أفضل وسيلة

لضرب عدّة عصافير بحجر واحد.

قطع الطريق على تمدد النفوذ «الشيوعي السوفيتي» في المنطقة، أولاً، (بما هي المنطقة الأكثر أهمية في خارطة المصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية، و منطقة تعدد الصراعات والتناقضات المختلفة، التي توفر التربة الخصبة لانتشار شتى اشكال الافكار والآيدلوجيات!!)، وضبط شعوبها، التي بدأت بالنهوض، والنضال التحرري، الاجتماعي، ثانياً، ووقف سبل تطوير مؤسسات وآليات عمل الواجهات الديمقرطاطية التي وصلت إلى السلطة في المراحل الأخيرة من السيطرة الاستعمارية «التقليدية»، ثالثاً، وبالتالي منع قيام مشروع حضاري، ديمقراطي، يغيب الحريات، ويوفّر المناخ الأفضل لهزيمة العرب امام اسرائيل، اخيراً.

يأتي ثانياً، ما حصل موضوعياً وسياسياً، من تقاطع السياسات التنفيذية للرؤى الأمريكية مع أمال مجموعات صغيرة من النخب في قيادات الجيش، و احزاب «حركة التحرر الوطني العربية»، أعتقد أصحابها بأنّ حلّ الأزمتين الاجتماعية والوطنية/ القومية لا يمكن أن يكون إلا من خلال القفز على السلطة، وبأسهل الطرق، وأسرعها، ومن خلال المؤسسة العسكرية، وعبر «ثورتها»؛ بعد أن تبيّن عجزهم عن الوصول اليها عبر آليات عمل النظام البرلاني القائم؛ وكان من الطبيعي أن توفر طبيعة الانظمة الجديدة، وآليات سيطرتها الداخلية، التي تقاطعت في دعمها سياسات ومصالح واشنطن وموسكو، في مناخيات الحرب الباردة، فرصة كبيرة لزعماها التاريخيين للمناورة، واللعب على تناقضات المصالح والسياسات، بما يشبه لعبة القفز بين الحبال، وتحوّل مجمل سياسات بلدانهم الخارجية حول العمل السياسي لتبادل صفقات ناجحة، وتحوّل قضايا الشعوب المشروعة، وتناقضات المصالح في المنطقة، إلى اوراق مساومة، من أجل تثبيت اركان سلطانها الداخلية، وبما يظهرها أمام جمهور محروم مع معرفة الحقائق، ويفتقد لأدنى وسائل حرية التعبير، ومن نخبه السياسية والثقافية الوعائية، المخلصة لمصالحه، كأبطال قوميين!! المؤسف بلا حدود، ما نتج عن فشلها في تحقيق لعبة التوازن على حبال سياسات واشنطن وموسكو من نتائج كارثية، ليس على انظمتها فحسب، بل وعلى وحدة، و سيادة الدول، ومصالحها الوطنية العليا !!

في النتيجة، والإطار، ألقى مشهد تقاطع سياسات القطبين العالميين في العداء

للديمقراطية والانحياز لمعسكر انظمة الاستبداد السياسي بظلّه على الصعيد الوطني، حيث حصل موضوعياً تقاطع بين سياسات سلطات الانظمة، من جهة، ونقضها الوطني، معطياً لوحة مشابهة من التهميش لمبادئ وقيم الديمقراطية، على صعيد العلاقات الداخلية، او البنية. فرغم اشكال العلاقات التناحرية بين الطرفين، تقاطعت عملياً نتائج سياساتهم، على صعيد النظرية والوعي السياسي، في طمس اهمية، واولوية، بناء اسس الدولة الديمقراطية الوطنية؛ لصالح الاستبداد، بالنسبة للأنظمة، ولصالح اهداف غير واقعية، بالنسبة للقوى، كاولوية تحقيق الوحدة القومية، او البناء الاشتراكي!!

يتبع

الهوماش:

(١) - قد يجد البعض في مفهوم « حلف الاستبداد » رؤية اقرب إلى ديماغوجيا « المؤامرة الكونية »، وهي نظرة متسرّعة، تفتقد إلى الدقة والموضوعية .

في حين تهدف دعاية « المؤامرة الكونية » التي يروج لها ابواق المحور الايراني إلى اخفاء طبيعة العلاقات التشاركية وتقاطع المصالح بين قوى المحور والولايات المتحدة وإسرائيل في قطع سبل الانتقال الديمقراطي في سوريا لتحقيق عدة اهداف، تسعى الأطروحة لفضح هذه الحالة، الى تضع الجميع في خندق واحد، في مواجهة اهداف المشروع الديمقراطي للشعب السوري؛ وهو ما تجسّد عملياً في تقاطع جهود الجميع لتفشيل الحل السياسي العربي « الخطة الثانية »، وفي الدفع باتجاه الخيار العسكري الطائفي، كوسيلة رئيسية في مواجهة التمرّد السوري، وتفشيل اهدافه التاريخية!

اعتقد أنّ من بين اخطر مظاهر غياب الرؤية السياسية الموضوعية؛ التي تُضعف دور النخب المعارضه في المساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف الشعب السوري، المُبْتَلي، على غرار جميع شعوب المنطقة، بثلاثة مستويات من النهب، محلي واقليمي وامبرالي، وشبّاك معقدّة من خيوط السيطرة المشتركة، وأليات التجهيل والقمع؛ هو عدم تركيز الوعي السياسي النخبوى على دور العامل الخارجي، الإقليمي، والدولي إلا بشكل جزئي، وتجاهل الدور القيادي الأمريكي، على حساب ابراز مُبالغ في اهميته لقوى أخرى، تعمل موضوعياً وسياسياً بالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة، وبما يصبّ في

خدمة اهدافها .

إذا كان صحيح من حيث الظاهر استطاعة سلطة النظام على «الصمود» في مواجهة استحقاقات ديمقراطية وطنية بفعل الدعم الإيراني الروسي، الأصح هو أن تتحقق هذه الصيرورة هو مصلحة استراتيجية أمريكية، في منع قيام نظام ديمقراطي؛ وهو ما يفسر محمل السياسات الأمريكية في عدم وضع عراقيل فعالة أمام جهود المحور الروسي، السياسية والعسكرية.

ايّ كلام آخر، يحول حلف النظام إلى مارد، كلي القدرة، وبهّمش الدور الحاسم الأمريكي، هو تهرب من رؤية حقائق الصراع؛ لأنّه يغيب اهم عوامل قوّة السلطة المحليّة في تقاطع سياساتها مع اهداف واشنطن .

ضمن هذا الإطار، اجد من الضرورة إيلاء مفهوم «حلف الاستبداد» ما يستحقه من أهمية .

«حلف الاستبداد» هو تحالف موضوعي، متعدد الجبهات، السياسية والعسكرية، ومتكامل الأدوات والوسائل، وحدّ جهود جميع القوى والسلطات والحكومات، محلّياً وإقليمياً وإمبريالياً - التي تتعارض مصالحها مع إمكانات حدوث انتقال سياسي، وتحوّل ديمقراطي، خاصةً في سوريا، رغم تناقض، وتناقض، اهداف مشاريعها الخاصة؛ بقيادة لوّجستيّة، وإدارة مباشر من قبل إدارات الولايات المتحدة، الدولة الأعظم، التي شكلّ قيام انظمة ديمقراطية في كامل منطقة الشرق الأوسط الخط الأحمر الوحيد على رأس قائمة أجنادها السياسية طيلة عقود الحرب الباردة، وما تلاها، وحتى اللحظة - حول هدف استراتيجي مشترك؛ طالما شكل الهم الأساسي على جدول سياسيات الولايات المتحدة وروسيا طيلة عقود، وشكل الثابت الوحيد في الاستراتيجيات الأمريكية والروسية، رغم شتّى اشكال المتحولات :

قطع سبل التغيير الديمقراطي لشعوب المنطقة، ومنع اسقاط اركان نظام الاستبداد المحليّة والإقليمية، بما يحافظ على ركائز، وادوات شباك «النهب والسيطرة التشاركيّة» بين سلطات انظمة حلات النظام الرأسمالي العالمي، «الطرفية والمركزية». بالطبع، لا يمكن لهذا الحلف أن يحقق اهدافه، ويمنع وصول التناقضات بين قواه إلى حالة تناحرية، تهدد مصالح الجميع، (كما حصل في اسقاط الأتراك والإسرائيليين لطائرات روسية،

في تحدّي مهين لسلاح الجو الروسي، او خلال الغزوات التركية المتتالية لمناطق « قسد »، وفي مواجهات قاسية مع « الميليشيات الإيرانية » (دون وجود « قيادة لوجستية » على الأقل، ولا يمكن لهذه القيادة أن تتجاوز، لأي سبب، زعيمة النظام، في واشنطن). النقطة الأبرز التي ينبغي التركيز عليها أيضاً، علاوة على تحديد الهدف الاستراتيجي المشترك، هي الأداة التي استخدمتها « اطراف الحلف »، بتقاطع جهود الجميع، في مواجهة التحدّي الديمقراطي في سوريا .

في ربيع ٢٠١١، وفي مواجهة التحدّي الثوري، وما فرضته تضحيات الحراك من ضرورة تلبية استحقاقات ديمقراطية وطنية شاملة؛ وبعد تفشيل خطّة السلام العربية، الخطّة الثانية، المدعومة من تركيا ومصر وقطر، في مجلس الأمن، نهاية ك، ٢٠١٢، واغتيال قادة الجيش السوري المتعاطفين معها في تفجير « خلية الازمة »، في تموز؛ اندفع الجميع بهستيرياً - الخصوم والمنافسين والأعداء والأصدقاء - مباشرة، او عبر الوكلاء، على مسار « الخيار العسكري الطائفي، الذي انتهجه السلطة في مواجهة الحراك، كأدلة استراتيجية، لوقف الحراك، وقطع سبل الانتقال السياسي، والتغيير الديمقراطي، رغم ما يمكن أن يؤدي إليه من تفشيل مقومات الدولة السورية، ورغم ما ينتج عن الأدوات المستخدمة من قتل وتدمير وتهجير واحتلالات !!

لقد قدم الصديق العزيز « أحمد علي محمد » في مقاله الأخير، « التجربة التونسية .. دروس واستنتاجات » - موقع « تيار مواطنة »، ١٨ - ٨ - ٢٠٢١، ما يوضح طبيعة علاقات النهب والسيطرة الجدلية، التشاركية، بين سلطات الانظمة الإقليمية وعراياها في واشنطن، ويفسر طبيعة المصالح التي يقوم على ارضيتها « حلف الاستبداد »؛ في اهدافه، وقواه وادواته:

« ... إذا اردنا تعريف الاستبداد السياسي الأخير قلنا إنه ... الشكل السياسي الأمثل الذي تتحقق به مصالح المراكز الإمبريالية في الغرب وشركائها المحليين من بورجوازيات عربية تابعة تتمثل وظيفتها في نهب الفائض المحلي وتحويله إلى المراكز الإمبريالية، اي هو شكل الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة أو التحالف الطبقي المسيطر، بهذا المعنى يصبح الاستبداد السياسي ضرورة لاغنى عنها للحلف المذكور من أجل تأييد مصالحه ودوماً سيطرته، ولعل هذا التعريف أن يفسر لنا كيف تناولت كل القوى الإقليمية والدولية

المعادية لطلعات شعوب المنطقة لإنشاء ذاك التحالف الدولي غير المقدس، عقب قيام ثورات الربيع العربي من أجل إجهاض هذه الثورات ومنعها من تحقيق أي من أهدافها، عبر تحويل هذه الثورات إلى ثورات مضادة، أو دفعها دفعاً إلى مزالق العنف والطائفية والاقتتال العثي، ...».

شرح تجسيدات الأطروحة ذاتها، بلغة الصراع السياسي، بوضوح، ودقة، المناضل الفلسطيني / السوري، «المفکر الشيوعي»، الراحل «سلامة كيله»، في اهم الكتب التي تناولت «الثورة السورية»، «التراجيديا السورية».

لقد بيّنت الفكرة الأساسية لكتاب النتائج الملؤمة لأطروحة «حلف الاستبداد»، في تأكيده أنّ السبب الجوهرى الذى صنع الكارثة السورية، وحول الحلم والأمل بالتغيير إلى تراجيديا مأساوية هو مواجهتها من قبل تحالف عالمي، تضمن قوى الاستبداد السورية، وسلطات أنظمة الاستبداد الإقليمية، والحكومات الديموقراطية في المراكز الإمبريالية، التي التقت مصالحها حول هدف منع انتصار أهداف المشروع الديموقراطي للشعب السوري.

.... كل تلك النظم، من النظام السوري والدول الإقليمية والإمبريالية الأمريكية عملت على ذلك بتناسق كامل. فالاهم كان تدمير الثورة، وتحويلها إلى مجرزة تكون مثالاً لشعوب العالم التي تحفز للثورة كي تتردد ولا تجرؤ على التحرك.

كل ذلك هو الذي أنشأ التراجيديا السورية».

مما لا شك فيه أنّ القاسم المشترك للمعادلة الكولونيالية الإمبريالية، الاستبدادية، هو بالطبع العداء للديمقراطية، جمهوراً ونخبة، فكراً ونظاماً سياسياً.

(٢) - المثال الأقرب لحالة القفز البهلواني على ضرورة، وأولوية اجراء «نقد ذاتي»، كمقدمة لإظهار مصداقية أي نشاط سياسي جديد، هو تجاوز احزاب وقوى ورموز «هيئة التنسيق الوطنية» ارث تاريخي طويل من غياب الديمقراطية على جميع الصعد والمستويات، والقفز إلى واجهة النضال الديموقراطي تحت يافطة جديدة «الجبهة الوطنية الديمقراطية»، دون ادنى محاولات نقد التجربة السابقة؛ مؤشر خطير على حرص مُضمر لعدم نشر غسيل إرث طويل من غياب الديمقراطية .

(٣) - في حور شامل على صفحات «مركز حرمون للدراسات المعاصرة»، وأعاد نشره

موقع، « تيار مواطنة »، وأصدقاء تيار مواطنة «، من قبل الأستاذ « باسم حسن »، ترسم السيدة « لينا الوفائي » بلغة تعبق بالمشاعر الإنسانية، وتعبر عن صدق الموقف السياسي، ووضوح الرؤية، أهم ملامح المشهد السياسي السوري، وما يطرحه من مهام ديمقراطية، وطنية .

بعد اعطاء لمحه سريعة عن تجربتها السياسية في مقارعة سلطة الاستبداد، وما تعرّضت له شخصياً، في إطار الحملات الأمنية المتلاحقة التي طالت حزبها، حزب العمل الشيوعي، منذ ١٩٨٧؛ في سياق نهج سلطوي لإسكات الصوت الوطني المعارض؛ تقدم الناشطة السياسية والنسوية السيدة وفاني خلاصة رؤيتها السياسية لخروج سوريا من مأزق التاريخي الذي تعيشه بفعل تنالي سلطات معادية للديمقراطية طيلة عقود . «ذكرت سابقاً أنه قبل الثورة السورية كانت قد تبلورت آرائي السياسية، وصرتُ أرى أنَّ الأهمَّ الآن هو الوصول إلى الديمقراطية» .

«بعد الثورة»؛ وخصوصاً ما واجهته ثورتنا من صعاب، وبعد تحول الوضع إلى حرب أهلية ذات امتدادات إقليمية ودولية، وبعد التشظي المجتمعي الذي عانيناه إثر هذه الحرب؛ صرت أكثر إصراراً على فكرة الديمقراطية والمواطنة»، فلا حلّ لسوريا إلا بدولة المواطنـة الكاملة لكل مواطنـيها، المواطنـة المتساوية، بغض النظر عن الدين والقومية والاثنية والطائفـة والجنس»

عن العلاقة بين «النضال السياسي» و«النضال النسوي»، تؤكّد السيدة لينا، بخلاف العديد من الرؤى التي ترى بضرورة الفصل، أنها، وبفعل ما راكمته من خبرات خلال الثورة، باتت ترى بالنضال النسوي «كتشاط مدني»، بأهمية نضالي السياسي، وأراهما مترابطين، ولا يمكن الفصل بينهما .

في قراءتها لطبيعة المرحلة الراهنة، وما تواجهه «الثورة من مخاطر»، تعتقد المناضلة لينا «أَنَّا الآن في مرحلة ثورة مضادة»، وما يحدث «الآن هو حرب بين استبدادين، استبداد الطغمة الحاكمة في دمشق، واستبداد ديني تقوده الفصائل الإسلامية، إضافة إلى الفصائل المرتهنة إقليمياً والتي تخوض حربها لصالح داعميها الإقليميين». الصراع الآن، كما توضح، هو بين قوى الثورة المضادة للتغيير الديمقراطي، في مراكزها الإقليمية، وأذرعها الميليشياوية . تعتقد أنَّه بناءً على هذه الرؤية،

«يجب التفكير في المرحلة القادمة بشكل مختلف» .

من سيفكر بشكل مختلف ؟

انّها بالتأكيد تتوجه بقلبها وعقلها «للنخب السياسية والثقافية المعاشرة» طارحة مجموعة من المهام، تعتقد بضرورة التركيز عليها؛ إذا كنّا حقاً نريد تغيير الواقع الراهن، حيث تميل موازين قوى الصراع لصالح قوى الثورة المضادة، التي تدخل اطرافها وقواتها في صراعات توزيع الحصص ومناطق النفوذ .

ما هي المهمة الاولى التي ترى بأهمية التصدي لها؟

تري السيدة وفائي، وهي على حقٍّ أنّ «المرحلة الآن، تتطلب موقفاً نقدياً ومراجعة لكلّ ما حدث، وقراءة واقعية للحدث، ودراسة الأخطاء التي وقعتنا فيها وساعدت لإيصالنا لهذه اللحظة، ودراسة الظروف الموضوعية، المساعدة منها والمعيقة، لمعرفة استغلال الطرف المناسب وتجنب المعique»

«ولن نستطيع دون ذلك، تجاوز عنق الزجاجة الذي وصلنا اليه».

لماذا ؟

لأنّ «أهمّ خطر سوف نواجه ناجم عن عدم الوقوف على الحقائق، والاستمرار في التعمية والوعود والأمال الكاذبة». «ولن نستطيع تجاوز عنق الزجاجة الذي وصلنا له» .

<https://www.facebook.com/groups/867384223741712/permalink/1210568646089933/>

(٤) - ابرز المروجين وبحماس لهذه الافكار، على منابر المعاشرة المتّوّعة، هو الكاتب، والسياسي، الدكتور راتب شعبو.

يعتقد الدكتور راتب أنّ عدم توفر مقومات بناء نظام «ديمقراطية تمثيلي»، في سوريا، لأسباب عديدة؛ تتعلق بعوامل فشل التجربة عالمياً، وعجزاً بنبيوياً سورياً، يسترسل الباحث في الحديث عن أسبابه؛ يدفعنا الى البحث عن سبل بناء «ديمقراطية مباشرة»، دون الحاجة لعبور مرحلة «الديمقراطية التمثيلية».

يضيف، طالما أنّ «العمل السياسي» هو اداة ووسيلة النضال الرئيسية لانتصار مسار التغيير الديمقراطي «التمثيلي»، فيجب على النخب تغيير هذا النهج، والابتعاد عن العمل السياسي المباشر، الذي يضع تغيير السلطة هدفاً له .

ما هي اداة النضال البديلة، لتحقيق هدف «الديمقراطية المباشرة»؟
يؤكد الدكتور أنّ الاداة الأنسب للحالة السورية، والسبيل الافضل للانتقال إلى
الديمقراطية المباشرة (التي يؤكد عجز معظم الديمقراطيات الأوروبية عن الوصول لها
حتى الان)، هي «النشاط المدني»؛ وما يمتلكه من آليات نضال «غير سياسية»، تجعل
منه «سبيل» و «مدخل» للديمقراطية.

يسترسل الباحث الدكتور شعبو في شرح آليات عمل هذه الوسيلة السحرية التي ستفرض،
كما يتوقع، على السلطة السورية القائمة: التي واجهت حراك مئات الوف السوريين
في ربيع ٢٠١١ بالحديد والنار، وفضّلت إحراق البلد على السماح بانتقال سياسي،
وديمقراطية تمثيلية بقيادتها؛ التتحيّ جانباً، واسحاح المجال أم «هيئات» «النشاط
المدني» للدخول إلى مرحلة بناء الديمقراطية المباشرة، وفي تجاهل مطلق لعوامل التأثير

الخارجية، ودورها الحاسم في إنجاح جهود النضال السياسي، او النشاط المدني!!
رغم وضوح حقائق الصراع في سوريا، يتجاهل الباحث، والمناضل السياسي البارز، الذي
ضحيّ بسنوات طويلة خلف القضبان في سبيل استحقاقات ديمقراطية،حقيقة انه
إذا كانت وصفة «التضامن المدني» ذات جدوى في دول اوروبا الديمقراطية، لتحسين
أداء آليات عمل الديمقراطية التمثيلية فأنّها لا تملك في سوريا، كما يعرف جيداً،
وكما تؤكد دروس العقد الماضي على الأقل، مقومات النجاح الموضوعية: في ظل هيمنة
سلطة استبداد، تستقوى على شعبها ليس فقط بأدوات سيطرتها الطبقية الخاصة،
بل، علاوة على ذلك، بشبكات خارجية، معادية بالمطلق لأهداف المشروع الديمقراطي

للشعب السوري، بغضّ النظر عن كونه تمثيلي او مباشر!!

«التضامن المدني مدخلنا إلى الديمقراطية»، عنون المقال الذي نشره الكاتب في، «مجلة
قلمون»، عدد نيسان / إبريل ٢٠٢١، بعنوان، «العقد الاجتماعي للدولة الوطنية السورية»،
في المحور الخامس، «بعض الضمانات الضرورية لحماية العقد الاجتماعي».

<https://rowaq.maysaloon.fr/wp-content/uploads/05/2021/%d%8a7%d%84%d%8b%d%8a%d%8d8%d%9a%d%8b-%d%8a%d%7d%d%84%d%8b%d%9d%d%8b%d%8a%d%8d8%d%9a%d%9b-%d%8a%d%5d%d%8b%d%4d9%d%83%d%d%8a%d%7d%d%84%d%9d8%d%9a%d%d%8a%d%9a%d%9d%d%8a%d%7d%d%84%d%8b>

%9d%84%9d%8a%7d%82%9d%8a%-9d%8a%8d8%9a%d-86%9
%d%8a%7d%84%9d%8b%4d%8b%9d%8a%-8d%88%9d%8a%7d%9
%84d%86%9d%8ae%d%8a%-8d%8a%7d%84%9d%8b%3d8%9a%d-
%8a%7d%8b%3d8%9a%d%8a9.pdf).

كما حاضر حولها في ندوات مختلفة، كانت آخرها على موقع «تيار مواطنة كتاب العظمة، عبر «تطبيق زووم»، بإدارة الأستاذ « وسيم حسن » .

<https://www.facebook.com/groups/217999851546008/>
permalink/4639653636047252/

(٥) - من الطبيعي ان تعمل «الدعائية الأمريكية» على إخفاء حقيقة نهج، واهداف السياسات الخارجية الأمريكية، الرافضة، بجميع الوسائل، لأهداف وقوى التغيير الديمقراطي، والداعمة لقوى وادوات الثورة المضادة، بما يمكنها من تحقيق مجموعة اهداف .

يؤدي ما تروجه الدعاية الأمريكية، خاصة حول تأييدها لقضايا السوريين العادلة، ورفضها للممارسات سلطة الاستبداد، إلى تضليل السوريين حول طبيعة الصراع، ودورها الرئيسي في مناصرة القوى المعادية للتغيير الديمقراطي، وبما يعزز اوهام التعويل على مواقفها، وما ينتج عنه من مفاقمة حالة التشظي التي تمزق السوريين، واضعاف دورهم في رسم حاضر ومستقبل سوريا، الدولة الديمقراطية، الوطنية، وبالتالي يمكن واثنطن من إعادة تدوير ادوات الارهان، وبما يحافظ، في المحصلة، على آليات السيطرة الإقليمية الأمريكية .

علاوة على ذلك، تعمل الدعاية الأمريكية على تضليل الرأي العام الأمريكي نفسه، الذي يقنع بتأييد السياسات الخارجية لحكامه، وحروبهم الإمبريالية، طالما هي في مصلحة السلم العالمي، ضد اهداف تصنّعها الدعاية، وتستخدمها لتخويف الشعب الأمريكي كالإرهاب، وهي ليست حقيقة، بالطبع!

الأهم بالنسبة لساسة الصفّ الاول في واثنطن، هو العمل على تغييب دور، ومسؤولية السلطة الأمريكية في حروب الثورات المضادة، بما يبرئها مما ترتكبه أذرعها الميليشياوية والسلطوية من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان !!

في اطلالة اخيرة حول انسحاب بلاده من افغانستان، يعترف « جو بايدن » بأنّ ما صرّفته بلاده من مليارات في افغانستان لم يكن هدفه بناء « دولة ديمقراطية »، رغم كونها الحلّ الحقيقي، والبيئة الطاردة، لكلّ اشكال الارهاب، والنقيض الجوهري لكلّ اشكال السيطرة الميليشياوية، وهو بذلك يؤكد على حقيقة أنّ « دولة المؤسسات الديمocrاطية » المركزية؛ التي تخلق ظروف تجفيف منابع كلّ اشكال الإرهاB والتطرف والظلم؛ ليست شريكاً للولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق اهداف سيطرتها الإقليمية!!

في الواقع، يجد الباحث الموضوعي تناقضًا بين الخطاب الرسمي الداعم للديمocratie، وبين العداء المستحكم في الممارسة، يؤكد في إحدى جوانب القضية وجود انقسام حقيقي في شخصيات زعماء البيت الأبيض، يظهر في الهوة الكبير بين القول المؤيد للديمocratie، والفعل المعادي؛ لطف وصفه المفكّر الأمريكي « هنتينغتون » بـ « مفارقة الديمocratie »، « democracy Paradox »، وهي في تقديره السمة الأبرز في سياسات واشنطن الشرق اوسطية، بشكل خاص؛ وهو تناقض حقيقي، بنوي، بين الادعاء والممارسة، لا يمكن تفسيره سوى بلغة المصالح :

اعتقد جازماً أنّ العداء الحقيقي للديمocratie، الذي مارسته واشنطن طيلة عقود وسنوات القرن الماضي، في قلب، ومحيط منطقة « مثلث النفط العالمي » الجيوسياسية، بين ايران وال العراق وال سعودية، يعود، في سببه الجوهري، إلى وجود خشية مبررة، موضوعية، لدى قادة الطغمة الإمبريالية المهيمنة في واشنطن، من ان تسمح آليات عمل نظام ديمocratiي وطنى، في حال غضوا النظر عن قيامه، على طريقة الانتخابات السورية ١٩٤٧، بوصول قوى محلية، ديمocratiي وطنية، تعبّر عن، وتمثل، مصالح شعوب المنطقة، وبالتالي تستخدم ثرواتها الضخمة، وتنوعها الحضاري التاريخي، وميّزات شعوبها، في بناء مقومات الدولة الوطنية، وما ينبع عن هذا النهج من قطع شباك النهب والسيطرة الأمريكية، وكف يدها عن خيرات، وثروات المنطقة، التي تستخدمها للتحكم بسياسات شركائها في اوروبا واليابان، وضبط سلوك منافسيها العالميين، الذين تعتمد ما يكتنفهم اللاقتصادى بشكل رئيسي على مصادر الطاقة في المنطقة!!

في ٢٠٠١، غزت افغانستان وأسقطت سلطة « طالبان »، بالتنسيق مع أشدّ اعداء الديمocratie في ميليشيات « التحالف الشمالي للمجاهدين »، و بالتحالف المباشر

مع عملائها من أنظمة الاستبداد الإقليمية، وفي مقدمتهم، الديكتاتورية العسكرية الباكستانية: بقيادة الجنرال «مُشرف»، الذي كان الداعم الرئيسي لحكومة طالبان، والذي أطاح بحكومة بلاده الديمقراطية بدعم من واشنطن، وبنجاح مع الأصولية الإسلامية الوهابية !! ١٩٩٩

في ثمانينات القرن الماضي، بُرِزَ برنامج الرئيس الأمريكي، «اليميني»، «رولاند ريفن»، «إشاعة الديمقراطية *democracy enhancement*»، كيافطة للخداع الإقليمي والعالمي. في اعقاب غزو العراق، ومع تزايد انتقاص كذبة ذريعة اسلحة التدمير الشامل وتمزق «يافطة الإرهاب»، ولتضليل شعوب المنطقة والعالم حول الاهداف الحقيقية لغزو العراق، انطلقت حناجر زعماء الادارة الأمريكية، وابواق مراكز بحوثها، في العزف على أوتار الديمقراطية، واصبح جورج بوش الابن المنظر الأول إقليمياً، وعالمياً، والمدافع العنيد عن قيم الحرية والديمقراطية، ومروجاً لأهمية نشرها في المنطقة العربية؛ لم يتفوق عليه سوى خليفته «أوباما» وزعيره خارجيته، السيدة كلينتون !!

يتذكر الجميع ظرافة أوباما وهو ينظر في جامعة القاهرة عام ٢٠٠٩، عن مزايا نشر الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي، وقبله كبار الساسة والمستشارين في إدارتي «البوشين»، الأب والأبن !!

في غزو العراق، ٢٠٠٣ شكلَّ النظمتين الاستبداديين، السعودي والإيراني، أقوى حلفاء واشنطن. فقد تكامل الدور الميداني للميليشيات الطائفية الشيعية «العاشرة للحدود»؛ التي أطلقها، واستخدمها، نظام الاستبداد الإيراني ضدَّ العراق طيلة سنوات، وباتت بعد الغزو اهمَّ أدوات السيطرة الإيرانية مع «مليارات آل سعود»، الذين دفعوا أكثر من ثلثي نفقات الغزو، في إنجاح المهمة الأمريكية !!

الأخطر، والأكثر أهمية في رسم مستقبل، وحاضر، دول وشعوب المنطقة طيلة عقود، مارسته واشنطن في مواجهة اهداف التغيير الديمقراطي لشعوب المنطقة، في مطلع ٢٠١١.

(٦) - تاريخياً، طيلة سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخلال حقبة الحرب الباردة تحديداً، نجحت الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار نهج استراتيجي شامل، وخلال صيغة صراع ضدَّ منافسين محليين وعالميين (المشروع القومي العربي، وأهداف

المشروع السوفيaticي)، في بناء شبكة حماية «مزدوجة»، في ظل، وتحت حماية، الاخطبوط الأمريكي :

ـ واجهات «حكم محلية»، تمثلها سلطات أنظمة استبداد مهيمنة، (ديكتاتوريات عسكرية، وقبلية، وديمقراطيات طائفية)، تشكل غطاء «وطني» تشاركي، لغفل أدوات، ووسائل النهب الأمريكية.

ـ جندرمة إقليمية، نفذت ادوارها انظمة ايران وتركيا وإسرائيل، لضمان حماية، واستمرار، وجود «الوكلا» المحليين، في مواجهة إستحقاقات مطلبية، شعبية، تئن حواضنها من آليات نهب تشاركي « مثلث الأضلاع»، محلي (استبدادي)، إقليمي (جندرمة)، إمبريالي (أمريكي) !!

اعتمدت السياسات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، من أجل ضمان سيطرتها على المنطقة، كامل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على شراكات متنوعة في مستويات قوتها، وآليات عملها، مع واجهات انظمة استبداد إقليمية، تدرجت في اشكال سلطاتها، ما بين النظام الايراني والتركي، والإسرائيلي، على الصعيد الإقليمي، وبين انظمة النموذج السعودي خليجياً، من جهة، وشكل النموذج الناصري، في مصر وسوريا والعراق والجزائر والسودان واليمن، من جهة ثانية، على الصعيد العربي، وبما ادىً موضعياً إلى تقاطع مصالح الجميع، في القيادة الديمقراطية الأمريكية، والمرتكزات الاستبدادية الإقليمية، حول هدف منع قيام انظمة ديمقراطية.

ملف: **الماركسيّة والحركة الشيوعية في سوريا**

الحركة الشيوعية في سوريا

منذ ١١.٢

قاسم نصرالدين

شهدت الحركة الشيوعية في سوريا بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي نهوضا سياسيا وجماهيريا واسعا؛ جاء ذلك بعد انعقاد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي السوري ١٩٤٢م؛ ثم نيل سوريا استقلالها الوطني ١٩٤٦م؛ حيث سمي الحزب الشيوعي السوري وقتها (حزب الجلاء)؛ وكانت النقابات العمالية بمجملها حصنا للحركة الشيوعية وقيادتها.

ثم بدأ يخفت هذا النهوض وهذا الدور والنشاط ويتراجع رويداً رويداً بسبب عدة عوامل وأحداث منها الموضوعية ومنها الذاتية على الساحة السورية؛ كان بعضها حدثاً مفصلياً في مسار الحركة وتاريخها أهمها:

١- فترة الوحدة السورية المصرية (الجمهورية العربية المتحدة) ١٩٥٨ - ١٩٦١م؛ حيث صدر قرار بحل الأحزاب في سوريا ومنها ومقدمتها الحزب الشيوعي السوري وملاحقته واعتقال معظم قياداته في سوريا ولبنان.

٢- ثم جاءت هزيمة حزيران ١٩٦٧م مع العدو الصهيوني التي هزت كيان جميع الأحزاب الوطنية المسمة التقديمية وفي طليعتها الشيوعيين.

٣- الحدث الثالث كان انعقاد المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي السوري ١٩٦٩م الذي تم تغييبه أكثر من ربع قرن من الزمن؛ غابت فيها الحياة الديموقراطية والعقل الجماعي في العمل والقرارات وهيمنة السلطات والقرارات الفردية في القيادة وانتشار البيروقراطية

في حياة الحزب الداخلية وقرارات الفصل التعسفي.

مما أدى هذا إلى ظهور خلافات جدية وعميقة داخل المؤتمر فكرية وسياسية وتنظيمية؛ أسفرت عن حدوث أول انقسام علني تحول إلى وجود حزبين شيوعيين على الساحة السورية بالإضافة للحزب الأم بقيادة (خالد بکداش) ظهر الحزب الشيوعي السوري المكتب السياسي بقيادة (رياض الترك). ثم تالت الخلافات والانقسامات فكان على أبواب انعقاد كل مؤتمر تنشأ خلافات حادة تؤدي إلى ولادة تنظيم أو حزب شيوعي جديد؛ فنشأ (الحزب الشيوعي السوري – صوت الشعب_ بقيادة يوسف فيصل) ونشأت _ منظمات القاعدة _ بقيادة (مراد يوسف)؛ ثم _ حركة وحدة الشيوعيين _ بقيادة (قدري جميل) الذي حولها فيما بعد إلى مسمى (حزب الإرادة الشعبية). يضاف على هذه الانقسامات وحالة التشتت وهي إحدى العوامل الرئيسية في الخلافات وهو وجود (الجبهة الوطنية التقدمية) التي أنشأها حافظ الأسد بقيادة البعث ودخول حزبين شيوعيين فيها كانوا بالأمس القريب حزب شيوعي واحد !! عام ١٩٧٢ م.

لقد جاء حراك الشعب السوري والذي تحول فيما بعد إلى ثورة شعبية للسوريين عام ٢٠١١ م ، شملت كل مناطق المدن والأرياف بامتياز ضد نظام الاستبداد والفساد ونظام الأجهزة الأمنية ونهب مقدرات البلاد الاقتصادية.... جاءت حدثا مزلزل لجميع الأحزاب والحركة الشيوعية خاصة المذكورة على الساحة السورية ؛ حيث كشفت عيوبها وعورتها وفضحت شعاراتها الرنانة النظرية وحجم النفاق والفساد المستفحلا فيها؛ وظهرت العقلية الانتهازية بشكل فاضح عقلية القيادات وخاصة التي تقود وتوجه هذه الأحزاب.

تزامنت ثورة الشعب السوري تاريخ ٢٠١١ / ٢ / ١٨ مع بدء أعمال وانعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الموحد (يوسف فيصل) في مقر اتحاد نقابات العمال في دمشق؛ حيث أفتتح المؤتمر وألقيت كلمات الحزب صاحب المؤتمر وكلمات الأمانة العامة للأحزاب الشيوعية وأحزاب الجبهة السورية أو الممثلين المدعوين إلى حضور المؤتمر؛ ولم يتم أية إشارة ولا بأية كلمة لهم عن المجازر التي كان النظام يرتكبها بحق الأهالي المدنيين السلميين في محافظة درعا. كما أعضاء في المؤتمر وبنفس الوقت أعضاء في اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي الموحد في محافظة السويداء. وبالرغم من مناشدتنا

للمؤتمر وأمينه العام يوسف فيصل، بأن يصدر بيان أو أي موقف للحزب أو تصريح اتجاه ما يحدث في درعا ويدين القتل للمدنيين وينحاز لمطالبهم المشروعة. إلا أن هذا لم يحصل بل تم العكس تماما على لسان الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني (فؤاد حداد) تحيات للقيادة الوطنية التقدمية السورية الحكيمة، وتحية للجيش الوطني حامي البلاد المغوار.

مما دفعنا للاحتجاج والخروج من المؤتمر وعدم متابعة أعماله في منتجع (صهارى)؛ كما أربعة أعضاء لجنة منطقة في السويداء وعدد غيرهم من الرفاق مندوبي المؤتمر. واستمرت النقاشات والاحتجاجات بعد المؤتمر بشكل حاد؛ وبدأت الاتصالات فيما بين الرفاق في باقي المحافظات لمدة ثلاثة أشهر متواصلة؛ كان خلالها قد اتسعت حركة الثورة الشعبية المدنية الإسلامية لتشمل كافة الأراضي السورية تقريباً؛ وبنفس الوقت ارتفعت أعداد الشهداء والقتلى والاعتقالات وأنشر الدمار في المدن والأرياف وبدأت قوافل التهجير داخلياً وخارجياً. لذلك أعلن العديد من الرفاق في الحزب الانشقاق عن التنظيم وإعلان الانحياز لثورة الشعب السوري ومطالبته المشروعة (في دير الزور لوحدها أنشق عدد ١٢٠ عضواً لجنة مركبة ومنطقية ترک التنظيم). هذا عدا عن الأعداد في القواعد.

٤

عندما قررنا نحن أعضاء اللجنة المنطقية الأربعية وهم (ق.ن - م.أ.ل - ي.ح - ع.ش) إضافة إلى رفاق كانوا كواحد في فرقة حزبية تتبع مباشرة المنطقية بالمدينة وتضم عدد من الرفاق تبأوا سابقاً مراكز حزبية قيادية بالحزب أعضاء لجنة مركبة وأعضاء مؤتمر وأعضاء منطقيات سابقة وهم (ك.ق - ن.ع - س.ك - ح.أ - أ.ع) قررنا ترك التنظيم؛ توجهنا جميراً إلى قرية (ولغا) تتبع للمدينة مباشرة من الغرب واجتمعنا في منزل الرفيق (ي.ك) وهناك وضعت مسودة رؤية سياسية والإعلان عن مكون سياسي يجمعنا؛ وقتها سميت (المبادرة الوطنية في جبل العرب). تم هذا قبل تشكيل تنظيم ما يسمى (كواحد من الشيوعيين في جبل العرب). ومن ثم تواصلت المبادرة بعد أن أعلنت عن رؤيتها السياسية وتشكيلها التنظيمي؛ مع عدد من التنظيمات السياسية والمكونات

التي تشكلت وبعض الأحزاب السياسية في سوريا التي أعلنت عن انحيازها إلى ثورة الشعب السوري مثل (حزب العمل الشيوعي - الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي - هيئة التسيق الوطني - تجمع البعثيين الأحرار) وعدد من المستقلين في محافظة السويداء وبعدها بفترة انضم لهم ممثلين عن كوادر من الشيوعيين) شكلت المبادرة الوطنية وقتها ائتلافاً كبيراً وقوياً على مستوى المحافظة وحامل سياسي واجتماعي.... وبعد عدة أشهر مدت جسور وعلاقات نضالية مع تنظيمات ومكونات تشكلت في دمشق وأنتجوا أعمالاً ورؤى سياسية مشتركة. وكان من أبرز الشخصيات في سلامة كيلة- د. عبد العزيز الخير - ابو فهد - د. عبد الرزاق - وطبيب عيون - نذير جزماتي - منصور الأتاسي... وغيرهم).

٣

تشكل (تجمع كوادر من الشيوعيين في جبل العرب) بالوقت الذي انخرط فيه الشيوعيون في جبل العرب في التأسيس والمشاركة والعمل في المبادرة الوطنية؛ كانت الجهود والاتصالات تتم بسرعة في أرجاء المحافظة مع كل من ينتمي للحركة الشيوعية من كافة التنظيمات والواقع سواء من كان ما يزال داخل التنظيم أم منقطع ام تارك العمل الحزبي منذ زمن لكنه ما زال ملتزماً فكرياً وله مكانة اجتماعية.

شملت الاتصالات والحوارات كل من رفاق في تنظيم خالد بكداش.... وتنظيم الشيوعي الموحد (يوسف فيصل) ومجموعة قدرى جميل (حركة وحدة الشيوعيين) وكانوا أقلية لا يتجاوزون العشرة رفاق ورفاق أفراد غير ملتزمين وكانوا هم الأكثريّة الحاضرة في المؤتمر التأسيسي الأول الذي تمت الدعوة له لتشكيل تنظيم من لون واحد الشيوعيين في جبل العرب سمي بالمؤتمّر (كوادر من الشيوعيين) الذي عقد في ١٥/٨/٢٠١١ م وكان عدد الحضور ١٠٥ رفيق ورفيق تم إعلانه من منزل الرفيق (ف.د) شخصية اقتصادية درست في الاتحاد السوفييتي سابقاً.

كان من أبرز الرفاق والشخصيات التي حضرت المؤتمر من تنظيم يوسف فيصل (ن.ع. - ق.ن. - م.ا.ل. - ي.ح. - ع.ش. - س.ل.ك - س.غ. - م.ع. - ر.د. - ا.ع. - ح.ا.) من تنظيم

خالد بكمادش (ن.أ.ع_ م.ا.ز) من تنظيم قدرى جميل (ن.ا.ف_ ي.ا.ع_ ج.ص_ م.ر_ ع.ح) ومن خارج التنظيمات (ن.ض_ ح.ص_ ي.خ_ م.ع_ م.س_ ر.ح_ م.ب_ ح.ج_ ع.م_ م.ك_ و.خ_ وآخرون كثراً) أعتمد المؤتمر مشروع نص النداء رقم ١ كرؤية سياسية؛ وتم انتخاب لجنة إشراف ومتابعة من (١١) رفيق أبرزهم كان: (ن.ا.ف_ ق.ن_ و.خ_ م.ر_ م.ا.ل_ ي.ا.ع_ ن.ع_ م.ش_ ن.ا.ع) بدأت اللجنة من بداية تكوينها التواصل مع كل القوى والأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية المستقلة والتي أنتجت ثلاثة لقاءات تشاورية أبرزها واهمها كانا (لقاء في منزل ن.ا.ف_ والثاني في منزل م.ر) بوجود كل قوى الثورة والمعارضة الوطنية بالمحافظة المنخرطة في تكوينات ومرجعيات سياسية متعددة مثل (تجمع القوى الوطنية_ الهيئة الاجتماعية للعمل الوطني التي تضم في صفوفها ٦٠٠ عضو وعضو...) هيئة التسييق الوطني للتغيير الديمقراطي... وممثلين عن التسيقيات ومكونات المجتمع المدني الحديث التشكيل _ وممثلين عن المحامين الأحرار _ وتجمع الكتاب الأحرار ... الخ) وكانوا للأسف بمرجعيات مخفية باستثناء الكوادر والمبادرة والهيئة الاجتماعية.... أمام الباقي يقول (الائتلاف يمثلني ... وآخرون هيئة التسييق تمثلني.... بقي هذا الوضع مستمراً حتى انعقد مؤتمر المعارضة الرياضي ١ وانتخاب الهيئة العليا للتفاوض وتوحدت الجهود) . لكن الجميع وفي كل الاعتصامات والتظاهرات والنشاطات الجماهيرية والاجتماعية من أفراد واتراح يكونون معاً ويفوض مشتركة حتى الآن.

أهم ما جاء في النداء رقم (١)

ال الصادر عن مؤتمر (كوادر من الشيوعيين) الذي عقد في ١٥/٨/٢٠١١

نحن تجمع كوادر من الشيوعيين في جبل العرب نعلن ما يلي:

- ١- انحيازنا الكامل إلى ثورة الشعب السوري ضد الاستبداد والفساد ولأجل التغيير الجذري للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- ٢- النضال والعمل بالطرق السلمية لأجل تحقيق قيام دولة مدنية علمانية ديموقراطية تؤمن بالحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة لجميع السوريين.
- ٣- نعمل ونناضل لأجل وحدة جميع الشيوعيين في سوريا. ولتكن حالة الكوادر اللبنانية

الاولى لتحقيق هذا الهدف.

النداء رقم (٢) صدر عام ٢٠١٢ وتضمن ما يلي:

- ١- نحن تجمع كوادر من الشيوعيين في جبل العرب؛ ندين ونستنكر اعمال القتل والدمار والاعقال السياسي وحصار المدن والأرياف؛ وحق الشعب بالظهور السلمي والمطالبة بحقوقهم المشروعة.
- ٢- نرفض العسكرية والحل العسكري واستخدام السلاح؛ وندعو إلى مؤتمر حوار لكل السوريين لإقامة نظام وطني علماني ديمقراطي يتم فيه تداول السلطة.
- ٣- نهيب بكل القوى الوطنية برص صفوتها وتوحيد جهودها؛ وإيجاد منبر إعلامي موحد وان نحافظ على المؤسسات التي هي ملك للشعب.
- ٤- نرفض وندين أي تدخل عسكري خارجي وميليشيات مسلحة من أي جهة كانت. ثم جاءت رسالة الكوادر بعد مؤتمرها الثالث التي رسمت فيها رؤيتها السياسية؛ والمهامات أمام الجميع مع القوى الوطنية طرق الحل ووقف النزيف واخيرا التحالفات والعلاقة مع القوى الثورية والمعارضة على الساحة السورية والتأكد على أهمية تتنفيذ مخرجات مؤتمر (مؤتمر جنيف ١).

٤

وأخيراً يناضل الشيوعيون غير التحالفين مع أنظمة الاستبداد والفساد اليوم لأجل مجموعة من الأهداف التي شكلت قاسم مشترك مع كل الأحزاب والقوى الوطنية المعارضة والمكونات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجبهة الوطنية الديموقراطية (جود) التي يتحالف الشيوعيين فيها مع عدد كبير من الأحزاب والقوى السياسية والشخصيات الوطنية المستقلة لـأجل:

- ١- تحقيق دولة وطنية مدنية علمانية ديمقراطية ؛ دولة العدالة ؛ دولة المواطنة للجميع.
- ٢- رفض العسكرية والعنف والدعوة للحوار وحل الصراع بالطرق السلمية.
- ٣- رفض التواجد العسكري الأجنبي والاحتلالات والمليشيات العسكرية والمرتزقة من أي جهة كانت على أرض سوريا.

٤- إطلاق سراح جميع معتقلي الرأي في سجون ومعتقلات النظام والفصائل العسكرية الأخرى. والكشف عن مصير المخطوفين والمغيبين ومحاسبة المجرمين أمام العدالة الوطنية؛ وعودة شريفة وآمنة لجميع المهجرين والنازحين في الداخل والخارج؛ وإعادة الحقوق لأصحابها والتعويض عن الضرر الذي لحق بهم؛ وإعادة الإعمار والخدمات؛ وإعادة اللحمة الوطنية بين جميع أبناء الشعب السوري.

٥- تطبيق القرارات الأممية والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن واهمها (قرارات جنيف ١ _ والقرار ٢٢٥٤ _ وبباقي القرارات ذات الصلة بحل المسألة السورية.

٦- التأكيد على أن تكون سورية موحدة أرضاً وشعباً؛ يحترم فيها العيش المشترك لكافة أبنائها بجميع مكوناته العرقية والقومية والدينية والإثنية دون تمييز في الحقوق والواجبات.

لقد آن الأوان بعد عشر سنوات من الثورة ومن ثم الصراع والماسي التي حلت بالشعب السوري وأرضه؛ أن تتحقق مطالبه بالحرية والكرامة؛ والعيش بسلام مع بقية شعوب العالم الحضاري الديمقراطي.

ملف: **الماركسيّة والحركة الشيوعية في سوريا**

في الذّكّرى التاسعة لتغييب الخير

نزار أبو نوار

بداية، أود التأكيد على أنّ «٣٢٨٥» ليس احدى أرقام قرارات «مجلس الأمن»؛ المتالية في حلقات مسلسل «الحل السياسي» المزعوم، الذي قاده الثنائي العرّاب في واشنطن وموسكو، بتبادل سخيف للأدوار، منذ نهاية حزيران ٢٠١٢، كقطاء لتمرير «الحلّ الحقيقّي»، الذي دفعوا الصراع السياسي في سوريا على مساره الاجرامي، التدميري؛ «الخيار العسكري» بادرّعه الميليشياويّة، لتحقيق أقصى غاية يمكن أن يسعى إليها عمل سياسي: تدمير بلد عريق، وتهجير شعبه، وإدخاله في آتون حرب طائفية بشعة... ولماذا؟ لكي لا يسمحوا بانتقال سياسي؛ قد يفتح أبواب سوريا ، وجميع بلدان المنطقة ، أمام مسارات التغيير الديمقراطي!!

أجل، إلى هذه الدرجة من القدرة على التدمير تتناقض مصالحهم، وأدوات سيطرتهم، محلياً وإقليمياً وإمبرياليّاً، مع مشاريع التغيير الديمقراطي؟ هل تدرك شعوب ونخب هذه المنطقة، التي انعمت عليها الطبيعة بثروات طائلة، وموقع جيوسياسيٍّ فريد، جعل منها الهدف رقم ١ في لعبة السيطرة المحلية والإقليمية والإمبريالية، حقائق الصراع في منطقتهم؟

ألا تظهر أكثر دروس حروب الثورة المضادة، طيلة السنوات العشر العجاف، واقع ما شكله من أولوية هدف العمل السياسي والعسكري المشترك لقوى «خندق اعداء التغيير الديمقراطي» من أجل تغيير طبيعة الصراع، وتغييب الهدف الجوهري المشترك له

وتمويه هوية قواه؛ بما هي صراع تاريخي بين خندق الشعوب المُضطهدة، الخاضعة ل شبكات نهب وسيطرة تشاركية، والساعية لتحقيق انتقال سياسي، وتغيير ديمقراطي، من جهة، وبين قوى «الخندق المعادي»؛ وبما هو قطع سبل الانتقال السياسي والتحول الديمقراطي؛ من خلال دفع الحراك السلمي على مسارات العنف الطائفي والميليشية؛ وهي تحالف عالمي، ضمّ جميع القوى والسلطات والحكومات التي تتعارض مصالحها مع أهداف المشروع الديمقراطي للشعب السوري؟

ألم يشكل الخيار العسكري، بأهدافه، وادواته وقواه وأذرعه، أكثر الممارسات إرهاباً عبر التاريخ؟

ربّما من الطبيعي أنّ لا نعرف أنّ «٢٢٨٥» هو عدد أيام التغييب القسري الذي تعرض له الدكتور «عبد العزيز الخير»، (١) ورفيقه ماهر طحان واياس عيّاش، قبل تسع سنوات من الآن، في اوج الصراع حول سبل خروج سوريا من عنق الزجاجة؛ في اعقاب حراك شعبي سلمي، يطالب بالإصلاح والتغيير، ويواجه تزايداً خطيراً لوسائل العنف! هل يحقّ لنا في هذه الذكرى التاسعة لتغييب «الخير» أن نتساءل عن العامل الأساسي الذي رسم قدر «المعارضة السورية»؟

لماذا حُيدَ هؤلاء الشجعان، بينما فُتحت ابواب نجاة لآخرين، وخطوط «ترحيل» لمجموعات نخبوية أخرى؛ إلى أوروبا» وروسيا والولايات المتحدة، على طرقات التغريبة السورية.... الخطرة؟!

هل يفسّر بعض اوجه الإجابة ما أصبح عليه بعض الناجين في الصفوف الامامية للجان وهيئات «الحل السياسي» «الأممي»، «كممثليين» عن الشعب السوري؛ او «قادة» ميليشياويون، يؤدون بعض مهام قوى الثورة المضادة؟

هل يصبّ موضوعياً في خدمة نفس الهدف، اهداف وقوى الخيار العسكري المعادي لآمال الشعب السوري التحررية، الديمقراطيّة، بغضّ النظر عن النوايا، النشاط السياسي/ الثقافي الذي تمارسه معظم النخب السياسية الثقافية، في بلاد «اللجوء القسري»، وفي ما يروّجه عن «إمكانات» الحل السياسي «الأمريكي»/ الروسي (قاده، وما يحمله من آفاق» سياسية وطنية؟

هل حقّاً يحمل «مسار جنيف للحل السياسي»، إمكانات قيام حل، وآفاق وطنية؟

هل يعقل أن لاترى النخب السياسية والثقافية «المعارضة اليوم»، عدم وجود جدوى من التعويل على «حل سياسي»، (أطلق مباشرة بعد تفشيل الحل التاريخي، بصفيفته التي اطلقتها «الجامعة»، ولم يكن بالتالي سوى نسخة مزورة، لمسار الحل السياسي الأصلي؛ خلبيّة، وهمية، كاذبة، أريد منها أن تضل السوريين وتفتت صفوفهم)، حتى بعد انتصاء ما يقارب عشر سنوات على دفن «الحل السياسي» الواقعي، في دهاليز «مجلس الأمن» الأمريكي / الروسي، عند نهاية حزيران ٢٠١٢ (٢)، وبعد سقوط جميع أوراق التوت؟! لا يصل هذا الإصرار موضوعياً على التعويل على «خديعة»، حتى وإن حسنت نوايا البعض، إلى درجة «التخدق» في صفوف أعداء التغيير الديمقراطي؟ هل توضح هذه الحقائق بمجملها، وما تتركه من عواقب على مسار الحل السياسي الديمقراطي، ومانتج عن تفشيده على حاضر ومستقبل سوريا، بعض أسباب المأزق التاريخي الذي يعيشه السوريون، وما وصلوا إليه من انسداد جميع طرق الخروج من هذا النفق المظلم؟

الحرية لجميع المعتقلين،
والديمقراطية للشعب السوري!

الهواش:

(١) - «كنا في هيئة واحدة عند انطلاق الثورة؛ قيادة «الجمع الوطني الديمقراطي» الذي أسس في عام ١٩٧٩، والذي كان يمثل المعارضة السورية في المرحلة قبل الثورة. يُتقن عبد العزيز الحديث السياسي الدقيق والمحسوب؛ فالكلمة مسؤولية والأداة الرئيسة للسياسة الراقية والعاقلة. مع عبد العزيز الخير هناك حديث عميق في السياسة دائمًا، واضح الرؤية، لا يفرق في الآني والماشر واللحظي، مهما كان مؤلماً ومستفزًا، ويصرف وقتاً طويلاً في التفكير في المستقبل والعمل من أجله.

لا يستطيع المرء أن يجد تناقضات أو مفارقات في مواقف عبد العزيز السياسية عبر الزمن؛ فالبوصلة الوطنية الواضحة تحميء من «النطوطة» التي كانت، وما تزال، سلوكاً طبيعياً لا يلقى أي استهجان عند الآخرين. فضلاً عن منهجه الفكري المتماسك الذي

تحول لديه إلى دم ولحم وأعصاب، والذي يتدخل بصورة تلقائية عند كل حدث. هذا لا ينفي أن عبد العزيز قد تطور، فكريًا وسياسياً، خلال رحلته السياسية الطويلة، وهذا طبيعي وصحيح.

لا يدخل عبد العزيز في مهارات شخصية، ولا يجرّه الآخر إلى مستنقعه، يُدبر ظهره دائمًا للمعارك الصغيرة.....

الاتفاق مع عبد العزيز اتفاق، والكلمة كلمة، لا يغدر ولا يُدبر ظهره من اتفق معهم. لا تخلو روح عبد العزيز من طموح سياسي، وهذا طبيعي. لكنه لا يستطيع، ولا يفكر في، أن يسير بطموحه على جثة غيره أو جثة وطنه. الخلاف مع عبد العزيز جميل وممتع، لأنّه خلاف دقيق ومحدد، لا كما هو شائع؛ تختلف مع أحدهم، فلا يترك وسيلة أو طريقة للحطّ من قيمتك أو مكانتك.

عبد العزيز من الأشخاص الذين يعرفون الخجل، وقلائل هم من يعرفونه. أكثرهم لا يملكون موهبة.

عبد العزيز الخير، بالطبع، غير مسؤول، بعد تعبيبه قسراً، عن أي مواقف أو خيارات سياسية اتخذها حزبه أو الهيئة التي كان موجوداً فيها، ولا عن أي تحالفات أو إصطفافات حدثت في غيابه؛ فبصمتة السياسية الراقية واضحة، وتستحق التقدير، ولا يمكن إنكارها إلا من جانب كلّ من لا ضمير له.

المدن، الدكتور حازم نهار، ٢١/٩/٢٠٢٠

(٢)- الذي طرحته «الجامعة العربية» في بداية ٢٠١٢، في خطتها الثانية، ويملاك مقومات وأدليات انتقال سياسي قابلة للتحقيق (لو توافقت نتائجها مع مصالح الدول الكبرى!)، والذي كان الدكتور «الخير»، ورفاقه، في طليعة الداعمين له، والمساعين لتحقيقه. يُذكر أنّه كان قبل «اختفائه» في ٩/٢٠١٢، في زيارة «للصين»، بعد «روسيا»، باحثاً «عن دعم دولي لخيار حل سياسي، تجنّباً لإنزلاق الصراع السياسي إلى متأهّات العسكرية والتطييف، لكنَّ الكلمة الأخيرة كانت لغة السلاح والتطييف، وهو ليس مستغرباً في عالم تحكمه سياسات ومصالح قوى النظام الرأسمالي العالمي الإمبريالي، وزعيمته، الولايات المتحدة لأمريكية، بالدرجة الأولى؟!

من المؤكّد ان السبب الاساسي لتعيّبه هو إيمانه بالحل السياسي ، ورفضه لجميع مسارات وادوات الخيار العسكري!!

لقد أوضحت السيدة «فدوى محمود» زوجة المعارض السوري «عبد العزيز الخير»

حيثيات اختفاء زوجها وولدها « Maher عبد الرزاق الطحان» وعضو هيئة التسيير «إياس

عبد الغني عياش» وطليقها « عبد الرزاق» الذي ذهب لاستقبالهم!!

من جانبه، نفى السيد « عمران الزعبي، وزير الإعلام» حينئذ، ان تكون حكومة بلاده

مسؤولّة عن الإعتقال، وحمل مسؤولية اختطافه «للمجتمعات الإسلامية»!

على أيّة حال، السؤال الذي يطرح نفسه:

هل كانت الظروف لاتسمح حتّى لمناضل فدّ، ذو خبرة طويلة، في موقع ومكانة الخير،

الذي كان يخشى التدخل الأمريكي العسكري في الصراع، ويفض ضده، أن يدرك إلى أيّة

درجة تتقاطع مصالح موسكو (والصين) مع الولايات المتحدة على الصعيد الإمبريالي،

في دفع الصراع على مسار الحلّ الحربي؟ ألاّ يؤكّدّها تجاهل الجميع لمصيره، رغم،

او ربما بسبب ما يمثّله من مركز ثقل وطني، داعم ل الخيار السلمي، على طبيعة تلك

المصالح؟

ملف: **مسألة التنظيم واشكالات الوحدة**

رؤوية و موقف

حول مشروع الوحدة بين الحزبين الشقيقين:

حزب العمل الشيوعي

والحزب الشيوعي السوري/ المكتب السياسي

غازي الصوراني

مقدمة

الرفيق غازي الصوراني مناضل من الرعيل الاول في صفوف اليسار الفلسطيني ومن قيادات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، برفقة القائد، حكيم الثورة الفلسطينية، الدكتور جورج حبش. وهو أيضاً ناشط فعال من أجل وحدة اليسار العربي في كل قطر من اقطاره تمهيداً للحوار من أجل تأسيس الحركة الماركسية العربية.

الرفيق غازي الصوراني مثقف عضوي، كما قال غرامشي، فهو ربط النضال على الارض ضد الاحتلال الإسرائيلي بكل اشكاله وتعبيراته، مع النضال بالجانب المعرفي والثقافي والمجتمعي من منظور طبقي . . وأكد دوماً على ان الماركسية هي الأداة الثورية والصائبة ودليل العمل النضالي والفكري على طريق النهوض العربي المتعثر في كل ساحاته .

وكتب في هذا الخصوص عشرات الكتب، ونشر عشرات المقالات والدراسات.

كنت منذ زمن ليس بالبعيد، مع الأسف، على علاقة متباعدة بالرفيق غازي، نظراً لاعجابي بنتاجه الفكري والفلسفية والتربويه الواسع المبني على ماركسية متقدمة، غير جامدة، تحاكي تطورات العلم والمعارف الحديثة، وظروف الواقع العربي على ساحاته المختلفة. ولهذا كله طلبت منه ان يتوجه لمجلتنا حوارات، وفي عددها الأول، بمقالة تتناول فيما تتناول أهمية وضرورة وحدة الشيوعيين السوريين.

فكتب مشكوراً هذه الدراسة المعمقة.

تحياتي المحمولة بالتقدير العالى للرفاق في حزب العمل الشيوعي والحزب الشيوعي السوري / المكتب السياسي لقراركم المشترك البدء بحوار موضوعي عميق يستهدف بلورة وحدة حزبيكما في اطار سياسي تنظيمي شيوعي موحد، وهي خطوة حاملة لروح التحدي لمجابهة مظاهر التراجع وأوضاع التشرد والتفكك التي اصابت الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية بدرجات متفاوتة من ناحية والاسهام في مجابهة وتجاوز اوضاع الانحطاط والاستبداد والاستغلال من ناحية ثانية ، ما يعني أن مشروعكم الوحدوى هو في جوهره تجسيد لروح التحدي على طريق استعادة الدور الطليعى لمواصلة النضال من اجل تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراتطية بافاقها الاشتراكية ، خاصة وانّ الوضع الراهن ، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل الانحطاط والتفكك و الهبوط الناجمة عن تكريس وتعزيز خضوع وارتهان وتبعية الشرائح الحاكمة في معظم النظام العربي للإمبريالية حفاظاً على مصالحها الطبقية التقىضية لطلعات ومصالح الجماهير، وتحولت معظم أنظمته وحكوماته إلى أدوات للقوى المعادية، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة والفعل والمواجهة ، في ظروف تراجعت فيها معظم الأحزاب الشيوعية والفصائل اليسارية بسبب الضعف الذي أصاب روحها وإرادتها الثورية وهويتها ، وقد اندهست على قدرتها على الحركة والنشاط والنمو، وترابع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعاً للقوى والتيارات والحركات اليمينية العلمانية والغبية ، بذرية الليبرالية الرثة أو بذرية المنطلقات التراثية ، وكلاهما يعبران عن المواقف والرؤى الفكرية والسياسية التي لا تتناسب مع البرامج والسياسات الإمبريالية عموماً وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصاً لتكريس وحماية مصالحهما الطبقية.

ففي هذه المرحلة من حياة مجتمعاتنا العربية في العقد الثالث من القرن الحادى والعشرين لازالت شعوبنا وشعوب ما يسمى بالعالم الثالث تعانى من: السيطرة الامبريالية والتبعية والتخلف، والتفاوت الطبقي، والاستغلال والقهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ استغلال فائض القيمة للشعوب الفقيرة والتابعة، والقهر الاجتماعي والإفقار، المستوى الذي وصل إليه اليوم، إلى جانب كل أشكال العدوان والحروب التي تمارس لحماية مصالح النظام الرأسمالي كما هو الحال في بلادنا .

ما يعني أن الاشتراكية اليوم باتت ضرورة حتمية كتتويج للديمقراطية والحداثة وتخليص مجتمعاتنا من كل مظاهر التخلف والتبعية والاستغلال والاستبداد، إذ ليس ثمة خيار آخر - خاصة لبلدانا العربية والعالم الثالث- فاما الاشتراكية أو مزيد من التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد.

لكن على الرغم من اقرارنا واتفاقنا بطبيعة المخاطر السياسية والمجتمعية الناجمة عن الاستبداد والتبعية والاستغلال والتخلف في مجتمعاتنا العربية راهنا، الا ان هذه الوضاع لا يجب أن تلهينا أو تبعينا عن الضرورة الموضوعية المرتبطة برؤيتنا -كشيوعيين- في تناول الواقع المأزوم للأحزاب الشيوعية والفصائل اليسارية في الوطن العربي.

والجدير بالذكر أن معظم من تحاورت معهم من رفافي في احزاب وفصائل اليسار العربي يعترفون باستمرار الوضاع المأزوم في احزابهم دونما توفر المقومات المطلوبة للخروج من الازمة صوب النهوض.. وهذا يعني ان الجميع يتحمل المسئولية امام هذا العجز او القصور او الاهما.. لذلك أقول لهم - مخاطبا ذاتي - أما وقد مضى وقت طويل بين الإقرار بحال الأزمة، وبين اللحظة التي نعيشها الان، ولم نتقدم على طريق حل الأزمة ، فإن ذلك يؤشر على عدم نضج الوعي ومن ثم الوضاع الذاتية القادرة على تقديم الحلول المناسبة للأزمة ، رغم أن الأزمة نفسها قد نضجت كفاية وأصبحت تراكماتها تتدرب إلى أن تصبح أزمة بنوية شاملة، وإذ يقضى المنطق البسيط أن لكل أزمة حللا ، ولم يؤخذ به ، فإن من واجب كل قادر وكل عضو(في هذه الاحزاب والفصائل) أن يطرح سؤالاً مباشراً حول الأسباب التي حالت وتحول دون معالجة الأزمة والخروج منها، ليننتقل بعد ذلك إلى مناقشة السؤال المنهجي الأهم، وهو كيفية مواجهة العوامل أو التهديدات الداخلية التي أبقت حال الأزمة وأعادت إنتاجها، وحالت حتى اللحظة دون تقديم حلول لها، مما أدى إلى استمرار وجود مراكز القوى الانتهازية والتحريفية واليمينية والتكتلات الشلالية ، وضعف قوة وهيبة مركز هذا الحزب او الفصيل وضعف وحدة القرار فيه، واستمرار ظاهرة عدم الوضوح بالنسبة ل Maherity الحزب الذي نريد ، وغياب القدرة والمثل الأعلى في هيئات القيادية، مع استمرار تزايد الفجوة بينه وبين المجتمع عموما والشراائح الفقيرة - وهي الاغلبية العظمى- خصوصاً ان الصمت على تراكم عوامل الازمة والمرض هو نوع من الصمت على الموت البطيء لهذه الاحزاب/

الفضائل لكنه لا يعني مطلقاً موت الأفكار والمبادئ والتضحيات العظيمة التي انطلقت من أجلها.

وهنا بالضبط، فإنني اتحدث عن واقع مهزوم ومزوم - بدرجات متفاوتة - منتشر بضراوة داخل فضائل وأحزاب اليسار العربي ، وهو واقع يحتاج لجرأة عالية ومتصلة من العمل لتخلي دوائر المراوحة والإحباط ومحاولات تبرير الفشل، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض ذاتي معرفي وسياسي وتنظيمي، ونهوض موضوعي يسعى إلى وحدة الأحزاب الشيوعية خطوة لابد منها، كوننا لا نزال ، على ما يبدو ، في المرحلة الأولى من جولات الصراع والتناقض الرئيسي التأريخي مع أعدائنا، الإمبرياليين والصهاينة ، وفي جولات صراعنا وتناقضنا الرئيسي مع القوى والحركات الرجعية وكل أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد «البورجوازية» العائلية والكمبرادورية الرثة.

إن نقطة البدء لعملية التصدي للوضع المأزوم، والارتقاء بالعامل الذاتي كعقل جمعي، تتطلب توفير عنصر الوحدة الجدلية بين الوعي والممارسة لدى كل عضو من أعضاء هذا الحزب أو ذاك في كل ما يرتبط بمفهوم الحزب ودوره ووظيفته وآلياته، وفي سياق هذه العملية أو هذا الوضع، علينا أن نلحظ إشكالية الوعي/ال الفكر، الذي اتسم بالغفوية وبالاختلال والهبوط باتجاه حالة من التوهان المعرفي، والفووضى الفكرية، والليبرالية الرثة وجوهرها الانتهازي، التي بدأت في الظهور مؤخراً في أواسط هذه القوى.

لكن أية محاولة لاستئصال أحزاب وفضائل اليسار العربي، ينبغي أن تبدأ بفقد تجربتها سواء على صعيد النظرية أو الوعي الأيديولوجي ، أو على صعيد ممارستها لدورها طوال المرحلة الماضية، خاصة وأننا نعيش اليوم ، أمام نتائج مفرغة تتجلّى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية وأحزاب اليسار العربي من ناحية ثانية، وهنا تتبدى الحاجة إلى إثارة وتفعيل عملية النقد الذاتي البناء ، الذي يستند إلى الحاجة الموضوعية الضاغطة، لتجديد وإعادة بناء قوى اليسار العربي، عبر ممارستها لعملية التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجها وسياساتها ورؤاها الأيديولوجية، وصولاً إلى التطبيق الخالق لهذه الأسس على ضوء المتطلبات والضرورات الراهنة والمستقبلية للواقع الخاص في كل بلد عربي على حدة، ارتباطاً بالبعد والاطار القومي التقدمي العربي كوحدة مجتمعية واقتصادية وسياسية واحدة، انطلاقاً من

الوعي والإحساس بأن المصلحة الطبقية باتت جزءاً من المصلحة القومية، وأن إنهاء نظم الرأسمالية التابعة هو جزء من مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، وأن تحسين أوضاع الطبقات الشعبية مرتبط بتحقيق التطور الاقتصادي، والتطور المجتمعي، وهم مرتبطان بإسقاط أنظمة الكومبرادور والتبغية والاستبداد.

اليسار العربي والأزمة أو التراجع والارتداد الفكري:

ان ما يوصف بأنه «أزمة الفكر» لدى الأحزاب الشيوعية وقوى اليسار الماركسي العربي هو في الحقيقة أزمة الممارسة بصفحاتها: النظري والعملي، فثمة بون شاسع بين الممارسة النظرية، مثلاً، وبين انتقاء وجمع وتوليف مجموعة من الأفكار والمبادئ والتصورات، قُطعت عن منظومتها الفكرية، وانتزعت من سياقها التاريخي، عبر مسميات خجولة أزاحت النص الصريح بالالتزام بالماركسيّة، لحساب نصوص تلفيقية أو توفيقية أو تحريفية، أو عناوين استرشادية جاءت انسجاماً مع مواقف العديد من الأحزاب الشيوعية التي تخلت عن اسمها أو بعض الفصائل والحركات الأخرى التي اتجهت صوب الخلط الفكري بين الليبرالية والماركسيّة، أو حتى شطب الماركسيّة من أدبياتها، ذلك الخلط أو الشطب، سيعزز تراجعاً المتصلاً، وتهميشهما وسيجعل بنهائيتها.

على أي حال، إن التخلّي عن الماركسيّة أو الارتداد عنها والتفكير لها، ليس موقفاً جديداً مرتبطاً بانهيار الاتحاد السوفياتي أو بالواقع العربي المهزوم، بل هو ظاهرة نشأت منذ نشوء الماركسيّة، من خلال العناصر والقوى اليمينية التي وجدت في الماركسيّة خطراً شديداً على مصالحها ووجودها، لكن «الماركسيّة» بمضمونها السياسي والاجتماعي ودلالاتها ومؤشراتها المستقبلية بالنسبة لتحرر وانعتاق العمال والفالحين وكل الفقراء والكادحين في هذا الكوكب، خاصة في البلدان المستعمرة والتابعة، كما هو حال بلداناً العربية، الذين لن يجدوا خلاصهم إلا من خلالها، لذلك، فإن البحث في «أزمة الماركسيّة» -ولا نقول فشلها- هو بحث في الماركسيّة ذاتها، وإذا كان من حق أي كان، أن يتخلّي عن أفكار ويعتّقد بأفكار أخرى نقية، فإنه ليس من حق أحد اصدار حكم بالتجاوز أو النفي على تيار فكري من أجل تبرير هذا التخلّي، خصوصاً إذا كان الحكم بلا حيّيات سوى البعد الذاتي ومبرراته الانتهازية الأنانية الصريحة.

صحيح أن الماركسية هي منهج أفكار ماركس ، و «مذهبة» ، لكن علينا أن ندرك أن كل من الأفكار، و «المذهب»، محدودان ومحدودان بالزمان والمكان، ولذلك فإن أهم مظاهر من مظاهر أزمة الماركسية في بلادنا ، هو جمودها على النص القديم او «المذهب»، وافتقارها أو عجزها عن التعامل مع روح المنهج المادي الجدلية وجوهره التاريخي، وبالتالي عجزها عن اكتشاف جدل الواقع العربي ذاته وميل تطوره، إذ لا يمكن موضوعياً الحديث عن المنهج المادي الجدلية بدون الماركسية، وبالتالي فإن الهروب من الماركسية، والاكتفاء بالمنهج الجدلية فقط !!خطوة تؤشر على نزعة انتهازية تسعى إلى الهروب من التراث الماركسي كله ، وهي أيضاً خطوة تؤكد على انتصار التيار الليبرالي الانتهازي الرث داخل هذه الأحزاب من جهة، أو تجسيد للنزعة التحريفية أو لعدم الوعي بأهمية اعتماد الماركسية (كنظيرية علمية تاريخية وفلسفية اقتصادية اجتماعية) كشرط للتعاطي مع المنهج المادي الجدلية من جهة ثانية، إذ أن معنى ذلك الشطب للماركسية، ليس استجابة للقوى الرأسمالية الليبرالية ولتيارات وحركات الاسلام السياسي الرجعية وغيرهم من أعداء الماركسية في المشهد السياسي العربي الراهن فحسب، بل هي أيضاً إزاحة مفاهيم الصراع الوطني والقومي الكفاحي باسم السلام المزعوم ، وإزاحة مفاهيم وآليات الصراع الطبقي وفائض القيمة والتحليل الاقتصادي والطبقي لكل مظاهر الاستغلال من أجل تجاوزها . وفي هذا الجانب أشير إلى أن جمود الفصائل والأحزاب اليسارية لم يكن متوقعاً عند نصوص ماركس ولينين فحسب، بل كان ممتدًا ومنتشرًا بحيث أصاب روح التغيير الديمقراطي الثوري لدى قيادات هذه الأحزاب، التي باتت قيادات متكسلة ضحلة الوعي وعاجزة عن ممارسة أي شكل من اشكال التواصل والتجدد التنظيمي والمعرفي الجدلية بالمعنى الثوري الارتقائي ، الامر الذي انعكس سلباً على عموم اعضاء الحزب ، من حيث غياب الوعي بالنظرية والواقع المعاش ، ومن حيث غياب الدافعية الذاتية والأخلاق الثورية لدى معظمهم ، ففي غياب الوعي والأخلاق والدافعية لدى الاعضاء لا يكون مستغرباً في مثل هذه الاحوال أن تترافق الازمات الداخلية - ذات الطابع الشلالي المشخص - بكل مظاهرها الفكرية والسياسية والتنظيمية دون أي مخرج - امام القيادات البيروقراطية المتكسلة والهابطة سياسياً وفكرياً في قسم كبير منها - سوى اللجوء إلى إدارة الأزمة بأزمة أخرى أشد بشاعة، عبر مزيد من التكتلات

والشلل، والمحاسيب ، مما ادى إلى تفاقم الأوضاع المأزومة، التي انتجت بدورها مزيداً من التراجع والعزلة وتراجع الأفكار والمبادئ الثورية ، وانتشار حالة من التشكيك بالماركسيه ومنهجها او الارتداد عنهم وظهور حالة مأزومة من الارباك والفوضى الفكرية، ولجوء بعض هذه الأحزاب إلى الأفكار والسياسات الليبرالية -المظاهر الدينية احيانا - لتبين فشلها وانتهازيتها وهبوطها السياسي والفكري ورخايتها التنظيمية ، الأمر الذي ينذر بإسدال ستار عليها، ولادة الجديد الثوري البديل ،إذا لم تبدأ عملية مراجعة نقدية - من كوارتها وقواعدها الرافضلة لهذا المآل - تطال كافة مظاهر وشخوص الهبوط والتراجع، فالحزب يقوى بتطهير نفسه ، وتلك خطوة لا بد منها في احزاب وسائل اليسار العربي ، باتجاه اجراء التغيير البنوي فيها ، واحياء مبادئ ومنطلقات الحزب الثورية بالمعنى الماركسي العلمي المتجدد وفق المنهج المادي الجدلوي ومن ثم الاندماج الحقيقي في مسامات ومكونات الواقع بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والمجتمعية من على ارضية الصراع الوطني / القومي التحرري وارضية الصراع الطبقي في آن واحد .

العملية الاستهلاكية للأحزاب الشيوعية وقوى اليسار الماركسي العربي: لذا يجب أن تتم العملية الاستهلاكية الذاتية المرتبطة بالتطور المعرفي والسياسي والتنظيمي وعيأً وممارسة عبر عملية إعادة التجديد والبناء والديمقراطية ، وال موضوعية المرتبطة بالعملية الوحدوية، من خلال مراكمه عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية إلى التراجع أو الفشل ، وذلك مرهون بتأمين الوعي المعمق والاتفاق الموضوعي على شروط الفعالية السياسية والفكرية والتنظيمية والكافحية والجماهيرية القصوى للعملية الوحدوية في قلب الصراع الطبقي، عبر توفير المعايير والمنطلقات الفكرية الماركسيه ومنهجها المادي الجدلوي ، إلى جانب النواطيم وآليات العمل التنظيمي الداخلية ، الديمocraticية والثورية ، كعنصر قوة للارتقاء بدور فسائل وأحزاب اليسار العربي ورؤيتها وممارستها وانتشارها في أوساط جماهيرها ، إذ أن بقاء وضع هذه الأحزاب /السائل تحت رحمة البيروقراطية القيادية اللاديمocraticية التي تتميز في معظمها بأنها ضعيفة الكفاءة والعاجزة أو المترهلة أو المرتدة فكريأ وهاابطة سياسيا ،

أودت بـأحزابها وفصائلها إلى الابتعاد عن الممارسة الصحيحة والفرق في مستنقعات الردة أو المناهج التقليدية والعقلية الجامدة أو الهاابطة والانتهازية، وهذا يفتح الباب واسعاً داخل التنظيم «أمام توليد بيئه ملائمة للشلالية وللنفاق وفقدان الجرأة والصراحة واللعب على التناقضات وشخصيتها، وفقدان القدرة لدى معظم الأعضاء على المحاسبة والنقد الجريء . وبالحصيلة ، مزيد من التراجع والتهييش ، وفي مثل هذه الحالة تكمن المأساة، في أن الحزب هو الذي يدفع الثمن من رصيده السياسي والمعنوي والتنظيمي ، على شكل فقدان الشروط الضرورية لتأدية دوره ووظيفته السياسية التحررية والديمقراطية والاجتماعية على جميع المستويات .

لذلك لابد من وقفة مراجعة جدية لاستهانة روح المبادرة الودودية لحزبيكما، بالمعنىين الموضوعي والذاتي، للاتفاق على توفير أساس الدافعية الذاتية أو الشغف والإيمان العميق بمبادئ الوحدة المنشودة للحزب الجديد عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره .

وهنا لا بد من الاستفادة من سلبيات التجارب السابقة ، فيبينما توفر الهم في أواسط العمال والفلاحين الفقراء وعموم الكادحين المضطهدين في إطار الجماهير الشعبية واستعادتها دوماً للمشاركة في النضال بكل أشكاله ضد العدو الامبرالي والصهيوني ، ضد العدو الطبقي المتمثل في أنظمة التبعية والاستغلال والاستبداد والقمع ، إلا أن الأحزاب الشيوعية والفصائل اليسارية العربية لم تستثمر كل ذلك – عبر الممارسة اليومية – كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، لأنها عجزت – بسبب أزماتها المستعصية الناجمة عن تراجعها السياسي ورخاؤها الفكرية والتنظيمية – عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري ، وهي على سبيل المثال وليس الحصر:

أولاً – عجزت عن بلورة وتفعيل الأفكار المركزية التوحيدية لأعضائها وكوادرها وقيادتها واقتصر بذلك الفكر الماركسي وصيرورته المتطرفة المتجددة من ناحية وتفعيل الحوار والممارسة الديمقراطية داخل الحزب من ناحية ثانية ، بعيداً عن سلبيات التجربة التاريخية لتطبيق مفاهيم واسس «المركزية الديمقراطية» وكافة مفاهيم عبادة الفرد أو المركزية الأحادية التي ترفض الالتزام الخلاق بالديمقراطية الداخلية وتطبيقاتها ، وتنمسك بالجمود الناجم عن التطبيق الميكانيكي لمبدأ المركزية الديمقراطية كما تعرفنا

عليه طوال العقود الماضية.

ذلك ان جمود احزاب وفصائل اليسار وتمترسهم الميكانيكي عند مفهوم المركزية الديمقراطية وغيره من المفاهيم والمقولات الماركسية واللينينية ثم الستالينية بدون مراجعتها ومقاربتها مع خصوصية هذا البلد او ذاك ، وبدون وعي المتغيرات النوعية في مجرى الحياة الانسانية وتطور العلوم والمفاهيم والافكار السياسية والفلسفية والاجتماعية وخاصة عدم وعيهم لمفهوم الديمقراطية بالمعنى الاجتماعي وبالمعنى التنظيمي واولويته ، جعل من هذه الاحزاب هياكل متحكمه لنظم وآليات بالية قديمة غير مواكبة للتطور التنظيمي وللضرورات المعاصرة وظللت اسيرة للآدوات والمفاهيم القديمة وفي مقدمتها شكلاً نية وجمود مفهوم المركزية كما سبق تطبيقه في التجربة الستالينية ، الأمر الذي راكم عوامل تراجع مفهوم وآليات الديمقراطية في هذه الفصائل والأحزاب ، وراكم أيضاً استفحال ظاهرة البيروقراطية في معظم المراتب والهيئات الحزبية عموماً وفي الهيئات القيادية الأولى خصوصاً عبر هيمنة المكاتب السياسية والأمناء العاملون على الحياة الحزبية، وتفريدهم أحياناً، وكان من الطبيعي في مثل هذه الأوضاع البيروقراطية ، وفي ظل استمرار ضعف أو غياب الوعي لدى قواعد الحزب، أن تؤدي هذه الهيمنة إلى إضعاف دور الهيئات القاعدية والوسطية إضعافاً يجعلها تحول إلى هامش في الحياة التنظيمية الداخلية، وحصر مهمتها في تنفيذ الأوامر والقرارات التي تصدرها الهيئات الأعلى في المناسبات والاحتفالات الحزبية ، وفي مثل هذه الأوضاع البيروقراطية الجامدة ، أصبح النص على الديمقراطية دون التقيد بأسسها والوعي بمضامينها ، لا يعني سوى تحول وثائق وانظمة ولوائح الأحزاب الشيوعية وفصائل اليسار إلى شعارات مفرغة من جوهرها، وإلى نوع مبتدل من الممارسة البيروقراطية أو الاستبدادية أو الانتهازية الذاتية والسلالية في ظل غياب التطبيق الخلاق للديمقراطية لذلك فان قوى اليسار العربي بحاجة ماسة اليوم إلى مراجعة التنظيم وأسلوب العمل بمنهجيهديمقراطي تقipية للبيروقراطية والمركزية الشديدة ، لكي تستهم - في المناخ الديمقراطي الداخلي - شكل وروح التطورات السياسية والمجتمعية والفكرية والعلمية والتكنولوجية الحديثة وتفاعل معها، بما يسمح للحزب بإعادة ترتيب البيت الداخلي وال فعل المباشر في المجتمع والالتحام بقضاياها المطلبية.

وفي هذا السياق يمكن الاستشهاد ببعض الملاحظات المنهجية حول التنظيم من وجهة نظر الفيلسوف الماركسي «جورج لوكاش» التي تناولها في كتابه «التاريخ والوعي الظبقي» الصادر عام ١٩٢٢، وهي ملاحظات وأفكار ما زالت تمتلك عناصر ومقومات الرؤية الموضوعية لحل المشكلات التنظيمية حتى يومنا هذا، وخاصة في بلادنا العربية، وتجارب الأحزاب والحركات الماركسيّة فيها، بالنظر إلى حالة التخلف السائدة التي تؤكد الحاجة إلى إعادة قراءة أفكار هذا المفكّر الماركسي، من قبل كافة القوى اليسارية الماركسيّة العربيّة.

يرى جورج لوكاش أن المشكلات التنظيمية تمثل جزءاً من المسائل التي لم تحظ بعد بإنشاء نظري عميق، بالرغم من أنها كانت في بعض الأوقات -على سبيل المثال عند مناقشة شروط الانتساب إلى الأحزاب الثورية- في مقدمة أسباب الصراعات الأيديولوجية. فالمسألة التنظيمية ما تزال -للأسف- تعتبر مسألة تقنية خالصة، لا مسألة فكرية أساسية من مسائل الثورة، وليس ذلك لأن هناك نقصاً في المادة يحول دون تعميق مسألة التنظيم نظرياً، بل على العكس، فالمادة وفيرة غزيرة، لكن يبدو أن الاهتمام النظري للأحزاب اليسارية العربية قد استأثرت به واحتكرته مشكلات الوضع الاقتصادي والسياسي وما يقرّغ عنها من نتائج تكتيكية، الأمر الذي حال دون إيلاء مسألة التنظيم أهميتها الحيوية والإيجابية، كما حال دون إرサئها في النظرية الثورية» وهنا يعيد «لوكاش» التأكيد على صحة مقوله لينين: «لا يمكن فصل المسائل السياسية ميكانيكيًّا عن مسألة التنظيم».

فإذا كانت المسألة التنظيمية مسألة أساسية، بوجه عام، من مسائل العمل الثوري، فإنها تأخذ أيضاً في بلدان العالم الثالث وبلدان الوطن العربي أهمية خاصة، فالحزب أو الجسد التنظيمي يمثل العامل الذاتي في التطور، في حين تشكل علاقات الإنتاج والوضع الاجتماعي - الاقتصادي ما يمكن تسميته بالعامل الموضوعي، والحال إن أهمية العامل الذاتي في بلادنا كما في بلدان العالم الثالث المتخلّف أو الضعيف التطور اقتصادياً تفوق أضعافاً مضاعفة أهميته في بلدان الغرب المتقدمة اقتصادياً، ففي بلادنا، ما زالت الطبقة العاملة هنا ضعيفة، هزيلة النمو، ولا تؤهلها شروطها الاقتصادية - الاجتماعية الموضوعية لأن تفرز عضوياً حزبها السياسي الطليعي، كما أن الاحتمالية الاقتصادية

الوحيدة هنا هي حتمية الانتقال من النظام شبه الإقطاعي، شبه القبلي والعشائري، إلى أشكال بدائية ووسطية من الرأسمالية الرثة، المرتبطة بل الخاضعة أصلاً للإمبريالية العالمية، وهذا على وجه التحديد ما يعطي العامل الذاتي، الحزب الثوري، في كافة أقطار الوطن العربي، أهمية فائقة، فالمطلوب من الحزب الثوري في هذه البلدان أن يخلق وحدة العمال وال فلاحين الفقراء والكادحين، وان يخلق دورهم القيادي معاً بالرغم من ضعف وعيهم الظبيقي، فالمطلوب من الحزب لا أن يعرف كيف يستغل الشروط الموضوعية للانتقال إلى الاشتراكية _ فمثل هذه الشروط لا وجود لها في بنية الاقتصاد أو المجتمع _ وإنما أن يخلق هذه الشروط.

إن مختلف التجارب قد أثبتت أن على فصائل واحزاب اليسار العربي إعادة النظر في كيفية تطبيق مفهوم المركزية الديمocrاطية، ليس بمعنى نفيه، بل بتمحیصه، واحضاعه لروح وجوهر الديمocratie والياتها التطبيقية ومن ثم إعطائه معنى أشمل مما كان عليه خلال العقود الماضية، بما يجعل من هذا المفهوم عبر الحوار والاختلاف الموضوعي أداة لتطور وتجدد الحزب بعيداً عن كل أشكال البيروقراطية والتفرد والجمود والتخلف التنظيمي من ناحية، وبعيداً عن كل الممارسات التوفيقية أو الماجملة أو الحلول الوسط او الشلالية ومرانكز القوى من ناحية ثانية.

هذه الأهمية الفائقة لدور العامل الذاتي في البلدان المتخلفة، تصبح أهمية استثنائية بالنسبة إلينا في كل اقطار وطننا العربي الذي لا يواجه مشكلة التخلف والتبعية فحسب بل يواجه أيضاً مشكلة تحرره الوطني والديمocrاطي الظبيقي ، ذلك إن التفعيل الحقيقي أو الثورة الحقيقية للحزب ، لا تحددها قناعته الفكرية أو أيديولوجيته فقط ، فلكي تتمتع الأفكار بقوة تحويلية ، من الضروري أن يكون التنظيم عالياً عبر وحدته وقوته الداخلية لدعم قوة الأفكار بقوة التنظيم ، وبقوة ووضوح الموقف السياسي ، والقضايا المطلبية الديمocrاطية من المنظور الظبيقي، ضمناً لانتصار الثورة الاشتراكية، من خلال الالتزام الجدي بالأسس الفكرية والتنظيمية والسياسية التي يقوم عليها الحزب الماركسي الثوري .

ثانياً- عجزت الأحزاب الشيوعية عموماً، وبدرجات متفاوتة، عن إيجاد الحلول أو صياغة الرؤية الثورية الواضحة والبرامج المحددة، كما عجزت عن صياغة البديل الوطني

والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدى الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية.

ثالثا - كما عجزت تلك الأحزاب أيضا - بدرجات متفاوتة - عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف أعضاءها وقادتها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدي فحسب بل أيضا عجزت عن تشخيص واقع بلدانها (الاقتصاد السياسي الاجتماعي الثقافي) ومن ثم توعيتهم بتفاصيل واقعهم الظبقي (الاقتصاد والتنمية، الصناعة، الزراعة، المياه، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الرأسمالية الرثة والطفيلية، قضايا المرأة والشباب، قضايا ومفاهيم الصراع الظبقي والتوبر والحداثة والديمقراطية والثقافة التقدمية والتخلف والتبعية والتقديم والثورة...الخ) فالوعي والإيمان الثوري (العاطفي والعقلاني معا) لدى كل رفيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه، هما القوة الدافعة لأي حزب شيوعي أو فصيل يساري، وهم أيضاً الشرط الوحيد صوب خروج هذه الأحزاب من أزمانها، صوب تقدمها وتوسيعها وانتشارها في أواسط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها، الأمر الذي يدعونا إلى امتلاك الوضوح العريفي حول الماركسية والواقع العربي الراهن، وذلك انطلاقاً من أن الأحزاب الشيوعية والفصائل والحركات الماركسية العربية معنية باستمرار وتجدد النضال من أجل :

أولاً: أن تستعيد الماركسية دورها ككافش لحركة الواقع وكمنظر لها (على الصعيدين الوطني والقومي في إطار الصراع الظبقي)، ما يعني بوضوح مشاركتنا الفعالة ضمن الأحزاب الشيوعية العربية في العمل من أجل أن تستعيد القوى الماركسية دورها الثوري في بلادنا عبر دور طليعي متميز على طريق الحوار الجاد حول فكرة /مشروع تأسيس الحركة الماركسية العربية، واثقاً من أن حزبكم الموحد رفاقي الأعزاء لا بد له من ان يحمل تلك الفكرة ضمن رؤاه وبرامجه المستقبلية.

- هذه هي المهمة الراهنة، وهذا هو الهدف الراهن في لحظة تفاقم التناقضات الظبقية والصراعات المذهبية الدموية في ظل استمرار انتهاكات التخلف والاستبداد والاستغلال بمختلف مسمياتها ملوكية جمهورية مسيحية ، مع استمرار تكرير معظم هذه الانظمة

خاصة النظام السعودي و»دول «الخليج عملاً حقيقيين للتحالف الامبرالي الصهيوني يأترون بأمره ، إلى جانب تزايد التدخل العدواني الامبرالي الأميركي - لهذا يجب العمل - في إطار الصراع الطبقي والديمقراطية ضمن دوائر قومية واقليمية - على تفعيل وبلورة الذات القومية العربية في مضمونها الجديد الذي تتدخل فيه مصالح الطبقة العاملة والفلاحين مع مصالح الأمة في إطار اقتصادي / اجتماعي يعبر عن مصالح العمال والفلاحين وكل الفقراء والكادحين في بلادنا . - إننا في لحظة إعادة صياغة الأهداف التي تعبّر عن الطبقات المعنية بالصراع ضد الرأسمالية، ومن أجل تأسيس نمط إنتاجي بديل، في قلب عملية النضال صوب الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية .

ثانياً: إذا كان الصراع ضد الرأسمالية في المراكز هو صراع تدريجي مطلبي الآن، فإن الصراع ضدها في الأطراف هو صراع ثوري رئيسي (وهذا ما يجب أن يكون في مجتمعاتنا العربية) إذ لا معنى أو قيمة لأي نضال ضد الوجود الامبرالي/الصهيوني أو أي عدوان خارجي ما لم يتوازى ويلتحم ضمن هدف النضال ضد الامبرالية وعملائها في الانظمة العميلة والرجعية والمستبدة .

إن الحاجة الموضوعية لاستهلاص فصائل وأحزاب اليسار الماركسي الثوري الديمقراطي ورص صفوفها وتقوية بنائها في كل أقطار الوطن العربي، تبرز كضرورة ملحة في الظروف الراهنة المحكومة بكل عوامل التبعية والاستبداد والهيمنة الخارجية، والهبوط السياسي والتراجع الاقتصادي والاجتماعي والافقاري الداخلي مع كل مظاهر القلق والإحباط، التي باتت تشكل مساحة واسعة في الذهنية الشعبية في كل البلدان العربية .

وبالتالي فإن هذه الحاجة الملحة لنهضة اليسار الماركسي تزداد إلحاحاً في الظروف الراهنة التي تتطلب من قوى اليسار مشاركة فعالة ونوعية في قلب الحركات والارهاسات الثورية الشعبية العربية وقيادتها وتجيئها صوب استمرار النضال لتحقيق أهداف الثورة الوطنية الشعبية الديمقراطية، وتجاوز قوى اليمين العلماني والديني ، التي تتصدر الساحة السياسية في بلادنا عبر مجموعاتنا تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة الرأسماليين المنضويين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضويين أو المتنفذين في قيادة حركات الاسلام السياسي ، أي

أن المجتمعات العربية وساحتها السياسية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة عبر برنامجين: اليمين «العلماني»، واليمين الديني) وهي الرأسمالية التابعة ، الطفiliية والكمبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية الحاكمة ، وكلاهما محكوم - بهذه الدرجة أو تلك- لقاعدة التبعية والتخلف، كما أن كل منهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي .

في سياق الحديث عن علاقة اليسار العربي مع حركات الإسلام السياسي ، فإنني أود التوضيح هنا أنني لست في وارد تناول موضوعة « الدين» من زاوية فلسفية ، في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية، فهذه المسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة مهمة وحساسة ، فإن يكون لنا موقف فلسطفي من الدين انعكasaً لقناعتنا المعرفية العميقa بالفلسفة الماركسية بشقيها الرئيسيين : المادية الجدلية والمادية التاريخية، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين بل على العكس، فان التحليل الموضوعي ، إلى جانب الوعي والشعور بالمسؤولية والواجب، يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور واحترام مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضيائاه وهمومه وجذبه إلى النضال من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والقهر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا للماركسية بأنها ليست نظرية مضادة للدين - كما يروج دعاة الإسلام السياسي والقوى الرجعية والإمبريالية - بل هي طريقة تفكير لفهم الوجود بكليته ، فالماركسية تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطور الوعي البشري في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكل - في مراحل تاريخية معينة- تطوراً كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع .

أما بالنسبة للعلاقة الخلافية بين اليسار وحركات الإسلام السياسي، فهي تستند - من وجهة نظري - إلى التحليل الموضوعي الذي يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضيائـاـ المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، عبر منطق غيبي تراجعي عاجز عن بلورة برنامج سياسي ديمقراطي اجتماعي تموي ، يتناقض مع جوهر النظام المخلوق في تونس ومصر أو مع أي نظام استبدادي ، ما يعني إعادة إنتاج أنظمة لبرالية رثة، وتابعة ومتحجرة التطور، مع استمرار النظام الاقتصادي الاستغلالـي

على ما هو عليه أسيراً وتابعاً لشروط الصندوق والبنك الدوليين ولسياسات الأمريكية . وعلى الرغم من كل ما تقدم، علينا أن ندرك في ضوء المستجدات والمتغيرات المتلاحقة راهناً، إلى أننا سنواجه - مع حركات الإسلام السياسي- ظروفاً وأوضاعاً معقدة، ما يفرض على قوى اليسار العربي أن تتمسك برؤيتها الموضوعية إلى أبعد الحدود في العلاقة الديمقراطية وقضايا الصراع الطبقي والسياسي، ومفاهيم الاستنارة والعقلانية مع هذه الحركات بمختلف مذاهبها، كما عبر عنها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعلى عبد الرزاق وطه حسين ولطفي السيد وأحمد أمين.. وغيرهم، بحيث نحرص على أن لا تصل الاختلافات معها، إلى مستوى التناقض التناحرى، وأن تظل الخلافات محكومة للعلاقات الديمقراطية.

الانفصام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، سيظل سمة رئيسية من سمات المرحلة الحالية، أو مرحلة «الإسلام السياسي» وهي مرحلة قد تطول ، لكن الجماهير الشعبية ستكتشف تدريجياً حقيقة التيارات الدينية وسياساتها وممارساتها التي لن تختلف - في جوهرها- عن سياسات النظام المخلوع، ما يفرض على القوى الديمقراطية الوطنية والقومية، والقوى اليسارية أن تكرس كل جهودها من أجل مراكمه توسعها ونضالها في أوساط الجماهير، بما يمكنها من أن تخطي حالة الانفصام المذكور ، وذلك من خلال امتلاكها لرؤية سياسية مجتمعية اقتصادية وفق مهامات تنظيمية تستهدف التوسيع في صفوف العمال والفلاحين والشباب وعموم الكادحين والمضطهدين وكافة الأطر والجمعيات المهنية والنقابات ، تنطلق من استمرار النضال السياسي والمجتمعي والجماهيري الديمقراطي من منظور طبقي في المرحلة الراهنة لراجمة العوامل الكفيلة بانضاج تفعيل مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بافافها الاشتراكية .

الرفاق الأعزاء .. إن وعينا العميق بالمعنى المعرفي الموضوعي لمفهوم المناضل اليساري الذي يتحدد قبل كل شيء برؤية ماركسية ثورية سياسية وطبقية مستقبلية تقوم على مواجهة وإسقاط كل أنظمة وأدوات الاستغلال الطبقي والاستبداد والسلط وقمع الحريات ، ومن ثم الالتزام بتلبية مصالح وطلعات جماهير الفقراء والكادحين وفق مبادئ العدالة الاجتماعية الثورية والمساواة وحرية الرأي دونما أي إكراه من جهة ، والالتزام أيضاً بموقف سياسي وطني انعكاساً لعملية خوض الصراع ضد العدو

الوطني / القومي والطبيقي من جهة ثانية ، فليس يساري من لا يلتزم في الممارسة والنظرية بأسس النضال الطبيقي والصراع السياسي والديمقراطي والثوري ضد أنظمة الاستبداد والاستغلال والتحالف ضد قوى اليمين الليبرالي والرجعي السلفي/الإسلام السياسي ... وضد كل أشكال التبعية والتحالف والاستبداد والخضوع ،وليس يساري من لا يمارس - وفق الزمان والمكان المناسبين- كل أشكال المقاومة المسلحة والشعبية ضد الوجود الصهيوني والقواعد الأمريكية المنتشرة في الوطن العربي ... وليس يساريًّا - بل خائنا - من يستعين بأعداء وطنه بذرية الديمقراطية ، وليس يساريًّا من يشارك في حكومة من صنع الاحتلال أو يتحالف معها ، وبالطبع ليس يساريًّا أيضًا من يعترف بدولة العدو الصهيوني ويتناسى دورها ووظيفتها في خدمة النظام الاميرالي . .. وليس يساريًّا أيضًا من لا يستوعب تماماً كل مكونات واقع بلده الاقتصادي والاجتماعي / الطبيقي بكل تفاصيله المتعلقة بقضايا الطبقة العاملة والبطالة والفقر والتنمية والتشغيل وتوزيع الدخل والمسألة الزراعية والصناعة وقضايا المرأة والشباب والصحة والتعليم ... الخ ، وفق منطقات ومبادئ وبرامج الثورة الوطنية الديمقراطية ضد التحالف الكومبرادوري / البيروقراطي واسقاط أنظمة الاستبداد ، من أجل انعتاق شعوبنا عمومًا و إلغاء كل أشكال قمع الحريات والاستبداد والاستغلال والاضطهاد والتبعية .

من هذا المنطلق يجب أن نعيid تحديد معنى اليسار عموما ، والماركسي المتتطور المتجدد خصوصاً ،الملتزم بالمنهج المادي الجدلية ، فلا مكان هنا للتلقيق أو التوفيق ناهيكم عن الارتداد الفكري صوب الأفكار الهاشطة والانتهازية والليبرالية الرثة ، إذ أنَّ هذه المنهجيات المُضَلَّلة أساءت كثيرا جدا لليسار العربي كله وأدت إلى عزلته عن الجماهير وعن سقوطه المدوي في آن واحد . هذه تعريفات جوهرية وقيم عامة لليسار ، ومن وجهة نظرى ،ليس يساري من لا يدافع عنها ، وبالتالي

بات من الضروري تحقيق الفرز انطلاقاً منها ، وأن لا يكتفى بالتسميات أو الألوان الحمراء ، بل أن يجري الانطلاق من الموقف والسياسات علاوة على الوعي المتعدد للماركسيّة ومنهجها . ولهذا حينما يجري التأسيس لعمل يساري أو وحدة قوى يسارية يجب أن ينطلق من هذا الفرز، ويقوم على أساسه، وإلا استمرت التوجهات السياسيّة الانتهازية والارتدادات الفكرية وتقاوم مظاهر التفكك الشلّالية والتحرّيفيّة الانتهازية والمصالح الطبقيّة الخاصة ، فاليسار ليس تسمية بل موقف و فعل أولاً وأساساً .

أيها الرفاق الأعزاء، أعتقد أننا نتفق على أن نقص الوعي بالنظرية وتفاصيل الواقع المعاش، هو مقتل الفصائل اليسارية الماركسيّة والأحزاب الشيوعيّة ، وبسبب هذا النقص يسود مناخ الشلّالية والمحسوبية والانتهازية اليمينية واليسارية الطفوليّة ، وهذا يقودنا إلى دعوة الرفاق كوادر واعضاء حزب العمل الشيوعي والحزب الشيوعي السوري م.س. خصوصاً ، وكافة الفصائل والأحزاب والحركات اليسارية العربيّة عموماً ، إلى استعادة وتكرّيس دور الوعي الثوري في داخلها كشرط اول ووحيد لضمان تطهير احزابها وفصائلها من العناصر الانتهازية ، فالحزب الثوري يقوى بتطهير نفسه » ، فمن المستحيل ان تكون هناك ممارسات ديمقراطية وثورية بدون الوعي بالنظرية وتفاصيل الواقع السياسي والطبيقي الاجتماعي والاقتصادي المعاش ، وممارسة النضال التحرري والديمocratic في اوساط الجماهير وفق رؤية وبرنامج عمل يعبر عنها ويجسد طموحاتها ، فالممارسة الثورية وحدها التي تدل وتوشر على النظرية والوعي بها وبمنهجها ، وهنا تطرح إشكالية الوعي والممارسة، حيث إن العمل الثوري يفترض عملاً تثقيفيّاً فكريّاً بالقضايا النظرية والمجتمعية الطبقيّة المطلبيّة الائنية والاستراتيجية في آن معاً ، كما يفترض عملاً تنظيمياً - للتوسيع والانتشار - واعياً وثورياً ، مع الحرص على كافة الوسائل والامكانيات المادية والخبرات الفكرية والسياسية والاجتماعية والاعلامية والاكاديمية في خدمة الرؤية والبرامج والاهداف ، ذلك هو مضمون ومغزى نضال الشيوعيين في الوطن العربي ، وهو نضال يهدف إلى تحقيق ثورتين معاً : الأولى هي ثورة علمانية على الصعيد الفكري والثقافي، والثانية ثورة على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي ، وهي الثورة الاشتراكية ، تغيير علاقات الإنتاج القديمة المختلفة بكل روابطها شبه الإقطاعية، وشبه الرأسمالية،

وتسيدلها – نوعياً – بعلاقات إنتاج اشتراكية، لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدي.

هنا أشير بوضوح إلى أن الثورة الاشتراكية في بلد متعدد ستكون هجينة ومشوهه ومبتورة إذا تناولت بالتغيير الجانب الاقتصادي، من دون أن يتراافق هذا التغيير بثورة تبويه عقلانية علمية- علمانية على الصعيد الفكري والثقافي. فالاشتراكية ليست مجرد خلق وضع اقتصادي مطابق للعدل فحسب، بل هي أيضاً – قبل كل شيء – نظرية إلى الإنسان والمجتمع تستند إلى منطلقات ديمقراطية علمانية وعقلية كرست الإيمان باقتدار الإنسان على صنع مصيره وتشريع نظمه وتنظيم أمور المجتمع الإنساني تنظيمياً عقلانياً حراً وديمقراطياً، دونما إطار مسبقة تشهه أو تقاليد محافظه تشوهه أو تعاليم ثابتة تقسره وتشده إلى وراء .

وفي كل الأحوال ، فاننا نتفق أيضاً على أن الحاجة إلى النظرية الثورية الماركسية ومنهجها المادي الجدي قضية تقرر مصير العمل الثوري الديمقراطي كله في بلادنا ، فلا إمكانية لتأسيس أو لتواءل حزب شيوعي أو اشتراكي ماركسي بدونها .

ان الموقف الثوري ضد الاستبداد والتخلف والاستغلال وكل أشكال الاضطهاد وأدواته ورموزه سواء في سوريا أو مصر أو تونس والمغرب والأردن أو اليمن أو في أي نظام عربي تابع ومستبد ، يجب أن يتوحد مع الموقف ضد القوى الامبرialisية وركيذته الحركة الصهيونية ، انطلاقاً من الرؤية الواضحة والوعي العميق بالماركسية والالتزام النضالي بتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمocrاطية بآفاقها الاشتراكية ، وهذا هو المقياس الأول – من وجهة نظري – لصدقية الفصائل والأحزاب الوطنية والديمقراطية واليسارية في علاقتها مع جماهيرها ، إذ أن هذا الموقف هو الكفيل – عبر الممارسة في أوساط الجماهير- بالتصدي لادوات ومظاهر الاستغلال والاستبداد و المخاطر التدخل الخارجي (العسكري والسياسي) من جهة والتصدي للقوى اليمينية وقوى الثورة المضادة التي تسعى لإعادة إنتاج التبعية والتخلف القبائلي والطائفي بأشكال جديدة في بلادنا .

حول «أزمة الماركسية»:

أرى أنه ليس من المغالاة في شيء، إذا قلنا بأن ما يسمى بأزمة الماركسية في بلادنا، هي

انعكاس – بهذا القدر أو ذاك – لأزمة وتخلف المجتمع والفكر السياسي العربي ارتباطاً بالمسار التطوري التاريخي المشوه .

إضافة إلى كل ما تقدم، نستطيع الكشف عن مظهرين آخرين من مظاهر «أزمة الماركسية» في البلدان العربية ، أولهما: عدم استخدامها كفلسفة نقدية في تشخيص ودراسة خصوصية التطور الاجتماعي الاقتصادي العربي، وإنماطه وثقافته المختلفة كلياً عن الانماط التي سادت في المجتمعات الرأسمالية المقدمة، والثاني: عدم تمحورها على المستقبل، بسبب عدم توجيهها صوب فكرة الثورة الديمocrاطية والتقدم بوصفها عملية تَحَطُّ وتجاوز مستمرة، ليس لأنظمة التخلف والمشيخات القبلية الشبه إقطاعية فحسب ، بل أيضاً لما كان يسمى بـ«البرجوازية الوطنية» .

وكما نتفق جميعاً بأن الدرس الذي يمكن استخلاصه بالنسبة إلى كفاح الشعب عموماً وجماهير العمال والفلاحين الفقراء خصوصاً، هو أن أنظمة الاستبداد تكتسب في ظل تفشي الورم الانتهازي القدرة على دق اسفين في خاصرة الحركة الثورية ، وبالتالي قطع الطريق أمام الثورة.

فالانتهازية تزرع الأوهام بين الجماهير لكي تحرفها عن النضال الفعلي ، لكي يتعرّز النظام الاستبدادي الحاكم ، ولكي تجني الطغم الحاكمة مزيداً من الأرباح ومرامكة الثروات المنهوبة ، وبالتالي تأكيد فان الانتهازية لا تفعل ذلك دون مقابل فهي تزيد من وراء إداء تلك الخدمات المتوقعة في السلطة وبالتالي الفوز بنصيبها من الثروات المنهوبة ، لذلك فان القوى الثورية بحاجة إلى جهد متعاظم لمحاربة تأثير الانتهازية وفضح رموزها والقضاء نهائياً عليها بما يمكن الثوريين من استكمال مهامهم النضالية ضد انظمة التبعية والاستغلال والانتصار عليها معلنة بدأية عهد جديد تسوده الاشتراكية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

ذلك هو المعنى الجوهرى في أن تكون شيوعيين او ماركسيين ثوريين ، وبالتالي أيها الرفاق ، أن تكونوا ماركسيين اليوم ، معناها أن تقاوموا كافة مظاهر وادوات الاستبداد والاستغلال ، وأن تقاوموا نظام العولمة الامبرىالي البشع ، لا أن تستهلكوا بضاعته الفكرية الرخيصة من الواقعية الى الليبرالية ، وأن تقاوموا أيضاً الحركة الصهيونية وليدة النظام الرأسمالي ورببيته ، أن تكونوا ماركسيين ، يعني أن تكونوا حاضنة دافئة للجماهير

الغفوية، تحترمون كل تراثها ومعتقداتها وتعلموها منها .

وأخيراً أن تكونوا ماركسيين، هو أن يتكمّل وعيكم أيّها الرفاق، فتنهلّون من النظريّة وتدركون منهاجها ادراكاً ذاتياً، وتؤسّسوا لكم أرضية صلبة تتعلّقون منها للعمل النضالي والديموقراطي في خضم الصراع الطبقي، لا أن تأخذوا السياسة على حساب الفلسفه، فالجزء يكمّل الكل، ولا تتفصل النظريّة الماركسيّة ومنهاجها بالنسبة لنا وفي كل الظروف عن العمل السياسي، فإذا ضاع الجزء، ضاع الكل، وضاعت معه هوية أحرازنا الفكرية. أن تكونوا ماركسيين هو أن تعمّلوا على أن تكون سوريا وطنًا لجميع أبنائها دونما أي تعصّب اثني أو مذهبي أو جندرى، وطنًا مستقلًا حرًاً موحدًاً تسوده الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعيّة، يبنيه ويهتمّ به أبناءه من الفقراء والكادحين وكافة المضطهدين بارادتهم الجماعية الحرة.

أخيراً أكرر سعادتي الغامرة بقراركم الوحدوي رفافي الأعزاء، وهو قرار آمل أن يحمل في طياته كل معاني الوحدة الجدلية الحاملة للحوار الموضوعي المنشق عن اقتتاعكم جميعاً بهذه الخطوة واهميتها وضرورتها التاريخية في هذه اللحظة الفارقة التي تميز بالتحول الخطير لمعظم الأنظمة العربية تحت عنوان الأنظمة الكومبرادورية الحاملة لأبغض المظاهر والممارسات والمصالح الطبقية الرأسمالية والبورجوازية الرثة ، التي كرسـت التبعية والتخلـف والخضـوع والارـتهان العـربـيـ للـحـالـفـ الـامـبـرـيـالـيـ الصـهـيـونـيـ فيـ بلـادـنـاـ ، وهـنـاـ بـالـضـبـطـ أـسـجـلـ اـحـتـرـامـيـ لـكـمـ رـفـافـيـ الأـعـزـاءـ عـلـىـ تـوـافـقـكـمـ شـبـهـ الـكـامـلـ عـلـىـ كـافـةـ الـقـضـاـيـاـ وـالـأـمـورـ السـيـاسـيـةـ الـخـاصـةـ بـالـأـوـضـاعـ فـيـ سـوـرـيـاـ كـمـاـ فـيـ مجـمـلـ الـوـضـعـ العـرـبـيـ . أما بالنسبة لبعض وجهات النظر الخلافية ذات الطابع التاريخي المتعلق بنشأة الاتحاد السوفياتي وصيرورته خاصة بعد وفاة الرفيق لينين وبداية المرحلة الستالينية، وبروز الخلاف الصيني الروسي وغير ذلك من الاختلافات السياسية او المعرفية وصولاً الى تفاقم مظاهر عبادة الفرد ، والبيروقراطية والاستبداد وغير ذلك من المواقف والممارسات التي عرفناها طوال المرحلة التاريخية ما قبل سقوط وانهيار التجربة السوفياتية ، وما تفرضه علينا الان ضرورة التحليل والنقد الموضوعي المعمق لتلك التجربة من منطلق توحيدى معرفي وفق منهجيتنا ورؤيتنا الماركسيـةـ .

حول الماركسية والمستقبل:

في ضوء ما تقدم فإني على ثقة من أن الرفيقات والرفاق كواذر وأعضاء حزب العمل والحزب الشيوعي م.س، يضعون نصب عقولهم وأعينهم هدفاً أولياً ورئيسياً لرؤيتهم الأيديولوجية. يتلخص في العمل على استعادة الماركسية لدورها ككاشف لحركة الواقع وكمنظر لها، وبالتالي كمحدد لرؤية تهدف إلى تحقيق التغيير السياسي والمجتمعي الثوري وفق المنظور الظبيقي الذي تتطلعون إليه وتناضلون من أجله.

هذه هي المهمة الراهنة، وهذا هو الهدف الراهن في ظل هذا الانهيار الذي طال الحركة السياسية التقديمية العربية، وأفضى إلى إعادة صياغة الوطن العربي والحاقة في المرحلة الراهنة تابعاً للتحالف الأمريكي/الصهيوني المعلوم، عبر أنظمة كومبرادورية تابعة ومستبدة، وطبقة حاكمة فقدت كلها وعيها وانتماها الوطني والقومي لحساب مصالحها الذاتية الأنانية البشعة.

إننا في لحظة تفاقم التناقضات الظبيقية عالمياً، علاوة على أن رأس المال الأمريكي يخوض حربه ضد الشعوب ضد الطبقات العاملة في مختلف الأمم من أجل استمرار الاستيلاء على فائض القيمة للشعوب الفقيرة.

وهذا يعني العمل من أجل مساعدة حزبكم الموحد في أن تستعيد الحركة الماركسية العربية دورها الثوري، بدرج واقعي مدروس يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الحركات والفصائل والأحزاب الماركسية في هذا القطر العربي أو ذاك، على طريق تفعيل الحوار حول الفكرة التوحيدية للحركة الماركسية العربية، تمهدأ لتوسيع آلياتها العملية التنظيمية في مرحلة لاحقة.

لهذا يجب العمل في إطار الصراع الظبيقي العالمي - على تفعيل وبلورة «الذات القومية» في مضمونها التقدمي الجديد الذي تتدخل فيه مصالح الطبقة العاملة وال فلاحين مع مصالح الأمة في إطار اقتصادي / اجتماعي يعبر عن مصالح العمال وال فلاحين.

هنا يتداخل المطمح القومي، مع مطمح تأسيس عالم إنساني (أممي) وتحقيق الترابط العضوي بين مختلف الأمم لتأسيس عالم خال من الاضطهاد والاستغلال والحروب.

إننا في لحظة إعادة صياغة الأهداف التي تعبّر عن الطبقات المعنية بالصراع ضد الرأسمالية، ومن أجل تأسيس نمط إنتاجي بديل، اشتراكي وديمقراطي، وإذا كانت

الأحزاب الشيوعية والفصائل اليسارية العربية قد تراجعت في معظمها، فإن إعادة تفعيلها لكي تستعيد دورها الطليعي الثوري هي المسالة الحاسمة الآن، وهي الهدف الراهن، وهنا يتجلّى الدور الراهن لحزبيكما تمهيداً للدور الاستراتيجي لحزبيكم الشيوعي الموحد.

وبالتالي فإن إمكانيات الاتفاق على الضرورة الموضوعية للخطوة الوحدوية بينكم لا بد لها أن تشكل عنواناً أساسياً ومدخلاً رئيساً يعزز بدوره الوحدة التي تتطلع إلى إعلانها بين الحزبين الشقيقين، العمل الشيوعي والشيوعي السوري المكتب السياسي، بعيداً عن كافة مظاهر السلب السياسية والمعرفية والتنظيمية التي راكمت البيروقراطية المقيته في المرحلة التاريخية الماضية من ناحية وتجسدت في شكل وجوهر الديمقرطية التعددية وما تعنيه من التفاعل الديمقراطي المعرفي في إطار المناظرات الداخلية التي ستعزز وحدة الحزب وحيويته من ناحية ثانية.

أخيراً ... لا أملك سوى أن أسجل اعترافي وسعادي بالمعنيين الموضوعي والذاتي بموقف حزبيكما أيها الرفاق الأعزاء الحاسم صوب خيار وحدتكم التنظيمية والسياسية والمعرفية على طريق الثورة الوطنية الديمقرطية بآفاقها الاشتراكية.

ملف: مسألة التنظيم واشكالات الوحدة

خطوة نحو الأدمام

محمد حسون

تقوم الحركة الشيوعية السورية اليوم بخطوة جديدة وبالغة الأهمية حول مبادرة توحيد أهم حزبين شيوعيين في سوريا .

انطلقت هذه المبادرة عبر الحوارات والتنسيقات التي اسسها الحزبين كما هو معروف لنا . فوحدة الحزبين حاجة مرحلة جديدة وانطلاقه في تاريخ حركتنا الشيوعية السورية التي كثيرا ما انقسمت وتفككت على طول بضعة عقود مضت .

وضعتنا قيادتي الحزبين على مسار الوحدة الصحيح الذي بدا عبر نقاشات هادئة وضحت الاختلافات والتقاءات عبر حوارات ناضجة ومتزنة بلغت بنا اليوم هذه المرحلة المتقدمة التي كانت المجلة نتيجتها .

هذه خلاصة توحيد وتقرير وعمل مكثف تعبّر عن أدراك لحاجة الوحدة وضرورتها وخطوها عملية لا بديل عنها ولا يوجد أفضل منها أنها مجلة الحزبين الأولى . يعبر الرفاق عن آرائهم ويبوّح الشيوعيين وجهات نظرهم عبر الوحدة تعرّف على بعضاً أكثر ونقيس أفكارنا ونتفق على ما هو ضروري وهام للمرحلة المقبلة . سوف يعبر قلان عن رأيه في المجلة حتى لو كان مختلفاً فهو يخطو بخطوة نحو وحدة الحزبين . عندما يعبر زيد عن مخاوفه أو رغباته يسمع صوته سيصبح شيوعياً أفضل وقدّر على الحياة الحزبية المنظمة .

تأخذنا المجلة باتجاه برنامج جامع هو خلاصة الأفكار والنقاشات والأبحاث التي سوف تتقدّم

في مجلتنا الخط السياسي والتنظيمية ومختلف المسائل النظرية والفكيرية ستقرينا من بعضنا وسنعرف على بعضنا وسوف نصفي إلى بعض لنلتقي عند الوسط الجامع.

هل هناك أفضل من التنسيق الذي يشهده الحزبين اليوم لقد التقت قيادتنا وشكلت لجنة التنسيق السياسي ومن ثم وصلنا آلان إلى هيئة التحرير المشتركة والقادم أفضل.

كل يوم يقرينا من بعضنا البعض أكثر من سابقه عبر هذا الخط الذي تبناه الحزبين الأهم في بلادنا حتى اليوم سنتجه إلى مكان أفضل وتجمع الشيوعيين في سوريا ويمكن للأحزاب اليوم أن تكون عبارة عن مجموعة منظمات أو منظمة منظمات.

ستتحرك معا ونسق معا ونلتقي معا في القضايا الأساسية والمسائل الكبيرة تجمع واحد شامل يضم الحزبين والتجمعات والإفراد يتكون على منبر الديمقراطية وعلى المجلة وعلى فكرة البرنامج العام.

يسعون معا هيئتهم القيادية التي ستقودنا نحو مصير أفضل من خلال حزب العمل الشيوعي وتجربته الديمقراطية وأفكاره التحررية ومن خلال الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) وتجربته السياسية وخبرته الحزبية والتنظيمية وكل ذلك سيصنع معا جامع شيوعي سوري من الجيل الجديد خالقا حالة جديدة كلينا ذات امتيازات وبميزاها عالية.

حالة ستكون بطبعتها قيادية وتغييرية ذات آفاق لا يمكن التنبؤ بحجمها أو نتائجها.

إن جدية العمل التي أبدتها قيادتي الحزبين جعلتنا أكثر إصرارا وتصميما على المضي قدما في تأييد هذا التوجه عبر لقاءاتهم كلنا يعلم أنهم بذلوا جهودا ليست سهلة وليست آلا في صالح الحركة الشيوعية السورية وبكل تجريد مهمه وملفته لكل من يدرك صعوبة عملهم ودقتهم والمجلة اليوم هي ذروة هذا العمل وخلاصته التي سنتابعها باتجاه خلاصات أكبر وابعد بكل تأكيد.

حول مهام هيئة التحرير: لهيئة التحرير التي تم تشكيلها مهام أكبر من مجرد تنسيق المقالات أو الصفحات، فلها دور تنظيمي في تقرير وجهات النظر وتجميع المقالات ثم الإشراف على التوزيع عبر التصويت والاجتماعات الدورية ستتمكن هيئة التحرير من خلق الاجماع داخل المجلة مما سينعكس على الحزبين. وانسجام الهيئة سيؤدي لتسهيل مسار الوحدة وتقريب البرامج بالمستقبل.

ملف: **مسألة التنظيم وشكالات الوحدة**

مساهمة حول التنظيم الحزبي

أنس الشامي

ما هي فلسفة التنظيم؟ ما المقصود بها؟ ماذا نعني عندما نتحدث عن فن التنظيم وفن بناء المؤسسات السياسية والحزبية (فيجب ألا ننسى أن هذه بحد ذاتها «حربة» بحاجة إلى دراسة ودراسة وخبرة وتعلم)؟ ماذا نعني عندما نتحدث عن فلسفة جديدة للتنظيم، وعن مبادئ حديثة ناظمة للمؤسسات؟

فذلك حقيقة هو حجم ما نتطلع إليه. إننا نتطلع إلى شكلٍ جديد للتنظيمات، معاصر جداً وحديث. معاصر للزمن الذي نحن فيه، لروح العصر، للقرن الواحد والعشرين وفتي، مرن وشاب. التنظيم القوي هو بطبعته تنظيم شاب (ليس من ناحية السن أو الفئات العمرية الداخلة فيه فهذا تحصيل حاصل، أمر ثانوي بل من حيث البنية). من حيث طبيعة بنيته وهيكليته. إنه التنظيم العالي الفاعلية، المتميز بالمرنة والдинاميكية القادرة على مواكبة العصر، والأهم أيضاً قادرة على مواكبة واقعنا. فهنا مشكلة أخرى تقع على عاتقنا. نحن لسنا فقط أمام تحدي مواكبة العصر الذي يسبقنا فعلياً -نحن الشيوعيين السوريين على وجه الخصوص- بل هناك تحدي آخر تمثل في تعقيد وصعوبة واقعنا المحلي الخاص السوري والعربي. هذا الواقع يفرض مهامات أصعب، يطرح قضايا أكبر، أكثر الحاحاً من أي وقت مضى. واقعنا قاسي، معقد متراكب ومتدخل. الطبقات والطوائف والعشائر الخ... الدين حجر أساس في بنية مجتمعنا (وينبئ بنية أفراده أيضاً وبالتالي) السلطة وأجهزتها، الأحزاب الأخرى، ثم هناك الوضع العام: الاحتلalات والتداخلات

الأجنبية والإقليمية. لدينا تركيبة عجيبة، جهاديون وميليشيات ومتطرفون وأفرع أمنية محلية ودولية وحدود منفلتة ومخيمات... إن مشهدنا السوري مهول التعقيد. انه ملعب شديد الخطورة كثير الألغام، ذو حركية انفجارية وتفاعلات داخلية وتراتبات تاريخية، كل ذلك يجعل مهمة الشيوعيين في تأسيس وترسيخ تنظيماتهم، مهمة دقيقة جداً وشديدة الحساسية. عليهم ألا يرتفعوا فحسب إلى مستوى عصرهم، لا بل أيضاً إلى مستوى واقعهم. إنها مهامات كثيرة والدرب طويل، ولكن هل كانت دروب الشيوعيين عموماً إلا طويلة.

يُفَارِخُ فيلم وثائقي عن تجربة الإخوان المسلمين خلال العقد الأخير عرضته قناة الجزيرة: التنظيمات الإسلامية «هَضَمَت» الحادثة. كل تنظيمات الإسلام السياسي (سلفيين وجهاديين وشيعة الخ) وليس فقط الإخوان، هضمت الحادثة والتكنولوجيا واستوعبتها واستخدمتها ووظفتها وبأي فاعلية! في الفضائيات في وسائل التواصل الاجتماعي في الإعلام في الميديا، في كافة شؤون الإخراج والانتاج، في الإذاعات والنشرات، عبر الانترنت والشبكات الحديثة الخ تنظيماتهم ذات كفاءة عالية. خبرات متميزة وصفحات مليونية وقدرات على التجنيش والتأثير عبر وسائل التواصل تشي بأنهم فعلاً «هَضَمُوا» الحادثة وبلغوا مستوى العصر في التنظيم على الأقل. نعم ان تنظيماتهم عصرية بشكل لا يقبل الشك واستطاعوا ركوب ناصية التكنولوجيا والعالم الافتراضي بكل تفاصيله ونواحيه. نحن لم نستطع. لا زلنا بدائيين، تنظيماتنا نحن الشيوعيين لم تهضم التكنولوجيا بعد، لا زلنا أضعف، لا زلنا متأخرین (في جلسات رفاقنا في لجنة التسييق الحالية نعلم من الرفاق عن الشكايات من العوائق التكنولوجية! وهي عوائق بدائية والحق يقال ولا يجوز لحزب على مستوى القيادات أن يعني من مثلها، النت المقطوع وعدم معرفة التسجيل إلى السكايب أو المجموعات الخ!) وطبعاً هذا ان وشى بشيء فهو يشي بحقيقة كوننا متأخرین جداً في هذا المجال ويوجد أمامنا الكثير لتحصيله واللاحق به. نعم هذه هي الحقيقة نحن بحاجة إلى النهوض بتنظيماتنا لتدخل القرن، لتبلغ العصر، لـ «تهضم الحادثة».

جدلية «التنظيم» و «الجهاز» عند مهدي عامل: لقد وجدنا هنا عودة ضرورية إلى مهدي عامل. لقد تطرق إلى الفكرة بشكل موسع.

إنها مساهمة مهدي عامل في موضوعنا الذي هو فلسفة التنظيم، والتي يمكن كثيراً أن نبني عليها. هناك مستويين للحزب عنده، أو بالأحرى نوعين: إما أن يكون الحزب «تنظيماً» بما هو مجموعة منظمات هدفها بالضبط هو تنظيم عمل الأعضاء، تنظيم عمل الشيوعيين. أي توحيدهم وتوجيههم في مسار واحد يصب في خدمة مصلحة البرنامج السياسي وتحقيق أهدافه على الأرض. الحزب بوصفه تنظيماً هو بحسب عامل حزب-براكسيس، أي حزب ممارسة قصوى. فاعلية متكيفة مع الوضع القائم أيًّاً كان ومع الأمر الواقع، مع البيئة. إنه يؤمن فاعلية الأفراد ويمكنهم من المساهمة ومن العمل السياسي. الفكرة الأولى هنا هي التمكين. أي تمكين الأفراد بحيث يكونوا قادرين على المشاركة السياسية الحرة والفاعلة. إنه «القدرة على التعبير عن الذات السياسية عن طريق التنظيم». والشرط الأول هنا بالطبع هو الديمقراطية الداخلية داخل هذه التنظيمات وفي الحزب ككل بوصفه منظمة منظمات. فالديمقراطية الداخلية هي التي تحمي الحزب وتحميه من الانحدار إلى النوع الثاني من الأحزاب (والتي كان قد حدّ منها تروتسكي قبل مرة) الحزب-الجهاز.

الحزب بوصفه جهازاً هو النقيض لصورة الأحزاب الشيوعية الحقيقة. الحزب هنا لا ينضم، بل يكبح الأفراد يفرملهم. عبر بيروقراطية بطيئة مملة شكلية يكون الغرض هنا ليس التمكين بل فقط ضمان استمرار حياة الجهاز. إنه إنعاش اصطناعي لمؤسسة ميتة. الحزب هنا تدهور إلى جهاز إداري متخم بالشكليات المصطنعة التي تعطي الوهم فقط بأنه موجود. الحزب هنا لا يعبر عن وجوده عبر فاعليته، بل فقط عبر كبح الأفراد ومنع مساهمتهم ومبادرتهم. شكليات، قوانين، قواعد باردة، دواوينية ميتة هرمية فارغة... هنا الخطر الذي حذر مهدي منه. انتبهوا من انحدار المؤسسات إلى أجهزة. هذا أمر شائع في مؤسسات الدولة (لذلك تسمى بالأجهزة البيروقراطية) لكنه خطر قاتل في الأحزاب الشيوعية. انه كفيل بقتل الحزب فعلياً. وهو خطر جاثم على صدر الأحزاب الشيوعية حتى قبل أن تصبح في السلطة أو تشتراك فيها، وفي حال تدهور الحزب- التنظيم إلى حزب-جهاز فهذا بمثابة حكم مبرم بإزالة الحزب المعني ضمن خانة قيد الوفيات. البيروقراطية هي سرطان الحزب الشيوعي، إذا استفحلت فيه قتلتة.

نحن اليوم لدينا تجربة حزبين. لقد خاضا مراحل التنظيم في جميع أشكالها، العمل

السري والعلني والسجن والعمل البرلماني، الانشقاقات والتوحدات والتحالفات الخ. تجربة الحزبين هذه يجب توظيفها بشكل جدي. فعبرها فقط نصعد من الأحزاب-الأجهزة إلى الحزب-التنظيم. من روح الحلقة إلى روح التنظيم، عبر توظيفها واستخدامها والتعلم منها من نجاحاتها وتجاربها نحققاليوم خطوتنا إلى الأمام. نحو المؤسسة نحو الحزب نحو التنظيم الشيوعي الحقيقى والفعلي الذى يليق بالتجربة الشيوعية السورية. الحزب التنظيم هو المركب، المركب القادر على حمل برنامج الحزب أو برامج الحزب المتعددة والمتغيرة والمتطرفة أبداً. إنه المركب القوى الضروري الثابت الذى نحتاجه لحمل حمولتنا، التي هي خلاصة سياسية نظرية مواكبة لواقع متحرك. لكن هذا موضوع بحث آخر مستقل نتركه إلى قسم ثانى لا بد منه.

قضايا نظرية

مدخل إلى الفلسفة الماركسية

محمد سيد رصاص

- ١ -

كما استخدم كانط نظرية المعرفة للوصول إلى مفهوم للوجود، وكذلك هيجل النظرية التاريخية، وأيضاً أوجست كونت عبر استخدامه للعلم كأساس لفلسفته، فإن كارل ماركس قد استخدم الاقتصاد السياسي كأساس معرفي لرؤيته الفلسفية الشاملة للكون والمجتمع والإنسان، تماماً مثلما كان استخدام داروين لعلم الطبيعة وسيلة لتكوين نظرية.

يقول (س.ج.أرثر): «استخدم ماركس منطق هيجل لتشكيل قوام علمه الاقتصادي»^(١)، معتبراً أن كتاب «رأس المال» يشكل مثالاً تطبيقياً لاستخدام هذا المنطق، الذي يتخلل ويشكل هذا الكتاب الاقتصادي، وهو شيء قد سبقه إليه جورج لوكانش في «التاريخ والوعي الظبيقي» بالعشرينات عندما اعتبر أن هناك رؤية فلسفية تتخلل «رأس المال» إلى أن أتى نشر «مخطوطات ١٨٤٤» ماركس في الثلاثينات إثباتاً لذلك، وربما كان، في هذا الإطار، حديث ماركس عن (الاقتصاد) كرابط للمجتمع مع الطبيعة في عملية إنتاج حاجات الإنسان، يمثل مفتاحاً لفهم استخدامه للاقتصاد كمعبئ لنقل الإنسان من (الضرورة) إلى (الحرية): «عبر تطوره [=الإنسان] فإن مملكة الضرورات المادية تتسع كنتيجة لتوسيع حاجاته، ولكن، وفي نفس الوقت، فإن قوى الإنتاج التي تبني هذه الحاجات تتسع. إن الحرية، في هذا الإطار، لا يمكن تكوينها إلا من خلال الإنسان المُشَرِّك، المنتجون المتكافعون، الذين ينظمون بعقلانية عملية تبادلهم مع الطبيعة عبر وضعها تحت سيطرتهم الجماعية، بدلاً من أن يكونوا محكومون من قبل قوى الطبيعة العمiale، وذلك

من خلال صرف الحد الأدنى للطاقة وتحت شروط تميل إليها الطبيعة البشرية أكثر، وتثال استحقاقها. بدون شك يبقى هذا مملكة للضرورة، التي تقع مملكة الحرية ما بعدها والتي تمثل تطوراً للطاقة البشرية يشكل، في حد ذاته، هدفاً: إن مملكة الحرية لا يمكن أن تفتح إلا عبر هذه المملكة للضرورة كقاعدة انطلاق نحوها» (٢، وهو ما يشكل -أي هذا النص- تكثيفاً ملخصاً لآلاف الصفحات التي استغرقتها الكتب الثلاثة من «رأس المال» من حيث كونها قد عرضت آليات الانتقال من (الضرورة)، والقوانين الناظمة لها، نحو (الحرية)، التي لا تمثلها، بعد، المرحلة الاشتراكية التي تظل خاضعة لقوانين (الضرورة)، وإن كان تعريف ماركس للمجتمع المُشَرِّك، الوارد هنا، يضع خارج قوسيه النموذج السوفياتي وتوابعه ولوحاته، الشيء الذي شكل، بياطلاق صفة (الاشتراكية) عليه، أحد أكبر سوءات الفهم الجماعي التي شهدتها القرن العشرين. الاقتصاد هو وسيط المجتمع مع الطبيعة: عبر ذلك تتشكل النظرة للكون عند الإنسان. أيضاً، من خلال ذلك الثالث، تتكون السياسة بوضعها أداة لتنظيم هذه العلاقة، والتي -أي هذه العلاقة- تؤسس وتشكل نظرة الفرد إلى ذاته ومجتمعه والعالم، وهو ما يشكل الإطار الذي تتولد عبره الأفكار والثقافة والفن والعالم الروحي.

من هنا، فإنه إذا كانت السياسة هي تكثيف لبنية اقتصادية- اجتماعية، فإنها لا يمكن ان تفصل عن (البنية الفوقيـة) كعلاقة تشكلـ، وفي الوقت نفسه فإنـها، عبر ذلك، تعطي تلخيصاً مكثـفاً ومعبـراً عن البنـيـتين وعـلاقـتهـما في مجـتمـعـ مـحدـدـ وـفيـ زـمـنـ معـيـنـ، وـعـبـرـ عـلـاقـةـ هـذـاـ المـجـتمـعـ كـداـخـلـ، معـ عـالـمـ الـخـارـجـيـ كـمحـيـطـ.

الماركسيـةـ، كـفـلـسـفـةـ، اـعـتـرـتـ الـاـقـتـصـادـ مـدـخـلـاًـ إـلـىـ فـهـمـ هـذـهـ الـعـلـاقـاتـ وـوـضـعـتـهاـ فيـ إـطـارـ مـعـرـفـيـ مـفـهـومـيـ منـ خـلـالـ اـسـتـخـدـمـ منـهـجـ تـحـلـيـلـيـ، حـاـوـلـ اـسـتـعـمـالـ الدـقـةـ الـعـلـمـيـ فيـ تـحـلـيـلـ هـذـهـ الـعـلـاقـاتـ وـتـدـاخـلـاتـهاـ فيـ مـجـتمـعـ «ـمـاـ»ـ لـلـوـصـولـ إـلـىـ قـوـانـينـ اـسـتـخـدـمـتـ فيـ اـسـتـيـبـاطـهاـ منـهـجـيـةـ تـارـيـخـيـةـ مـادـيـةـ، ذاتـ طـابـعـ فـلـسـفـيـ، ليـتـمـ تـطـبـيقـهاـ عـلـىـ الـاـقـتـصـادـ فيـ المـجـتمـعـ المـعـيـنـ وـالـمـحدـدـ.

إنـ هـنـاكـ دـائـرـةـ يـرـسـمـهاـ نـمـطـ الإـنـتـاجـ، أوـ الـبـنـيـةـ الـاـقـتـصـادـيـةــ الـاجـتمـاعـيـةـ، حـوـلـ حـرـكـةـ الـمـجـالـاتـ الـأـخـرـىـ، الـتـيـ تـظـلـ مـنـ حـيـثـ مـدـىـ حـرـكـيـتـهاـ مـشـرـوـطـةـ وـمـحـدـدـةـ بـالـعـاـمـلـ الـاـقـتـصـادـيـ، أـمـاـ مـاـ عـدـاـ ذلكـ، وـفيـ إـطـارـ حـرـكـتـهاـ الـذـاتـيـةـ كـعـاـصـرـ مـوـجـوـدـةـ بـهـذـهـ الدـائـرـةـ، فـإـنـهاـ تـمـلـكـ (ـبـمـاـ فـيـهاـ السـيـاسـةـ وـالـأـفـكـارـ وـالـثـقـافـةـ وـالـفـنـ وـالـأـطـرـ الـرـوـحـيـةـ)ـ اـسـتـقـلـالـاًـ ذـاتـيـاًـ وـالـقـدـرـةـ عـلـىـ تـبـادـلـ التـأـثـيرـ، مـمـاـ يـؤـدـيـ إلىـ عـلـاقـاتـ غـيرـ انـعـكـاسـيـةـ فيـ هـذـهـ (ـالـكـلـيـةـ).

المجتمع هو حاصل تفاعل أفراده مع الطبيعة عبر الاقتصاد، إلا أن هذه الفعالية تتم عبر سياق البني (الاقتصادية- الاجتماعية- السياسية- الفكرية)، مما يمكن أن يتم عبر أشكال فردية أو جماعية، إلا أنه لا يخرج عن أشكال التضاد الظبيقي، أو الفئوي، أو المهني، للمجتمع.

«إن أسلوب إنتاج الحياة المادية يشرط سلسلة أفعال الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية بصورة عامة»^(٣): إنه يشرطها، ولكنه لا يحددها أو يشكلها، وإنما الذي يقوم بذلك فعالية الإنسان الذهنية الذاتية التي تختار أيديولوجياً، طبقاً لتعزيزاتها أو انتهاها الاجتماعية، في إطار هذه الدائرة التي يمثلها نمط الإنتاج، وليس خارجها، حتى ولو استطاعت إنشاء تعبيرات فكريّة متجاوزة، أو متعالية فلسفياً، إلا أنها تبقى تخbirات ذهنية نابعة من هذا «الشرط» ومحدّدة عبّره وبواسطته حسراً.

لهذا، فالأيديولوجية تعبير عن إرادة ذهنية إما لتبثيت هذا الشرط أو إبقاءه، أو للعمل على تجاوزه، وتأتي السياسة لتشكل التعبير العملي، عبر الممارسة السياسية، عن الخيارات الأيديولوجية في المجتمع المعنى.

هذه الرؤية الفلسفية، الموضوعة في منهج تحليلي معرفي، لعلاقة الخماسي (الطبيعة - الاقتصاد- المجتمع- الفكر- السياسة) تشكل الجدّة الفلسفية المعرفية الرئيسية للماركسيّة: فهي تعامل مع هذا الخماسي، بتعالقاته، كبنية كلية يحاول هذا المنهج القبض المعرفي عليها ليس عبر نظرية سكونية ستاتيكية (مثل البنوية) وإنما عبر نظرية تاريخية لحركية هذه البنية الكلية، ووفقاً لجدلية (الداخل- الخارج).

عبر تطبيقات هذا المنهج، توصل كارل ماركس إلى خلاصات محددة في الاقتصاد (مثلاً نظرية الإفقار المتزايد للطبقة العاملة والفئات الوسطى)، وإلى قوانين معينة للعملية الاقتصادية (القيمة - فضل القيمة... الخ)، وإلى خلاصات سياسية (الحالة البونابرتية كحالة يقفز فيها شخص «ما» إلى السلطة في اللحظة التي يصل فيها الصراع الظبيقي إلى حالة انسداد، ليقدم نفسه في صورة القائد الجامع والمنقذ الذي هو «فوق الطبقات» - نظرية اضمحلال الدولة المقدمة في «نقد برنامج غوتا ... الخ». إضافة إلى تطبيقات لمنهجه على حالات سياسية معينة (مثلاً ألمانيا المتخلفة، كما في «البيان الشيوعي» وفي نصوصه المضادة لفرديناند لاسال المتحالف

مع بسمارك بين عامي ١٨٦٢-٦٤، عندما ينصح ماركس ببرنامج بورجوازي- ديموقراطي لها، يحمل طابعاً ليبرالياً، بخلاف البلدان الصناعية المتقدمة التي يطرح لها برنامجاً اشتراكياً، فيما نجد ماركس يعطي تطبيقات معينة لهذا المنهج على الثقافة (كما في كتاب «الأيديولوجية الألمانية») أو على الأدب (كما في حالة بلزاك) وكذلك على الاجتماع (الدراسة المقدمة في «مخطوطات ١٨٤٤» لإنسان المغترب التي تتجاوز النطاق الاقتصادي المحسن، مثلاً).

-٣-

لم يضف فريدريك إنجلز شيئاً إلى المنهج الماركسي، إلا أنه أعطى جديداً على صعيد الميادين التطبيقية لهذا المنهج: على ميدان الطبيعة (في كتاب «جدل الطبيعة») وفي الأنثربولوجيا («أصل العائلة»)، وكانت تطبيقاته لامعة في المجال السياسي العملي (تحليلاته للوضع الألماني، الموجهة إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي، في ثمانينات وتسعينات القرن التاسع عشر). في المجال الفلسفي، كان إنجلز تبسيطياً، وربما كان يميل، عبر الضرورات السياسية العملية، إلى تقديم الفلسفة الماركسيّة في قالب تعليمي كان مليئاً بصورة من الثنائيات المانوية المتعارضة التي افترض وجودها في تاريخ الفلسفة عبر تقسيمه للأخير إلى معتكرين متضادين مثالي ومادي، وهو شيء لا يلمس عند ماركس:

«فأولئك الذين أكدوا أن الروح وجدت قبل الطبيعة... ألقوا معاشر المثالية. أما أولئك الذين اعتبروا الطبيعة هي الأصل فقد انتما إلى مختلف مدارس المادية» (٤) فيما يلاحظ أن إنجلز لم يكن على خط الإنشغال الفلسفي العميق لماركس، كما في «مخطوطات ١٨٤٤»، بل كان تركيزه على السياسة والاقتصاد والعلوم الطبيعية مديداً به إلى الاقتراب من الفلسفة الوضعية، مفترضاً موت الفلسفة بعد هيجل، وناعياً إياها لصالح العلم والاقتصاد والتقنية مع ميل إلى نزعة ميكانيكية خطرة ترى أن «ما هو مطبق على الطبيعة التي نفهمها الآن كحركة تطور تاريخية، مُطبق أيضاً على تاريخ المجتمع في جميع فروعه، وكذلك على مجموع العلوم التي تبحث في القضايا الإنسانية (والإلهية)» (٥)، وهو ما انسجم مع المد، الذي شهدته الفلسفة الوضعية منذ ١٨٨٠ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، والذي جرف بيته مفكري ماركسيين مثل (كاوتسكي) (برنشتدين) و (لينين) (بوخارين).

رغم تعارضات كاوتسكي وبرنشتدين في عام ١٨٩٨، عندما طرح الأخير برنامجه «التحريري-

المراجع(٦) الذي دعا إلى (الاصلاح) وليس (الثورة) كطريق سياسي للماركسيين الألمان، فإن ذلك لم يتعدى الرؤية السياسية، حيث نجدهما مشتركين في نظرية فلسفية تتسم بالنزعة «العلموية»، وفي «عبادة التقنية» وبنزعة مادية ميكانيكية، ولو أن برنشتين قد أعطى ذلك، فلسفياً، بعده المنطقي، عندما حاول الابتعاد عن الهيجيلية لصالح الاقتراب من الفلسفة الوضعية، ليعودا، في عام ١٩١٤ وخاصة في عام ١٩١٧ وما بعده، للتلاقي سياسياً، مما يعني بان الخلاف السياسي لا يتضمن دائمًا خلافاً في طريق التفكير أو في الأسس والمنهجية الفكرية والفلسفية.

في الجانب الفلسفي كان لينين تلميذاً لإنجلز، وليس ماركس، وخاصة في موضوع ماديته الفلسفية، المعروضة في «المادية والمذهب النقي التجاريبي»، إضافة إلى أن استخدامه لمصطلحي (المثالية) و(المادية) كان أساسياً في رؤيته الفلسفية وهو ما لم يكن موجوداً عند ماركس، بينما نجد أن مصطلحي (المادية الدياليتية) و(المادية التاريخية)، المستخدمين من قبله، مأخوذان من إنجلز، وليس من ماركس، الذي لا نجد في كل مؤلفاته ذكرًا لهذين المصطلحين.

صحيح أن لينين حاول بعد سبع سنوات من كتابه ذاك، في «الدفاتر الفلسفية» (١٩١٥)، مراجعة هيجل، إلا أن ذلك لم يؤد إلى قطع طريقة تفكيره السابقة في الفلسفة أو في السياسة، ولا إلى إنشاء طريقة تفكير فلسفية- سياسية تضع جانباً ما بدأ مع تكون البليشفية في عام ١٩٠٣. بل إذا شاء المرء الدقة، فإن مراجعة لينين لهيجل، والتي جاءت على خلفية «إفلاس الأممية الثانية» في عام ١٩١٤، قد قادت لينين إلى قانون (تفاوت النمو) ونظريته حول (الإمبريالية)، وهذا ما أدى إلى أن «الطريق الذي قاد إلى أكتوبر الروسي [قد] مرّب المنطق الكبير» لهيجل(٧)، إلا أن ذلك قد عنى طريراً نحو مزج الثورتين الديموقراطية والاشتراكية ببلد متخلّف في ثورة واحدة، وهو ما عنى طلاقاً مع «البيان الشيوعي» و«رأس المال» ماركس، أو إذا أخذنا تعبير غراماشي فإن ثورة أكتوبر هي «ثورة ضد كتاب (رأس المال) ماركس»(٨).

في صيف ١٩٢٤، بعد وفاة لينين بأشهر، قام بوخارين بالهجوم على لوكاتش(٩) متهمًا إياه «بالإرتداد نحو الهيجيلية القديمة»(١٠)، ومركزاً على الهجوم على رؤية لوكاتش بأن الوعي الفلسفي الذي ورثه ماركس عن هيجل يمثل قطعية فلسفية مع مادية عصر الأنوار الفرنسي، المشكّلة بدورها مادية إنجلز الفلسفية، وعبره مادية لينين والحزب البليشفي، والتي يمكن أن يلخصها كتاب بوخارين: «نظريّة المادّيّة التاريّخية: دليل شعبيّ لعلم الاجتماع الماركسي»(١٩٢١).

في أن «المادية الفلسفية هي الفلسفة الحقيقة، في حين أن الماركسية مجرد (علم اجتماع)» (١١). وهو ما ينقضه غرامشي بقوله: «أثبتت الماركسية على شكل مجموعة من القواعد والمعايير النقدية لسبب مخصوص هو أن مؤسسيها (ماركوس) كرس جهوده الفكرية لمعالجة مسائل أخرى، اقتصادية بشكل خاص (وكانت معالجته منهجية)، غير أن هذه القواعد والمعايير النقدية كانت تتطوي ضمناً على رؤية شاملة للعالم والحياة، على فلسفة» (١٢).

- ٤ -

رغم خلاف ستالين السياسي مع بوخارين في العشرينات، وصولاً إلى إعدام الأخير في عام ١٩٣٨، فإن الستالينية قد تبنت خلاصات بوخارين (لينين وانجلز، معه) الفلسفية في أثناء صياغتها لما أسمته بـ(الماركسية اللينينية)، والذي كان القصد منه، وهو المصطلح المصالغ بعد وفاة لينين، تطويب اللينينية مكافحةً واستمراراً للماركسية، من أجل تكريس موسكو فاتيكاناً لشيوعيي العالم، على طراز روما الكاثوليكي.

بعد لوکاتش وغرامشي، لم يؤتى بجديد إلى الأفكار الماركسية، لا كمنهج ولا كتطبيق، إلا من قبل لوی ألتوسیر في كتابه: «قراءة (رأس المال)»، الصادر في عام ١٩٦٥، والذي أراد تكوين ستالينية جديدة تمزج فلسفياً بين الماركسية والبنيوية، فيما كانت ماركسيات الماركسيين الآخرين مجرد اصطدفافات ضمن مreibات ماركسية محددة حددتها أسماء (ماركوس)، أو (انجلز) (لينين) (بوخارين)، أو (غرامشي).

السؤال الآن، الذي يفرض نفسه في فترة (ما بعد موسكو): إذا كانت الماركسية منهجاً تحليلياً، يؤدي تطبيقه على يد مؤسسه، والآخرين، إلى جملة من الأفكار المولدة والمكتسبة، فهل أن الماركسية، بعد قرن وثلاثة أرباع القرن من التأسيس والتطبيق نظرياً و عملياً بما فيه انهيار «الفاتيكان الشيوعي»، مازالت صالحة؟...

وإذا كانت كذلك، فما هو الباقي منها: هل المنهج لوحده؟... أم: أن الباقي هي بعض الأفكار المولدة عبارةً أو لاشيء من هذه الأفكار؟... ثم: إذا كان الشيء الأخير صحيحاً، أي عدم مطابقة هذه الأفكار للواقع (بما فيها، ربما، بعض أفكار كارل ماركس التطبيقية) للواقع بعد، فهل هذا يمنع بقاء المنهج صالحًا للتطبيق وتوليد الأفكار، في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة؟... الاحتمال الأخير تثبته الواقع الراهنة بأن الماركسية مازالت صالحة كمنهج للتحليل الاقتصادي

الاجتماعي-السياسي- الثقافي، وأنها أفضل من المناهج المعرفية الأخرى.

الماركسيون يكتسبون صفاتهم الماركسية من استخدامهم لمنهج كارل ماركس التحليلي المعرفي لتطبيقه في حقول معرفية متعددة، ولاستخدامه في توليد برنامج سياسي لحزب ماركسي، يكون ماركسيًا في المنهج وشيوعياً في فلسفة التنظيم المأخوذة من كتاب «مال العمل» للينين، وبالتالي فالماركسية منهج معرفي مفتوح على مكان وزمان معينين ووفق جدل (الداخل- الخارج)، وبالتالي فهي ليست مكتملة ومتغلقة ونهاية كمأراط السوفيات عبر مصطلح الماركسية اللينينية، وهذا يعني أنه لا يوجد ماركسية واحدة بل هناك ماركسيات متعددة وجدت عبر التاريخ مثل (الماركسية الألمانية للحزب الاشتراكي الديمقراطي بين عامي ١٨٧٥ و ١٩١٤) و(الماركسية السوفياتية) و(الماركسية الصينية) و(الماركسية الفييتنامية) وماركسيات أنتجها أفراد مثل ليون تروتسكي وأنطونيو غرامشي وجورج لوكانش وكارل كورش ولوبي أتوسيير.

أخيراً: أليس من الضروري القيام بهذه الغربلة على إيديولوجية شكلت التأثير الفكري والسياسي الأكبر على عصرنا لتعيين ما بقي وما انذر، من أجل تحديد معالم القرن الجديد؟...

الهوامش:

- (١) - في كتابه «ديالكتيك العمل: ماركس وصلاته بهيجل»، أوكسفورد، ١٩٨٦، ص ١٢٥.
- (٢) - كارل ماركس: «رأس المال» (الكتاب الثالث)، الطبعة الإنكليزية، دار النشر باللغات الأجنبية، موسكو، ١٩٦٢، ص ٧٩٩-٨٠٠.
- (٣) - كارل ماركس: «اسهام في نقد الاقتصاد السياسي»، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٠، ص ٢٥.
- (٤) - فريدرريك انجلز: «لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية»، ضمن «مختارات ماركس وانجلز»، الجزء الرابع، دار التقدم، موسكو، بدون تاريخ، ص ٢٢.
- (٥) - انجلز: «المراجع السابقة»، ص ٥٢.
- (٦) - وهو ما أشر إلى بداية انفراز الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية إلى تيارين سياسيين، إلى أن تكرس ذلك، بعد عام ١٩١٧، في انشقاقها إلى اتجاهين: شيوعي، واشتراكي ديموقراطي.
- (٧) - الياس مرقص في مقدمة كتاب لينين: «دفاتر عن الديالكتيك»، دار الحقيقة، ط١، بيروت، ١٩٧١، ص ١٢.

(٨) – انطونيو غرامشي: «الأمير الحديث»، دار الطليعة، ط١، بيروت ١٩٧٠، ص ١٤٣ .

(٩) – بعد عام من صدور كتابه: «التاريخ والوعي الظبقي» في عام ١٩٢٣ : أثناء مؤتمر الكومنترن الخامس.

(١٠) – جورج لختهaim: «لوكاتش»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٥، ص ٧٩ .

(١١) – غرامشي: «قضايا المادية التاريخية»، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٧١، ص ١٠٦ .

(١٢) – غرامشي: «قضايا المادية التاريخية»، ص ص ١٠٦ - ١٠٧ .